

د : رمضان عبد التواب

الصور النحوية

للغة العربية

محاضرات

ألقاها في الجامعة المصرية عام

١٩٢٩

المستشرق الألماني

برجشتراسر

G.Bergsträsser

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة

0160739



Bibliotheca Alexandrina

النظور النحوي

لغة العربيه

محاضرات القاها في الجامعة المصريه سنة ١٩٢٩
المستشرق الألماني

G. Bergsträsser
برجستراسر

أخرجه وصححه وعلمه عليه
الدكتور رمضان عبد النواب
أستاذ العلوم اللغوية ووكيل كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤

رقم الإيداع

٨٢/١٩٣٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا كتاب صاغه صاحبه ، المستشرق الألماني « برجشتراسر » ، باللغة العربية قبل خمسين سنة ، حين دعى لإلقاء محاضرات في « التطور النحوي للغة العربية » ، بالجامعة المصرية القديمة ، سنة ١٩٢٩ م .

ومنذ ذلك التاريخ ، والكتاب يستد فراغا كبيرا في المكتبة العربية ، في ميدان الدراسات اللغوية التاريخية ، للغة العربية . وإنه ليندر أن تجد مؤلفا بالعربية ، في علم اللغة وفتحها ، لم يفد من هذا الكتاب القيم ، على مدى نصف القرن الماضي . أما صاحبه « برجشتراسر » فهو مستشرق ألماني مشهور ، ولد في عام ١٨٨٦ م ونال درجة الدكتوراه من جامعة ليزج سنة ١٩١١ م ، برسالته عن « استعمال حروف النفي في القرآن الكريم » .

وفي عام ١٩١٤ م ، حصل على إجازة من جامعة ليزج ، ليقضى شهورا في بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة ، ومنها إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها ، باحثا وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها .

وقد سجل كل هذه اللهجات ، ووضع أطلسا لغويا لسوريا وفلسطين ، عبارة عن ٤٢ خريطة تفصيلية ، وخريطة واحدة إجمالية ، مع شرح لغوي في كتاب مستقل نشر في ليزج سنة ١٩١٥ م .

وقد درس « برجشتراسر » في جامعات : ليزج ، وبرسلاو ، وهايدلبرج . واستقر به المطاف بعد ذلك في جامعة ميونخ سنة ١٩٢٦ م ، وانتخب عميدا لكلية الآداب بها ، سنة ١٩٢٨ م .

وفي العام الجامعي ١٩٢٩/١٩٣٠ م ، دعته كلية الآداب ، بالجامعة المصرية القديمة ، لإلقاء محاضرات بها في موضوع هذا الكتاب ، ثم دعته مرة أخرى في العام

الجامعى ١٩٣١/١٩٣٢ م ، ليلقى بها محاضرات عن فن : تحقيق النصوص . وقد نشرت هذه المحاضرات بعد ذلك فى كتاب ، بعنوان : « نقد النصوص ونشر الكتب » فى مركز تحقيق التراث ، بدار الكتب المصرية سنة ١٩٦٩ م .

وكان « برجشتراسر » يكره « هتلر » ودعوته النازية ، لتفضيله الجديد على الزيد والعلوم العملية على العلوم النظرية ، وكان لا يرى مانعا ، من حمل بندقيته والخروج لمحاربتة ، فدفع « هتلر » إليه بمن يقتله ، وكان مغرما بتسلق الجبال ، ففى إحدى المرات ، حينما كان يتسلق الجبال ، ومعه طالب من طلبته ، إذ تعلق الطالب بقدمه ، فهوى من ارتفاع شاهق إلى قاع الوادى ، حيث لقى حتفه ، فى شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ م .

وقد وقعت على كتابه هذا « التطور النحوى » فى مكتبة معهد اللغات السامية بجامعة ميونخ ، فى أثناء دراستى بها ، لدرجة الدكتوراه ، وكانت نسخة المؤلف ، الذى آلت مكتبته الخاصة ، بعد وفاته ، إلى هذا المعهد الاستشرافى العريق . وقد صحح بقلمه فيها ، بعض أوهام الطباعة ، وعلق على حواشيتها بعض التعليقات .

ولم يكن من السهل اقتناء نسخة من هذا الكتاب القيم ، كما أن تصوير الكتب لم يكن قد شاع أمره ، فى ذلك الزمان البعيد ، فنسخت لى منى نسخة طبق الأصل فى ١٩٦١/٨/٤ م ، وكنت أعود إليها من حين لآخر ، للإفادة منها فى بحوثى اللغوية المتعددة ، أو لتقييد هذه الفائدة أو تلك فى حواشيتها . وقد شرقت نسختى هذه وغرّبت ، وصورها كثير من أصدقائى وتلاميذى ، بعد أن عرف الناس تصوير الكتب النادرة .

وكثيرا ما كان يلحّ هؤلاء الأصدقاء والتلاميذ ، راجين أن أخرج هذا الكتاب للناس ، بعد النظر فى إصلاح ما اعوجّ منه ، والتعليق على ما وهم فيه صاحبه ، وإكمال مافاتة فى موضوعه .. ولكن شواغل الزمن ، كانت تحول بينى وبين تحقيق هذه الأمانى .

حتى جاء شهر رمضان المعظم ، في العام الذي يختم القرن الرابع عشر الهجرى ، ووجدت الفرصة سانحة ، في سهراته الروحية المباركة ، التي تمتد حتى صلاة الفجر من كل يوم ، فجلست إلى الكتاب ، أقرؤه ، وأدرسه ، وأتدبره ، وأعلق عليه .

ولم يكن ذلك كله بالأمر الهين ، فقد كان النص غفلا من الضبط بالشكل إلا ماندر ، كما كانت تشيع فيه العبارات الركيكة والملحونة ، ويبدو في بعض أساليبه القلق والاضطراب ، وسقوط بعض الكلمات ، وبعد شيء من أمثله عن الصواب .

وقد تداركت ذلك كله ، فضبطت من أمثلة النص وعباراته ، ما يشكل أو يغمض على قارئه ، كما صححت كل ما وقعت عليه ، من خلل فيه ، مشيراً إلى ذلك في هوامش الكتاب . وقد وضعت ما زدته لإقامة النص بين معقوفين ، تميزاً له عن الأصل .

أما قضايا الكتاب ومسائله ، وآراء المؤلف واجتهاداته المختلفة في تفسير الظواهر اللغوية ، فقد كانت في بعض الأحيان محل نظر ، فأجريت قلمي بالتعليق الموجز عليها ، وتقليب وجهات النظر المختلفة فيها ، في ضوء النظريات العلمية ، التي ظهرت بعد صدور هذا الكتاب للمرة الأولى .

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر ، إلى أخى وصديقى الأستاذ محمد أمين الخانجي ، الذي عنى بإخراج هذا الكتاب وغيره ، في ذلك الثوب الأنيق ، والذي ترسم خطى والده ، المرحوم الحاج نجيب الخانجي ، في نفض غبار الزمن ، عن كنوز تراثنا العربى المجيد ، فله الشكر على ما قدّم ويقدم للمكتبة العربية ، من مطبوعات فاخرة ، تخلد على الزمن .

وبعد ، فهذا هو كتاب : « التطور النحوى » ، في ثوبه الجديد ، أقدمه للأصدقاء والتلاميذ ، الذين طال شوقهم إلى اقتنائه في هذا الثوب القشيب ، وأملى أن

أكون عند حسن ظنهم بي ، وأن يغفروا لي التسوية ، الذي طال أمده .
ربنا آتنا من لدنك رحمة ، وهيء لنا من أمرنا رشدا ، وماتوفيقي
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

د . رمضان عبد الصواب

مقدمة المؤلف

أيها السادة .. إن الغرض من محاضراتي ، التي سألقيا عليكم ، هو درس اللسان العربي ، من الوجهة التاريخية ، أي من جهة نشأته ، وتكوّنه ، وأصول حروفه ، وأبنيته ، وأشكال الجملة فيه ، والتغيرات التي وقعت فيه ، مع توالي الأزمان ، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي ، التي تميز بها في أزهي عصوره يعني في خلال القرون الأولى ، بُعِيدَ الهجرة .

والوجهة الثانية ، التي يمكننا اتجاهاها في علم اللسان ، هي النظامية ، وهي أن ننظر إلى طور معين ، من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل : أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت ؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها ؟ وما فائدة حروفها وأبنيها وما تحوزه من الوسائط لتأدية المعاني ؟ وكيف تستعملها ؟

ولتبيين الفرق بين هاتين الوجهتين ، نورد مثل الجمع المكسر في اللغة العربية ؛ فالمسألة التاريخية فيه هي : ماهو أصله ؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل ؟ فنجد أنه من الأصل ليس بجمع ، بل هو اسم جملة (Collectif) ، يعني أنه يدل على جنس متركب من غير واحد من الأفراد ، والجمع يدل على الأفراد المتعددة . ونجد أيضا أن أوائل استعمال الجمع المكسر ، ترجع إلى زمان قديم ، وأن القليل من أبنيته ، يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية ، إلى آخر ذلك .

والمسألة النظامية هي : أي نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم ، وسائر الأبنية الدالة على جملة أو كثرة ؟ وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى وفي الاستعمال ، إلى آخر ذلك .

فتبين أن هذه الوجهة الثانية ، قريبة من الصرف والنحو العاديين ، غير أنها هي أيضا علمية محضة لاعملية ؛ وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا أولا ؟ بل يكتفى بإثبات الوجود حقيقة في السماع ، دون تفرق بين المقبول منه

والمردود . ومع ذلك فالوجهة النظامية ، أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية ، ولهذا السبب آثرنا أن نتبع في هذا الدرس طريقة التاريخ ، وإن لم نرد أن نعرض موضوعنا ، على ترتيب تاريخي ، بل نطلع على أبواب الصرف والنحو باباً باباً ، ونفحص عن مسائلها التاريخية .

وأما ماقلناه من أننا نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة باللغة العربية في طور كمالها ، فيدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة ، وهي تاريخ اللغة العربية ، من ذلك الحين إلى الآن . وأهم موضوعاته تكون اللهجات الدارجة على اختلافها .

والنظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية ، له فائدتان ، أولاهما واضحة ، وهي : إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها .

والأخرى هي : التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي ، على العموم ، بأسهل وجه ، وذلك أن علم اللغة الغربي ، له طرقات السؤال والبرهان ، بعيدة عن تعليم اللغات في المدارس ، لايسهل تفهم مقاصدها ، والتعود على استعمالها ، فالأسهل أن يقرب الواحد إليها ، ويتعلمها في لغته التي يعرفها أتم معرفة ، لافي لغة أجنبية . وغرضنا الأهم في هذا الدرس ، أن نسهل تفهم معنى علم اللغة التاريخي ، بواسطة النظر إلى اللغة العربية .

والآن قبل أن نبتدىء بنفس الموضوع ، نريد أن نشير إلى بعض المصنفات التي تناولها وما يقرب منه ، وليس بينها ما يختص بالبحث في تاريخ اللغة العربية وحدها ، ولكنها كلها تشمل الكلام عن تاريخ اللغات السامية ، وعنه ضمنا . وخير كتاب في تاريخها ومقايستها هو :

C. Broeckelmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, I-II 1908-1912.

« المطول في المقايسة النحوية للغات السامية »^(١)، وهو مجلدان كبيران ، أولهما في الحروف ، وفي أبنية الاسم والفعل ، وثانيهما في الجملة . وهذا الكتاب لا يستغنى عن الرجوع إليه ، كل من يشتغل باللغات السامية ، أيتها كانت فإنه كثر لايفنى ، ومنبع لاينضب معينه ، لمعرفة أحوال اللغات السامية ، عجيب الإحاطة بها كلها ، من الأكديّة إلى اللهجات الداريجة العربية والآرامية والحبشية ، كثير النظريات الجديدة المصيبة . وأهم مجلديه ، هو المجلد الثاني ، فإن أكثره جديد ، لم يسبق مؤلفه إليه أحد .

وله كتابان أصغر حجما من المذكور ، يقتصران على موضوع المجلد الأول منه وأصغرهما نقل إلى الفرنسية بزيادات مفيدة^(٢)، ومع ذلك فمنفعته قليلة بالنسبة إلى الكتاب الكبير ، لايمكنه القيام مقامه أصلا .

واللغة الفرنسية لا يوجد فيها كتاب خاص باللغات السامية ، وصرفها ونحوها ، غير المذكور ، إلا أنه يوجد فصل خاص بها في كتاب :

A. Meillet et M. Cohen, Les Langues du Monde 1924 .

ولمؤلف هذا الفصل ، كتاب مهم يتناول الفعل في اللغات السامية ، وتأديته لمعاني الماضي والحاضر والمستقبل ، وهو :

M. Cohen, Le Système verbal sémitique et rexpession du temps 1924.

واللغة الانكليزية فيها كتابات من هذا النوع ، أولهما هو أقدم كتاب صنف في هذا الفن ، وهو :

W. Wright, Lectures on the comparative Grammar of the semitic Languages 1890.

(١) صواب ترجمة العنوان : « الأساس في النحو المقارن للغات السامية » .

(٢) وقد ترجمناه عن الألمانية ونشرناه في الرياض سنة ١٩٧٧ باسم : « لغة اللغات السامية » .

وكان مهما مفيدا في زمانه ، ولم يبق له كثير من الفائدة الآن . والثاني
أحدث كتاب صنف في هذا الباب ، وهو :

De Lacy O'Leary , Comparative Grammar of the Semitic Languages 1929 .

وغلطاته كثيرة ، وفائدته قليلة .

* * *

الباب الأول في أصوات اللغة

[١ - الصوامت]

والآن نبدأ بالقسم الأول ، من الباب الأول ، في الحروف الصامتة Les consonnes ونتكلم فيه عن تاريخ الحروف السامية في اللسان العربي :

وقبل ذلك يلزمنا أن نبحث بإيجاز في بعض قواعد علم الأصوات العمومي . ولم يسبق الغربيين في هذا العلم ، إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند ، يعنى البراهمة ، والعرب . وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٧ هـ ، أو سنة ١٨٠ هـ . وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة ، مأخوذة من القرآن الكريم .

[مخارج الأصوات وصفاتها]

وكان أهم اعتناء [هؤلاء] كلهم ، ترتيب الحروف على المخارج والصفات . والمَخْرَج ، أو المَخْرَج هو الموضع من الفم ونواحيه الذي يُخرج أو يُخرج منه الحرف ، فاختلَفوا في عدد المخارج ؛ فمنهم من عدّ سبعة عشر ، ومنهم من عدّ ستة عشر ، ومنهم من عدّ دون ذلك . والمشهور هو سبعة عشر ، لكن أولها ليس بمخرج حقيقي ، وسنهمله الآن ، على أن نعود إلى الكلام عنه فيما بعد . أما الستة عشر الباقية ، فهي :

- (١) مخرج ء ، هـ من أقصى الحلق .
- (٢) « ع ، ح من وسط الحلق .
- (٣) « غ ، خ من أدنى الحلق ، إلى الفم .

- (٤) « ق من أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك .
- (٥) « ك من أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف قليلا ، وما يليه من الحنك
- (٦) « ج ، ش ، ي من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، [وتسمى] الحروف الشجرية .
- (٧) « ض من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس .
- (٨) « ل من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى .
- (٩) « ن من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا أسفل اللام قليلا .
- (١٠) « ر من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين مافوق الثنايا العليا .
- (١١) « ط ، د ، ت من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة الحنك ، [وهي] الحروف النطعية .
- (١٢) « ص ، س ، ز من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى ، وهي الحروف الأسلية .
- (١٣) « ظ ، ذ ، ث من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، وهي الحروف اللثوية .
- (١٤) « ف من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .
- (١٥) « و ، ب ، م مما بين الشفتين ، [وهي] الحروف الشفهية أو الشفوية .
- (١٦) « الغنة من الخيشوم .

فهذا كله صحيح ما فيه شك ، من وجهة نظر علماء الغرب ، غير أن فيه نقصا محلا ؛ لأن المخرج يشترك فيه أكثر من حرف واحد ؛ لأنه يمكننا أن نلفظ من مخرج واحد أحرفا عديدة مختلفة في صفاتها .

وعلى ذلك فلا يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده ، دون علامة ثانية هي صفة الحرف ؛ مثال ذلك : أنه إذا أطبقنا الشفتين ، ثم فتحناهما ، فالصوت الخارج إما الباء ، أو الپاء الإفرنجية (P) . والفرق الأهم بينهما ، أنه إذا نطقنا الباء . وُجِدَ صوت ثان علاوة على صوت فتح الشفتين ، وهو صوت خارج من الخنجرة ، من اهتزاز الأوتار الصوتية . وعند نطق الپاء (P) ينعدم هذا الصوت . وأسهل طريق للوقوف على الفرق بينهما ، هو سد الأذنين بالأصابع ، فإنه يسمع إذا عند نطق الباء ، رنة لاتسمع عند نطق الپاء (P) .

وإذا لم نطبق الشفتين تماما ، بل تركنا فتحة صغيرة ، ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى ، والثنايا العليا ، صار الصوت فاء ؛ فهذه الحروف الثلاثة ، يعنى : الباء ، والپاء الإفرنجية ، والفاء ، قريبة المخرج بعضها من بعض مختلفة الصفات ، فالحرفان : الباء ، والپاء ، آنيان . وثالثها أى : الفاء ، متماد. وأول الآنيين ، أى : الباء ، صوتي . والثاني والثالث أى : الپاء الإفرنجية (P) ، والفاء ، غير صوتيين . فيمكن أن نقسم هذه الحروف الثلاثة ، على ثلاثة أنواع :

(١) آنى صوتي ، وهو الباء .

(٢) آنى غير صوتي ، وهو الپاء (P) .

(٣) متماد غير صوتي ، وهو الفاء .

وأما النوع الرابع أى المتماد الصوتي ، فلا يوجد حرف شفهي منه ، في اللسان العربى ؛ لكنه يوجد في كثير من اللغات ، وهو ال (V) الفرنسية والإنكليزية .

[وهذا جدول يبين العلاقة بين هذه الحروف الأربعة]

متادّ (رخو)	آلى (شديد)	[صفات الصوت]
v	ب وحروف القلقة	صوتى (مجهور)
ف	پ P	غير صوتى (مهموس)

فهذا التقسيم على الأنواع الأربعة المذكورة ، جائز أيضا فى سائر الحروف غير الشفهية . ونحوىو العرب ومقرئوها ، استعملوه كما نستعمله فى الزمان الحاضر ، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين :

الأول : أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ، أصل بعضها غامض ، لكن معناها واضح ، وهى : مجهور ، بمعنى : صوتى ؛ ومهموس ، بمعنى : غير صوتى ؛ وشديد ، بمعنى : آلى ، ورخو ، بمعنى : متادّ . فعندهم حروف مهموسة شديدة ، ومجهورة^(١) شديدة .. إلخ . فأما الحروف المجهورة الشديدة ، كالباء ، فلها عندهم اسم خاص ، وهى حروف القلقة .

والفرق الثانى هو : أنهم أثبتوا صفة ثالثة بين الشدة والرخاوة^(٢) ، وهى : التوسط . والحروف المتوسطة كلها مجهورة عندهم ، وهى : ع ؛ ل ؛ ن ؛ ر ؛ م ؛ فنقول إنه وإن كانت هذه الحروف إلا العين متادة^(٣) ، بدون شك ، فلهم مع ذلك

(١) فى الأصل : « ورخوة » وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « والرخوة » وهو خطأ .

(٣) فى الأصل هنا وفيما يلى : « متادية » وهو خطأ .

حق في تمييزها عن الحروف الرخوة المجهورة ، كالذال ، والغين ، لأن أمثال الذال والغين ، لها دوى ناشيء من مخرجها من الفم ، مع الصوت الناشيء من الخنجرة ، وتلك الأربعة ، أى : ل ؛ ن ؛ ر ؛ م لادوى فيها البتة ؛ ومن أجل ذلك نفرقها نحن عن سائر الحروف ، فرقا تاما ، نسميها : صوتية محضه ، ونسمى غيرها : ذات دوى .

وأما العين ، وهو الحرف الخامس من الحروف المتوسطة المذكورة ، فصعب تكيفها ، ونطقها متنوع ؛ فهي أحيانا متادة ، وأحيانا آنية . والدوى الممازج لها أحيانا قوى ، وأحيانا ضعيف ، فهي في الحقيقة متوسطة^(١) بين الحروف ذوات الدوى الصوتية المحضه ، وبين الحروف الشديدة والرخوة .

وهذا الجدول يبين تقسيم الحروف على الصفات المذكورة :

صفات الحروف	شديدة	متوسطة	رخوة
مجهورة	ء ؛ ق ؛ ج ؛ ط د ؛ ب وهي حروف القلقلة	ع ؛ ل ؛ ن ر ؛ م	غ ؛ ي ؛ ض ؛ ذ ؛ ظ ؛ ز ؛ و
مهموسة	ك ؛ ت	—	ه ؛ ح ؛ خ ؛ ش ؛ ص س ؛ ث ؛ ف

(١) تابع المؤلف هنا سبويه وغيره من القدماء ، في عددهم صوت العين من الأصوات المتوسطة ، وربما كان ذلك لعلم وضوح الاحتكاك في نطقه وضوحا سمعيا ، ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعها في خصائص ، ليست موجودة في نطق العين ، وأوضح هذه الخصائص حرية مرور الهواء في المجرى الأنفى ، أو المجرى الفمى ، دون سدّ طريقه ، أو عرقلة سيره ، بالتضييق عند نقطة ما . وقد اتضح بصورة الأشعة ، أن في نطق العين تضيقا كبيرا للحلق ، وهذا ما يدعوننا ومادعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك ، إلى اعتبار صوت العين رخوا لامتوسطا .
(انظر : مناهج البحث في اللغة ١٠٢) .

هذه هي صورة الجدول الموجودة عند أهل التجويد^(١) المتأخرين ، لكن مادته قديمة ماتغيرت ، منذ زمان الخليل وسيبويه .

وهذه الصفات الخمس ، المقسمة عليها الحروف في هذا الجدول ، ليست بكافة الصفات ، التي يمكن وصف بعض الحروف بها ، بل نجد عند قدماء العرب وعند الغربيين ، صفات متعددة سواها ، أهمها أن العرب قسموا الحروف إلى : مستعلية ومستفلة ؛ فالمستعلية ، هي التي يستعلى اللسان عند تلفظها ، ويرفع نحو الحنك ، وهي : غ ؛ خ ؛ ق ؛ ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ . والمستفلة ، أي التي يستفل اللسان عند تلفظها ، هي باقى الحروف .

ولبعض الحروف المستعلية ، وهي : ض ؛ ط ؛ ص ؛ ظ صفة خاصة وهي الإطباق ، فهي مطبقة ، أي : emphatiques في الاصطلاح الغربى ، وسندكر معنى هذه الصفة بعد ذلك ، [وباقى الحروف غير مطبقة] ؛ فهذه تسع صفات . والعاشره أن : ش ؛ ص ؛ س ؛ ز توسم بحروف الصفير ، وهذا بين لايجتاج إلى تفسير ، وماعدا هذه الصفات العشر المذكورة ، نضرب عنه صفحا ؛ لعدم أهميته لتاريخ اللغات .

[بين نطقنا ونطق القدماء]

ونفهم من الجدول والصفات المذكورة بعده ، ومن جدول المخارج ، أن بعض الحروف ، يختلف نطقه الحالى ، عنه في الزمان القديم ، وهي : ق ؛ ج ؛ ط ؛ ض ؛ ظ .

أما القاف ، فهي في العادة اليوم مهموسة ، لكنها في الجدول مجهورة ، كما هي الآن عند بعض البدو .

والطاء أيضا مهموسة اليوم ، مجهورة في الجدول . والفرق بينها وبين القاف ،

(١) في الأصل : « التحديد » وهو تحريف

أن نطق القاف العتيق ، لايزال باقيا في بعض الجهات ، ونطق الطاء العتيق قد انمحي وتلاشى تماما (١) .

وأما الجيم، فهي عند أكثر العرب معطشة مركبة من لفظي الدال والزاي أى الـ (ge) الفرنسية ، وهي في الجدول بسيطة مجهورة شديدة ، مثل نطقها الحالى عند المصريين ، لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها ؛ لأن مخرج الجيم المصرية ، هو مخرج الكاف ، ومخرج الجيم العتيقة في جدول المخارج ، هو مخرج الشين والياء . فالرأى الأقرب إلى الصواب ، أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية ، في مثل كلمة : « كاه » أى أنها كانت مشجرة palatalisé . وهذا الرأى يعضده أن كثيرا من البدو لايزال ينطقها كذلك حتى اليوم ، وأنه يحتمل اشتقاق نطق الجيم الكثير الاختلاف عند غيرهم من العرب ، من هذا النطق المذكور ؛ فالجيم المصرية (g) مثله ، إلا أنه لا تشجير فيها . والجيم العادية المعطشة ، أصلها أن نطق (gi) المذكور ، صار (di) ثم (dž) .

وهذا الانقلاب كثير في تاريخ اللغات ، نجده مثلا في الطليانية ؛ فإن الكلمة اللاتينية : gentem صارت : gientem ثم dientem ثم gente .

وأما النطق الأوسط في هذه السلسلة بين الـ (gi) العتيق ، والجيم الاعتيادية المعطشة ، وهو الـ (di) فموجود أيضا عند بعض البدو . وبعضهم يلفظون الجيم ، مثل الياء الألمانية ، أى (J) . وهذا النطق مشتق من (di) فإننا إذا أردنا أن نلفظ الـ (di) لزمننا أولا أن نعد طرف اللسان ، على أصول الثنايا العليا ، وقسما من ظهر اللسان على الحنك . وإذا لم نعد اللسان بل قريناه من الثنايا والحنك ، زالت الدال ، وبقيت الياء الألمانية .

(١) لابل يسمع بوضوح في بعض جهات اليمن ، عند قولهم مثلا : الضبيب والضباخ ، في : الطيب والطباخ . وقد روى المستشرق « شاده » عنهم : مَضْرٌ وَقَضْعٌ ، في : مطر وقطع (انظر له : علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ١٣) .

وأما نطق الزاى القائمة مقام الجيم عند كثير من أهل الشام وغيرهم فممنشؤه من الجيم المعطشة ، مثل منشأ نطق الياء الألمانية من ال (di)^(١) .

إلى هنا نختم بحثنا في الجيم ، وهى ثالث الحروف التى لفظها العتيق غير لفظها الحاضر . وأما رابعها وهى : الضاد ، فهى الآن شديدة عند أكثر أهل المدن ، وهى رخوة فى الجدول ، كما هى الآن عند أكثر البدو . ومع ذلك فليس لفظها البدوى الحاضر ، نفس لفظها العتيق ؛ لأن مخرج الضاد فى جدول المخارج ، من حافة اللسان . ومن القدماء من يقول : من جانبه الأيسر ، ومنهم من يقول : من الأيمن ، ومنهم من يقول : من كليهما ، فمخرجها قريب من مخرج اللام ، الذى هو أيضا من حافة اللسان ؛ وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه . والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالضاد ، وأنها من ذوات الدوى ، واللام غير مطبقة صوتية محضة ؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جدا ، غير موجود حسبما أعرف فى لغة من اللغات ، إلا العربية ؛ ولذلك كانوا يكتنون عن العرب بالناطقين بالضاد .

(١) هذا الرأى فى تفسير أصل صوت الجيم فى العربية ، غير مسلم للمؤلف تماما ؛ إذ تشير مقارنة اللغات السامية كلها ، إلى أن النطق الأصلى لهذا الصوت ، كان بغير تعطيش ، كالجيم القاهرية تماما ؛ فكلمة « جمل » فى العربية مثلا ، هى فى اللغة العبرية *gāmāl* وفى الآرامية *gamlā* وفى الحبشية *gamal* . أما العربية الفصحى ، فقد تحول فيها نطق هذا الصوت من الطبق إلى الغار ، أى من أقصى الحنك إلى وسطه ، كما تحول من صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدال من الغار ، ثم ينتهى بشين مجهورة ، غير أن ذلك لم يحدث فى البداية مع كل جيم ، وإنما كان يقتصر على الجيم المكسورة ، تبعا لقانون الأصوات الحنكية (انظر : التطور اللغوى وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٦٣) ، ثم غتم القياس هذا النطق الجديد فى كل جيم ، طردا للباب على وتيرة واحدة . وقد حدث ذلك فى العربية القامية ، فى العصور السابقة لظهور الإسلام ، وصار هو النطق المميز للفصحى ، ولذلك جاء به القرآن الكريم . غير أن حاة العربية لم يصفوه الوصف الدقيق (انظر بحث إنو ليتان : بقايا اللهجات العربية فى الأدب العربى ، فى مجلة كلية الآداب المجلد العاشر / الجزء الأول والثانى سنة ١٩٤٨ م) .

ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد ، لا يوجد الآن عند أحد من العرب ، غير أن للضاد نطقاً قريباً منه جداً عند أهل حضرموت ، وهو كاللام المطبقة . ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ؛ ولذلك استبدلها^(١) الأسبان بالـ (Id) في الكلمات العربية المستعارة في لغتهم ؛ مثال ذلك أن كلمة : « القاضي » صارت في الأسبانية : alcalde .

ومما يدل أيضاً على أن الضاد كانت في نطقها قريبة من اللام ، أن الزمخشري ذكر في كتاب المفصل أن بعض العرب ، كانت تقول : « الطجع » بدل : « اضطجع » .

ونشأ نطق الضاد عند البدو ، من نطقها العتيق ، بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه . ونطقها عند أهل المدن نشأ من هذا النطق البدوي ، بإعتماد طرف اللسان على الفك الأعلى ، بدل تقريبه منه فقط ، فصار الحرف بذلك في نطقه شديداً بعد أن كان رخوا^(٢) .

والآن نتكلم عن آخر الحروف الخمسة ، التي يختلف نطقها قديماً ، عنه الآن وهو : الظاء ، وهي الآن عند كثير من أهل المدن أحد حروف الصفير ، وعند سائر العرب مثل ذال مطبقة ، وهذا هو نفس نطقها العتيق ؛ فنرى من ذلك أن نطق الظاء كان قريباً من نطق الضاد . وكثيراً ما تطابقتا وتبادلتا في تاريخ اللغة العربية ، وأقدم مثل لذلك مأخوذ من القرآن الكريم ، وهو « الضنين » في سورة التكوير ، فقد قرأها كثيرون : « الظنين » بالظاء مكان الضاد ، التي رسمت بها في كل المصاحف . وممن

(١) كذا أدخل المؤلف الباء مع مادة (بدل) على غير المتروك ، وهو من اللحن في العربية .

(٢) انظر عرضنا للآراء المختلفة في صوت « الضاد » العربي ، ومناقشاتنا لهذه الآراء ، في كتابنا : المدخل

إلى علم اللغة ٤٥ - ٥٩ ومقدمتنا لتحقيق كتاب : زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء ، لأبي البركات بن

قرأها بالظاء : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وكذلك النبي ﷺ ، كما قال مكى
فى كتاب الكشف^(١) .

[الرموز اللاتينية لكتابة اللغات السامية]

والآن لكى نعيد خلاصة بحثنا كتابة ، نحتاج إلى واسطة ووسيلة ، غير الخط
العربى ؛ وذلك لأن الخط العربى ، لا يبين تماما الاختلافات الجزئية للنطق ، التى تكلمنا
عنها . وكذلك الأبجدية اللاتينية ، فهى لاتفى بالغرض أيضا ؛ ولهذا السبب اخترع
الألسنيون أبجديات صوتية ، عددها كثير ، لا محل لذكرها هنا ، إذ يكفى لغرضنا
الأبجدية اللاتينية ، بزيادة بعض إشارات متممة ، زادها فيها المستشرقون ، لتأدية
الحروف السامية خاصة .

فنشير إلى الحروف المطبقة ، بزيادة نقطة أسفل الحرف اللاتينى ، نحو : (š) أى
الصاد . وهذه النقطة نستعملها أيضا لتأدية الحاء ، فنكتبها : (h) ومنهم من يستعملها
لتأدية القاف ، فيكتبها : (k) وسنكتبها كذلك^(٢) والحروف الرخوة نشير إليها بزيادة
خطيطة ، تحت الحرف ، نحو : (d) و (t) ؛ فالأول حرف مخرجه مخرج الدال^(٣) ، لكنه
ليس بشديد كالذال ، بل رخو ، أى الذال . والثانى معناه : الشاء .

والحروف المشابهة للشين من حروف الصفير ، نشير إليها بزيادة زاوية صغيرة
فوق الحرف ، نحو : (š) أى الشين ، و (g) أى الجيم المعطشة .

والتشجير نشير إليه بزيادة خط صغير ، مثل : accent aigu : نحو (é) وهو
نطق الجيم العتيق .

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ٣٦٤/٢

(٢) كان فى الأصل : « ونحن نكتبها q » . غم أننا آثرنا الرمز (k) لأمر تخص الوضع الطباعى .

(٣) هذا وهم من المؤلف ، فالذال ليس من مخرج الدال ؛ إذ الأول صوت أسنانى أما الثانى فهو أسنانى

فبقي : الغين ، والحاء ، والعين ، والهمز . أما العين فعلاقتها : (g) وإخاء علامتها (ll) والهمز علامته (>) مثلا : ill : أى : أن . والعين علامتها (<) مثلا : an : أى عن^(١) .

فنقدر الآن أن نرتب حدوداً للحروف العربية ، حسب نطقها العتيق عند قدماء النحويين والمقرئين . وسنرتبه على الترتيب المعتاد عند مستشرق العرب . وللحروف الصامتة صنعان :

(١) الصنف الأول : الحروف ذوات الدوى ، وهي قسمان :

(أ) القسم الأول : الحروف الحلقية ، وهي : (د) ح (<) هـ (h) ح

(h)

(ب) القسم الثاني : الحروف النغمية . | ويوضحها الجدول التالي | :

الصفة								المخرج
رخو				شديد				أ - حروف الشفة والأسنان والحنك :
مهموس		مجهور		مهموس		مجهور		
مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	
	t				p		b	من شفة أو شفتين
	l	ط d س k	د d		ط d		d	من الشاه واللفه
	h		ح g		k		g	من الحنك الأدنى
							k	من الحنك الأقصى
	s							ب - حروف العفير :
s	s		l					المشابهة للمسين
	š							المشابهة للشين

(١) هناك رموز أخرى استخدمها المؤلف تارة ، أفضاهم (P) - ف أى الفاء التي

(٢) الصنف الثاني^(١): الحروف الصوتية المحضة . [وهي قسمان] :

(أ) الحروف الفمية : ٢ ؛ ١ .

(ب) الحروف الفمية الأنفية :

المخرج الفمى } من الثنايا : n .
من الشفتين : m .

و (ڤ) في هذا الجدول علامة خاصة ، اخترعناها لتأدية ذلك النطق النادر العتيق للضاد ، ومعناها : حرف رخو مجهور مطبق ، مخرجه قريب من مخرج الدال ، وهو يشبه اللام .

ويمكننا الآن أن نقيّد تغيرات نطق الحروف التي ذكرناها ، فتكتب : $k > g =$ ق . هذه الإشارة : $>$ تفيد أن الحرف أو الكلمة ، قد تغير نطقه إلى نطق آخر ، وضدها علامة : $<$ ومعناها أن الحرف أو الكلمة ، صدرت من حرف آخر أو كلمة أخرى ؛ [مثل] :

ج = $g > g$ عند المصريين

ج = $g > d$ عند سائر أهل المدن

ط = $t > d$

ض = $d > d > d$

ظ = $t > d$ عند كثير من أهل المدن

فهذه خلاصة بحثنا المتقدم .

= هي فرق فونيم الباء المهموسة في العبرية والآرامية . والثاني هو (b) = ف ، وهي كذلك فرع فونيم الباء المجهورة ، في هاتين اللغتين أيضا .

(١) في الأصل : « القسم الثاني » وهو خطأ .

[بين العربية والساميات]

والآن نوجه نظرنا إلى مسألة أخرى ، وهي العلاقة بين نطق الحرف العربي القديم ، ونطق الحروف في اللغة السامية الأم ، أى الأصلية ، التى نفرض أن كل اللغات السامية نشأ منها .

هل كانت الحروف تنطق في اللغة العربية ، في عهد الخليل بن أحمد ، وسيبويه كما كانت تنطق في عهد اللغة السامية الأصلية ، أم هل تغير نطقها ؟ والفرق بين العهدين كبير جدا ، يمكننا إدراكه إذا ما علمنا أن اللغة الأكديّة ، أى اللغة السامية التى كانت سائدة في العراق ونواحيه ، في زمان البابليين والآشوريين ، ترجع مستنداتها إلى الألف الرابع قبل المسيح ، ولا ريب أنها أحدث من اللغة السامية الأصلية ، بأجيال لانعرف عددها .

وللإجابة على هذا السؤال ، يجب علينا مقابلة حروف اللغات السامية كلها ، وهذا عمل لا يمكننا تفصيله الآن^(١) ، ونكتفى بإيراد نتائجه ، وهى أن اللغة العربية رغما لطول الزمان الماضى عليها ، قبل بروزها في ميدان التاريخ ، قد حفظت الحروف الأصلية حفظا أتم من سائر اللغات السامية الأخرى ، ماعدا لغة الكتابات الجمانية العتيقة ، أى لغة معين وسبأ ، إلى آخره .

ونستثنى من ذلك الإطلاق عدة عوارض ، وهى : الفاء والسين والشين ، والحروف المطبقة . أما الفاء ، فكان أصلها الياء ، مثل ما نجدتها في كل اللغات السامية غير العربية والحبشية ؛ مثلا : « الفم » هو في اللغة الحبشية العتيقة : af ولكنة في الأكديّة : pū وفي العبرية : pē وفي الآرامية : pum . والخط الصغير فوق الحرف الصائت يفيد أنه ممدود .

(١) انظر تفصيل ذلك في فصل : « أصوات اللغات السامية » من كتابنا : اللغة العربية ١٢٠ - ١٣٤

وأما السين والشين ، فكانتا في الأصل ثلاثة أحرف : سينا وشينا وثالثا لا نعرف نطقه الأصلي تماما ، وربما كان سينا جنبية ، مخرجها من حافة اللسان ، أو شجرية . أما الجنبية ، فتوجد في بعض اللهجات اليمانية الدارجة ، كالمهريّة . أما الشجرية فتشبه حرف ich في اللغة الألمانية .

والنسبة بين هذه الأحرف الثلاثة الأصلية ، وبين الحرفين المذكورين في العربية ، غريبة جدا ، فإننا نجد السين بقي نطقها على ما كان عليه ؛ مثاله كلمة : « أسر » التي هي : eseru في الأكديّة ، و esar في الآرامية . والشين الأصلية صارت سينا عربية ، مثاله كلمة : « سمع » التي هي : šemu في الآرامية ، و šāma في العبرية ، و šma في الآرامية .

وأما الحرف الثالث ، وهو السين الجنبية والشجرية ، وعلامتها : (š) فصارت شينا ، مثاله كلمة : « عشر » التي هي : eser في العبرية ، و eser في المهريّة . وأما في الأكديّة ، فصار هذا الحرف شينا ، مثلما صار في العربية ، فعشر فيها : ešru وفي الآرامية ، صار أخيرا سينا ، بعدما كان في أول الأمر كالحرف العبري نطقا ، فعشر فيها : sar ثم صار sar .

فالسين العربية ، نشأت من حرفين : السين السامية الأصلية في بعض الكلمات ، والشين في بعضها . والنشأة من السين الجنبية أو الشجرية [وهذا جدول بالمقابلات السامية ، في الحروف الثلاثة] :

س	š	s	سامي أصلي
š	s	s	عربي وحبشي
š	š	s	عبري
š	š	s	أكدي
š > s	š	s	آرامي

ونود الآن أن نعلم ، متى حصل الانقلاب المذكور ، الذى تبادل به بعض حروف الصفير فى اللغة العربية ؟ وليس لنا من سبيل لتعيين ذلك الوقت تاريخا مطلقا ، أى لتعين فى أى سنة كان ، أو فى أى جيل ؟ ولكن يمكننا أن نؤرخه تاريخا نسبيا ، أى بالنسبة إلى حوادث معروفة ، حصل قبلها أو بعدها . وهذا هو الطريق المؤدى إلى ذلك .

إننا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، اشتركت فى هذا التبادل ، فصارت الشين الآرامية فيها سينا عربية ، والسين الجنبية أو الشجرية الآرامية شينا عربية ؛ مثال ذلك : « السارية » ، أى : العمود والخشبة الكبيرة ، معربة من *šārītā* . و « السياح » أى : الكلس الذى يبيض به الجدار ، معرب : *šyā'ā* (y علامة الياء) . وبالعكس : اسم « دمشق » مأخوذ من : *dammesek* ، و « الشيطان » معرب من : *sābānā* ، فمن المحال أن تكون العرب بدلت الشين بالسين ، والسين الجنبية أو الشجرية بالشين عند استعارتها لهذه الكلمات ، بل كانت عربت مثلا *šārītā* بالشارية ، ثم صارت بعد ذلك : « سارية » وقت ما صارت الشين شينا ، فى كل الكلمات العربية والكلمات المعربة معها .

ومع ذلك ، فإننا نرى بعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم يمسها تبادل حروف الصفير ، نحو كلمة : « الشقراق » وهو اسم طائر ، معرب من *šrakrākā* و « السكين » المعربة من : *šakkīnā* . والسبب فى عدم تغيرها ، وبقاء حروفها على ما كانت عليه فى الآرامية ، هو أنها عربت بعد زمان تغير حروف الصفير ، فإنه لو كانت عربت قبله ، فى وقت تعريب « السياح » ، وما من نوعه ، لكان « الشقراق » صار : « سقراقا » ، كما صار : « السياح » : سياعا .

فالحاصل أن تبادل بعض حروف الصفير فى اللغة العربية ، وقع فى طور تعريب الكلمات الآرامية الموجودة فى اللغة العربية ، منذ أقدم زمان . وأما نفس هذا التعريب ، فهو أيضا لا يمكن أن يؤرخ إلا تاريخا نسبا ؛ وذلك ، أنا نعلم أن العرب جاورت

الآراميين وخالطتهم ، منذ حوالي القرن الخامس قبل الميلاد . فهذا وقت ابتداء لاستعارة الكلمات الآرامية ، أى وقت لا يمكن أن تكون استعيرت إلا بعده . وأما وقت انتهاء لها ، أى وقت لم تستعر إلا قبله ، فيستنتج من أن كلمة : « السكين » تقع في القرآن الكريم ، فنرى أن الشين السامية ، صارت سينا في العربية ، والسين الجنبية أو الشجرية صارت شينا ، في مدة الألف سنة ، بين القرن الخامس قبل الميلاد والهجرة .

[الإطباق]

ويلزمنا الآن أن نعود إلى مسألة الإطباق ، التى كنا أهملناها ، عند الكلام عن صفات الحروف . فالإطباق فى اللغة العربية نوع من الاستعلاء ، الذى هو رفع أقصى اللسان ، نحو ما يليه من الحنك ، ويزاد على ذلك تقلص مافى الحلق وأقصى الفم . وهذا الضرب من النطق للحروف المطبقة ، سائد فى كل اللهجات العربية والآرامية المستعملة اليوم . لكن اللهجات الحبشية ، يوجد فيها نطق يخالفه تماما ، وخاصته زيادة صوت كالهمز ، إلى الحروف المطبقة ، يعنى أنه قبل إخراج الحرف من مخرجه يغلق فم الحنجرة تماما ، ثم ينطق الحرف ، ثم يفتح فم الحنجرة ، فيصدر من ذلك الصوت الزائد المذكور ، الشبيه بالهمز ، نحو : 's'؛ ويحتمل أن يكون هذا النطق الحبشى للحروف المطبقة ، هو الأصيل ، أو القريب من الأصيل ، وأن النطق العربى لها مشتق منه .

وما عدا ذلك ، فيظهر أن الطاء ، والظاء ، ومعهما القاف ، كانت مهموسة فى الأصل ، وصارت مجهورة فى اللغة العربية ، عند انقلاب طريقة الإطباق .

[القوانين الصوتية]

وهذه التغيرات كلها ، مما سماه قدماء العرب أصولا مطردة ، ونحن نسميه : « قوانين صوتية » . ومعنى ذلك أن كل باء مثلا فى أى كلمة وجدت من السامية الأم (الأصلية) ، صارت فاء فى اللغة العربية ، بغير استثناء . وإن وجدت استثناءات قليلة فلها سبب خاص يلزمنا استخراجها .

و ضد المطرد ، هو : الاتفاق^(١) وتسمى تغيرات الحروف اتفاقية ، إذا حصلت ليس في كل كلمة وقع فيها هذا الحرف ، بل في بعضها فقط ، فلا قانون لحصولها ، بل هي في الظاهر حصلت اتفاقا ، وفي الباطن ينبغي أن يكون لحصولها ، وعدم حصولها ، سبب لانعزله نحن .

والتغيرات المطردة منها مطلقة ، ومنها مقيدة بالشروط . أما المطلقة فكأبـالـالـ الـياء فاء ، فإننا لانجد لهذا الانقلاب شرطا صوتيا يقيده به . وأما المقيدة فمثالها أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات ، صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا ، مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعدّها^(٢) إلى أوائلها ، ولا أواسطها ؛ مثاله التنوين ، فإن أصله ميم كما كان في الأكديّة والسبئية مثل : بيتّ baytun ، بيتّ baytin ، بيتاً baytan أصلها : بيتّم baytum ، بيتّم baytim ، بيتّم baytam . وكلمة : إن in فإنها في العبرية : im . وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التغيير ، لسبب خاص ، مثالها : الضمائر ، نحو : « أنتم » و « هم » . والسبب في بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر ، فأصلها : أنتمو ، وهمو ، بالواو . وكثيرا ما توجد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم ، وفي الشعر .

فإن تساءلنا : أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية ، أي المطردة ؟ لن يمكننا أن نرد جوابا شافيا ، فإننا لانعلم علل تغيرات النطق ، علما بينا يقينيا ، إلا في قليل من الحالات ؛ منها أن الأكديّة فقدت كل الحروف الحلقيّة الحنجريّة ، كالعين والحاء . وسبب ذلك أن العراق كان يسكنه في أول الوقت

(١) حاصل التغيرات عند المؤلف ، أنها قسمان : مطردة ، وانفاعة وهي الشادة . أما المطردة فنقسم إلى مطلقة (تاريخية) ومقيدة (تركيبية) . وانظر مقالنا : « التغيرات التاريخية والمرتبطة بالأسماء » في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١/٥٠ (سنة ١٩٢٥ م) .

(٢) في الأصل : « ولم يعداها » وهو خطأ .

السومريون^(١) ، ثم دخله قوم من الساميين ، وامتزجوا بأهله ، فاتخذ السومريون لغة الساميين لغة لهم ، ولما كانت الحروف الحلقية ، غير معروفة ، لم ينطقوا بها في اللغة السامية أيضا ، بل أهملوها فتلاشت ، ولا توجد في اللغة الأكديّة ، التي نشأت هكذا^(٢) . فالعلة التي أوجبت انقلاب الحروف في هذه الحال ، هي امتزاج اللغتين ، وهي من أهم علل تغير اللغات عامة .

وعلة أخرى ، هي ذوق العصر . مثال ذلك في اللغة العربية ، أن بعض أهل القاهرة ، كان استخشن نطق القاف واستغلظه ، فأبدله بالهمز . وهذه العادة سادت بين أهل القاهرة الخاصة ثم العامة ، ثم سرت منها إلى بعض المدن الكبيرة ، كدمشق ، ثم إلى أصغر منها ، كالقدس الشريف . فهذه أيضا علة مهمة لتغير اللغات ، لكننا كثيرا ما لا يمكننا إثباتها ، وخاصة في الأزمان السالفة التي لانعرف كيف كان ذوق أهلها .

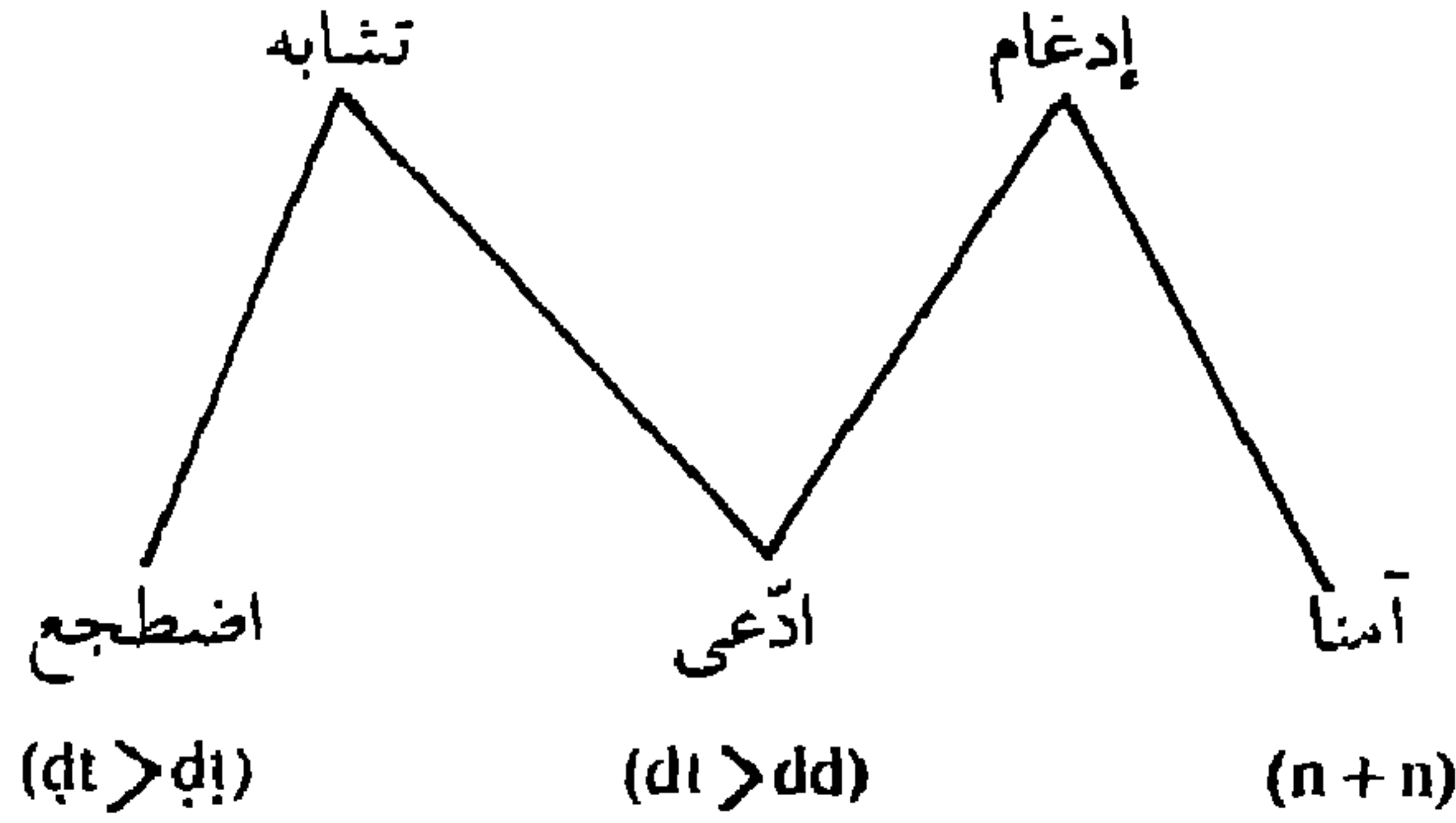
[المماثلة الصوتية والإدغام]

وإننا إن لم نعرف العلة الأولى لتغيرات الحروف في أكثر الحالات ، فقد عرفنا أحيانا العلة الثانوية الصوتية ، وخاصة في التغيرات الاتفاقية ، وبعض المطردة المقيدة بالشروط .

(١) في الأصل هنا وفيما يلي : « السومريون » .
 (٢) هكذا يرى المؤلف كثيرا من المستشرقين ، أن الأكديين فقلدوا أصوات الحلق الأربعة : العين والحاء والغين والهاء ، بسبب اختلاطهم بالشعب السومري ، وهو أمر يشك فيه الإنسان كثيرا ، لأنه يعد عندنا أن تنسى أقوام سامية نطقها لأصوات الحلق ، وهي أقوام غازية غالبية في منطقة الرافدين . وأغلب الظن أن الأكديين حينما استعملوا لكتابة لغتهم السامية ، الخط السومري ، الذي كان موجودا في المنطقة التي استعمروها في بلاد الرافدين ، لم يجدوا رموزا في هذا الخط لتلك الأصوات الأربعة ، فاستخدموا أقرب الرموز دلالة ، للتعبير عن نطق هذه الأصوات ، تماما كما لو تصورنا أن جماعة من البدو العرب لا يكتبون ولا يقرءون ، استعمروا جزءا من إنجلترا ، ووجدوا أمامهم الخط اللاتيني ، واستخدموه لكتابة لغتهم العربية ، فإنه مما لا شك فيه ، أنهم سيستعيضون بالرمز (A) مثلا ، عن الرمز لصوت العين ، وبالرمز (H) عن الحاء والحاء في الكتابة فقط ، غير أنهم لن ينسوا نطقهم لهذه الأصوات الأصلية في لغتهم .

وأهم مثال لذلك : التشابه والتماثل Assimilation أى أن حروف الكلمة مع توالى الأزمان ، كثيرا ما تتقارب بعضها من بعض في النطق وتشابه . وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما ، غير أن التشابه والإدغام ، وإن اشتركا في بعض المعاني ، اختلفا في بعضها ؛ وذلك أن معنى الإدغام : اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد ، تماثلا أو اختلفا ، نحو : « آمنا » و « ادعى » . أما « آمنا » فالنون المشددة نشأت عن نونين ، أولاهما لام الفعل ، والثانية الضمير ، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه . وأما « ادعى » فأصل المدال المشددة : دال وتاء ، المدال فاء الفعل ، والتاء تاء الافتعال ، قلبت دالا فهذا إدغام وهو تشابه أيضا .

[وهذا تخطيط يبين العلاقة بين الإدغام والتشابه] :



والتشابه في هذا المثال كلي ؛ إذ تطابق الحرفان تماما . وأما إذا تشابه الحرفان ، ولم يتطابقا ، كان التشابه جزئيا ؛ نحو : « اضطجع » و « ازدجر » الطاء والداد أصلهما تاء ، وقلب تاء لتشابه الضاد ، ودالا لتشابه الزاي . فهذا تشابه ، وليس بإدغام ؛ إذ الحرفان لم يتحدا إلى حرف واحد مشدد .

فينقسم التشابه إلى كلي وجزئى . وينقسم من جهة أخرى إلى مقبل ومدبر ومتبادل . والأمثلة المذكورة هي من التشابه المقبل ؛ فادعى من التشابه المقبل الكلى ، واضطجع ، وازدجر من التشابه المقبل الجزئى . ومقبل معناه أن اتجاه التغير من الحرف السابق ، وهو فاء الفعل ، إلى الحرف التالى ، وهو تاء الافتعال ، فأثر الحرف السابق في التالى وغيره .

ومثال التشابه المدبر : كلمة : « عبت » و « ربطت » ، بإسقاط الدال والطاء ، وتشديد التاء في النطق ، فاتجاه التغير هنا من الحرف التالى إلى السابق ، وأثر التالى أى تاء الضمير ، فى السابق أى لام الفعل ، وقلبه إلى ما يشابهه فى النطق ، وإن لم يعتبر التغير فى الإملاء ، بخلاف المثالين السابقين ، أى : ادعى واضطجع ، اللذان يكتبان مثلما ينطقان ، وعبت وربطت ، لا يكتبان مثلما تنطقان ، بل إملاؤهما تابع لأفضل حروفهما .

ومثال التشابه المتبادل كلمة : « اذكر » ؛ فإن فاء الفعل أى الدال ، وتاء الافتعال ، تشابهتا واستبدلتا بحرف ثالث مخالف لهما جميعا ، وهو الدال .
[وهذا جدول يوضح كل ذلك]

نوع التشابه	مقبل	مدبر	متبادل
كلى	ادعى - اطرء - اذكر	عبت - ربطت - أخذتم	اذكر
جزئى	اضطجع - ازدجر	جنب (أى جمب)	اذكر

وإذا نظرنا إلى أنواع التشابه من وجهة علم الأصوات ، وجدنا أنها تتفاوت تبع مقدار تغير الحروف ؛ فقد تتغير فى الحرف صفة واحدة فقط . وأمثلة ذلك عديدة ، منها ما هو تشابه كلى مقبل ، نحو كلمة : « ادعى » فإنه تغيرت صفة واحدة للتاء فقط ، فصارت مجهورة بعد أن كانت مهموسة . ونحو كلمة : « اطرء » التى أصبحت تاء الافتعال فيها مطبقة ، وقد كانت غير مطبقة .

ومنها ما هو تشابه جزئى مقبل ، مثل : « اضطجع » و « ازدجر » . ومنها ما هو تشابه مدبر مثل : « عبت » و « ربطت » . ثم منها تشابه متبادل ، مثل : « اذكر »

فإن الذال الرخوة صارت شديدة ، أى دالا ، والتاء المهموسة أصبحت مجهورة ، أى دالا أيضا .

وإذا قلنا : « اذكر » بدل : « اذكر » أو : أخذتم (أختم) بتشديد التاء ، بدل « أخذتم » [حدث] تغير أشد من السابق ذكره ؛ فإن أصل الحرف المتغير فى الأولى تاء مهموسة شديدة ، أصبحت ذالا مجهورة رخوة . وفى الثانية على العكس . وأمثال ذلك نادرة .

وقد لا يقتصر التغير فى الحرف على صفة أو صفتين ، بل يتعدى ذلك إلى المخرج ؛ مثاله : كلمة : « جنب » ، فإن نونها تنطق ميما ، فصار مخرجها من الشفتين بعد أن كان من طرف اللسان والثنايا العليا . وهذا تشابه جزئى مدبر .

وقد يصيب التغير المخرج والصفات معا ، فيتجرد الحرف عن طبيعته تماما ، ولا يبقى منه أثر إلا المدة من الزمان ، التى كان يحتاج إليها لنطقه ، فإنها تضاف إلى مدة نطق الحرف الآخر ، فتضاعف ويشدد ذلك الحرف ؛ مثال ذلك : « اتصل » ، و « اتسر » ، فإن أصل التاء المشددة فيما تاء الافتعال ، وفاء الفعل التى هى فى الأصل واو أو ياء مختلفة عن التاء التى قبلت إليها اختلافا تاما .

وكل التشابهات المذكورة ، يتلاحق فيها الحرفان المتشابهان فى كلمة واحدة . ويوجد سواها تشابه بين الكلمتين ، يتشابه فيه آخر حرف من الكلمة الأولى ، مع أول^(١) حرف من الكلمة الثانية ، أشهره إدغام النون المجزومة^(٢) فى آخر الكلمة ، تنويننا كانت ، أو غير تنوين ، فى^(٣) : ر ، ل ، و ، ي ، م . فأمثلة التشابه بين الكلمتين غير هذه كثيرة فى قراءات القرآن الكريم .

(١) فى الأصل : « إلى أول » .

(٢) يقصد : الساكنة .

(٣) فى الأصل : « إلى » .

وأنواع التشابه المذكورة كلها مطردة ، أى يحصل التشابه فيها ، فى كل الكلمات المماثل بناؤها ، لبناء الأمثال التى أوردناها . ومنها اتفاقية ، لا تحصل إلا فى بعض الكلمات ، وعددها كثير جدا ، نكتفى بذكر القليل منها ؛ مثال ذلك مما قلب فيه صفة واحدة ، كلمة : « المَطْطَعة » أى : الحلاوة ، أصلها : « المتَّقعة » بالتاء ، فإن^(١) مطابقتها فى العبرية : mōtek بالتاء المستبدلة من التاء ، حسب القوانين الصوتية للغة العبرية - فشبهت التاء غير^(٢) المطبقة ، بالقاف القريبة من الحروف المطبقة ، فصارت طاء مطبقة .

ومما قلب فيه المخرج كلمة : « عند » ، أصلها : « عمد » ، كما هى فى العبرية : *immādī* ومعناها : معى ، بالميم ، فصارت الميم الشفهية ، نونا سنّية ، لسبب جوار الدال السنّية .

ومما تلاشى فيه الحرف الأصيل تماما : كلمة : « اتَّخذ » ، فأصل التاء المشددة فيها تاء الافتعال والهمزة ، التى هى فاء الفعل . والفرق بين : « اتعد » و « اتَّخذ » ، أن التشابه فى الأولى مطرد ، يشترك فيه كل الأفعال التى فاؤها واو^(٣) . وفى الثانية اتفاق ، لأن كثيرا من الأفعال التى فاؤها همز ، لا يشترك فيه ، بل يخفف الهمز فيها ، نحو : « ايتمر » وهذه الأمثلة^(٤) من التشابه المدبر .

أما المتبادل ، فمثاله : كلمة : « ست » ، أصلها : « سدث » ، كما هى فى الكتابات اليمانية العتيقة ، فشبهت الدال بالتاء^(٥) ، بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر

(١) فى الأصل : « فأما » !

(٢) فى الأصل : « الغير » وهو لحن .

(٣) فى الأصل : « واوا » وهو خطأ

(٤) فى الأصل : « وهذه الأمثال »

(٥) فى الأصل : « بالتاء » هم تصحيف .

وشهبت الثاء بالذال ، بالانقلاب إلى الشدة بدل الرخاوة^(١)، فصار الحرفان تاء مشددة . وإذا كان أصل : الست : سدثا ، كان الأولى أن يكون السادس : سادثا ، بالثاء ، غير أن الثاء^(٢) قلبت سينا ، مشابهة للسين الابتدائية . وهذا التشابه يخالف التشابهات المذكورة كلها ، في أن الحرفين المتشابهين ، لا يتصل أحدهما بالآخر^(٣)، فهو تشابه منفصل ، بخلاف المتصل . وأمثلة التشابه المنفصل أقل بكثير من أمثلة المتصل . منها ما ذكره نحويو العرب من أن السين إذا وقعت قبل غين ، أو خاء ، أوقاف ، أو طاء ، جاز إبدالها صادًا ، كقولك : « صلخ » بدل : « سلخ » ، و « صراط » بدل : « سراط » .

فخلاصة القول أنه كثيرا ما تشابهت حروف الكلمة ، بعضها ببعض ، وأن هذا التشابه ، من أهم العوامل التي سببت إبدال الحروف .

[المخالفة الصوتية]

ومن الغريب وجود هذا الضرب من إبدال الحروف أيضا ، وهو : التخالف Dissimilation . فإن قال قائل : ما بال اللغة تشابه فيها الحروف المختلفة ، في بعض الأوقات ، وتتخالف الحروف المتشابهة في بعضها ؟

قلنا : أما التشابه^(٤) ، فقد رأينا يحصل في أكثر الحالات بين الحروف المتصلة ، ونادرا بين الحروف المنفصلة . والأمر في التخالف على عكس ذلك . ولهما فرق في العلة أيضا ؛ أما التشابه فإنه وإن أثمرت فيه النفس نوعا ، فيرجع أكثر التأثير إلى الأعصاب والعضلات ، وكيفية حركتها ، وذلك أن نتيجة التشابه أبدا تسهيل

(١) في الأصل : « الرخوة » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « القاف » وهو تحريف عجيب !

(٣) في الأصل : « للآخر » وهو تحريف .

(٤) في الأصل هنا وفيما يلي « التشابه » وهو تحريف .

واختصار للنطق ؛ مثال ذلك : أنا إذا انطقنا كلمة : « جنب » بالنون ، لزمننا مد اللسان نحو الثنايا العليا وإعماده على أصولها ، ثم نجتذبه إلى وراء ، ونطبق الشفتين . وإذا نطقناها بالميم ، أى : « جمب » ، استغينا عن حركة اللسان ، بتقديم إطباق الشفتين لحظة . وكل التشابهات أو أكثرها على هذا المثال .

وأما التخالف ، فالعلة [فيه] نفسية محضة ، نظيره الخطأ فى النطق ؛ فإننا نرى الناس كثيرا ما يخطئون فى النطق ، ويلفظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة ، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه ، بعد حصوله بمدة قصيرة . ومن هنا ينشأ الخطأ ، إذا أسرع الإنسان فى نطق جملة محتوية على كلمات ، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة . وكثيرا ما يتسامر الصبيان ، بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ .

والتخالف^(١) نوعان : منفصل ومتصل ؛ فالمنفصل ما كان بين حرفيه فارق ، نحو كلمة : « اخضوضر » ، أصلها : اخضضر ، من : أخضر ، فأبدلت الراء الأولى واوا لجوار مثلها . وهذا النوع هو الغالب . والمتصل ما تجاور فيه الحرفان ، وهو على الأخص فى الحروف المشددة .

والحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان ، مدغمان فى حرف^(٢) واحد . وقد يفك الإدغام ، ويصير الحرف المشدد حرفين مختلفين ، بقلب أول نصفه إلى حرف آخر ؛ مثال ذلك أن « السُّنبلة » فى العبرية : šibbōlet وفى الآرامية : šebbeltā بالباء المشددة أى الباءين ، وصارت أولاهما فى العربية نونا . و « القنفذ » فى الآرامية : kuppḏā بالياء المشددة ، أى الياءين وصارت أولاهما فى العربية نونا أيضا .

(١) فى الأصل : « وللتخالف » .

(٢) فى الأصل : « إلى حرف » !

وهذا النوع من تخالف الحروف المشددة ، بقلب أول حرف منها إلى النون هو الأكثر وقوعاً . وقد يصير النصف الأول من الحرف المشدد : راء ، أو لاما ؛ نحو كلمة « فرقع » ، أصلها : فقَّع ، بتشديد القاف ، وكلمة : « بلطح » أى ضرب بنفسه الأرض ، أصلها : « بطَّح » ، يتشديد الطاء .

وتخالف الحروف المشددة له علة نفسية أيضاً ، مختلفة قليلاً عن علة التخالف المنفصل ، وهى أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً ، فلا يكتفى بالضغط على الحرف وتشديده ، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير . والتخالف نادر بالنسبة إلى التشابه ، وهو نادر في اللغة العربية ، بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية ، خصوصاً الأكديّة والآرامية .

[القلب المكاني]

ونجد تغييراً آخر ، أصله قريب من أصل التخالف ، وهو : التقديم ، والتأخير ، أى أن حرفاً^(١) من حروف الكلمة يقدم ، وآخر يؤخر مكانه . وعلته أن تغير ترتيب الحركات في التصورات ، أسهل من تغييرها الموجب للتخالف . ونحن نشاهد ذلك في الكتابة بالآلة الكاتبة ، فإذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة ، لكن على ترتيب غير ترتيبها .

واللغة العربية ، كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصليّة للكلمة ، مع الصورة الجديدة ، أى التى طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحياناً يمكن معرفة أيتهما هى الأصليّة بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال في كلمة : « مزاب » و « مزاب » ، فحيث إن الفعل منهما : زرب ، لا رزب ، يتقرر أن الكلمة الأصليّة : مزاب ، وأن مزاب مقلوب منها .

وأحياناً نحتاج إلى استعراض الكلمات المقابلة معنى ، في سائر اللغات

(١) في الأصل : « حرف » وهو خطأ .

السامية . مثال ذلك أنا نجد في العربية : « شمال » و « شأمل » أي : الشمال ، ونرى من العبرية أن شمال هو الأصل^(١)، وشأمل مقلوب منه .

وأحيانا فقدت اللغة العربية الصورة الأصلية ، وحافظت على الصورة الجديدة فقط . ومثال ذلك كلمة : « مع » فإنها في العربية دائما على هذه الصورة ، إلا أنا نجدها تقابل الكلمة العبرية : im^٢ فمع العربية ، مقلوبة من (عِم) . ومثال آخر : كلمة : « رُكبة » ، هي في الأكديّة : birku^(٢) ، وفي العبرية : bérek وفي الآرامية burkā وفي الحبشية : berk فأصلها^(٣) : « بركة » ثم قلبت إلى : « ركة » .

وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جدا في اللغة العربية ، نكتفي بذكر بعضها ؛ نحو : غضروف أو غضوف ، ومبهوت أو مهبوت ، وصفحة أو صحيفة ، وصفيحة أو صحيفة ، وجدث أو جثد ، وجبد أو جذب .

[التغير الاتفاقي للأصوات]

تكلّمنا حتى الآن عن تغيرات اتفافية للحروف ، أمكننا أن نعرف علتها الثانوية الصوتية ، وكثيرا ما لا يمكننا ذلك ؛ فسنعدد أمثلة لها ، على ترتيب صوتي مع صرف النظر عن سببها . والترتيب الصوتي ، هو الذي استعملناه عند التكلم عن أنواع التشابه الصوتية ؛ فمن التغيرات الاتفافية للحروف ما ينقلب فيه صفة واحدة للحرف ؛ نحو كلمة : « نزع » يقابلها في العبرية : nāsa^٤ بالسين ، فنرى من ذلك أن أصل الزاي سين مهموسة ، صارت مجهورة . وكلمة : « سلب » التي هي في العبرية : šālap^٥ بالفاء الناشئة عن الپاء ، حسب قوانين الأصوات السائدة في اللغة

(١) في العبرية : נִיבַלְטָא *niḇaltā* وفيها المهززة مكتوبة ، وإن لم تنطق .

(٢) في الأصل : birke وهو تحريف . وهناك صورة أخرى للكلمة في الأنادية وهي : burku . انظر :

Gesenius, Handwörterbuch 117

(٣) الدليل على هذا أيضا استخدام الفعل منها : « بَرَكْ » على أصله في العربية .

العبرية ، فصارت الياء باء في العربية . ومثلها كلمة : « بذر » وهي في العبرية : *pāzur* ، و « برغوث » وهو في العبرية : *par'ōš* أما سائر حروف هذه الكلمات ، فهي أيضا في العربية مخالفة لها في العبرية ، غير أن الاختلاف من نوع التغيير المطرد ، السابق ذكره آنفا ؛ فإننا بينا أن الشين السامية ، صارت سينا في العربية . ونزيد الآن أن الذال السامية ، صارت في العبرية زايا ، والثاء شينا ، والغين عينا ، والحاء حاء .

و ضد الانقلاب من الهمس إلى الجهر ، نشاهده في كلمة : « جحد » ، فإنها في العبرية : *kiḥēd* (١) بالكاف ، فصارت الكاف المهموسة ، جيما مجهورة مثل المصرية ، ثم جيما معطشة ؛ ففى كل هذه الأمثلة ، انقلبت في الحرف صفة واحدة فقط .

ومثال ما انقلب فيه صفتان ، كلمة : « زاد » أى طعام يتخذ للسفر ؛ فإنها في العبرية : *ṣēdā* بالصاد ، فأصبحت الصاد المهموسة المطبقة ، زايا مجهورة غير مطبقة .

ومثال ما انقلب فيه المخرج كلمة : « نسي » ، يطابقها في الأكديّة : *mašū* بالميم الشفهية ، فأصبحت نونا سنية .

وقد يوجد بين تغيرات الحروف ، مظاهر اتفاق ، وهو في الحقيقة : مطرد . مثال ذلك : إبدال الثاء بالفاء في بعض الكلمات ، نحو : « الثوم » أو « القوم » وهي على هذه الصورة في القرآن الكريم (٢) . والندام أو الفدام ، أى المصفاة . والثُرُقُبِيَّة والفرقبيّة أى ثياب بيض من الكتان . والجلدث أو الجدف ، أى القبر .

والأرجح أن الأصل فيها كلها هو الثاء . والدليل على ذلك ، أن « الثوم » بالعبرية : *šūm* وبالآرامية : *tūmā* بالشين والثاء الناشئتين عن الثاء . وحقيقة الأمر في

(١) على وزن : فعل ، بتشديد العين .

(٢) في قوله تعالى : « مما تعدت الأضراس من ثيابها وثنائها وفومنها وعادتها » الفقرة ٦١/٢

ذلك ، أنه في بعض لهجات العرب ، كانت الـثاء تنطق فاء في كل الكلمات التي وقعت فيها^(١) ؛ فإبدال الـثاء بالفاء في تلك اللهجة أو اللهجات ، مطّرد ، غير أن سائر العرب استعاروا النطق بالفاء ، بدل الـثاء في قليل من الكلمات ، فيظهر الإبدال عندهم اتفاقيا .

وإبدال الفاء من الـثاء كثير في تاريخ اللغات ، نقابله في بعض لهجات اللغة الإنكليزية ، وخصوصا في اللغة الروسية ، حتى إن الحرف اليوناني ، الذي يدل على الـثاء ، صار معناه في الروسية فاء^(٢) .

[أصوات كثيرة التغير]

إلى هنا تكلمنا عن إبدالات الحروف بحالة عامة . والآن نريد أن نوجه نظرنا بحالة خاصة إلى تغيرات بعض الحروف ، التي كثرت انقلاباتها في العربية ، وهي زمرتان ؛ أولاهما : الحروف الصوتية المحضة . والثانية : حروف اللين والهمز .

أما الحروف الصوتية المحضة^(٣) ، وهي : ل ر ن م ، فيماثل^(٤) بعضها بعضا ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة ؛ ولهذا السبب كثيرا ما يستبدل بعضها من بعض ، أو تقدم وتؤخر . ومثال الإبدال كلمة : « تأمل » ، فإنها تقارب الكلمة الأكديّة : amāru بالراء ، التي معناها : رأى . وكلمة : « صنم » ، وهي في العبريّة : sélem وفي الآرامية : salmā باللام .

وأحيانا نجد الإبدال في داخل اللغة العربية ؛ نحو : « البرسام » و « البلسام » .

(١) لا تزال هذه الظاهرة باقية في لهجة « القظيف » من لهجات الجزيرة العربية في العصر الحاضر . إذ يفعل الناس هناك مثلا : « فعلب » في : « ثعلب » و « فار » في : « ثار » بمعنى الثأر ، وغير ذلك .

(٢) انظر في ذلك مقالنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٧٤

(٣) وهي التي تسمى بالأصوات المتوسطة ، أو المائعة ، أو السائلة .

(٤) في الأصل : « فيماثل » تحريف .

ومثال التقديم والتأخير ، مضافا إلى الإبدال كلمة : « خصر » ، بتقديم الصاد إلى الوسط ، وهي في سائر اللغات في آخر الكلمة ، مع إبدال الراء من اللام أو النون في بعضها ؛ فإنها في الأكديّة : *hinsu* وفي العبريّة : *hlāsayin* وفي الآرامية : *ḥanṣā* أو *ḥalṣā* ومثال آخر : كلمة : « صحن » ، وهي في أكثر اللغات السامية باللام ، مع تأخير الحاء المقدمة في العبريّة في بعضها ؛ فإنها في العبريّة : *ṣallahat* وفي الآرامية : *slāhā* أو *ṣahṇā* وفي الحبشيّة : *ṣahl* . وأغرب الأمثلة كلمة : « أرملة » المحتوية على ثلاثة من الحروف الصوتية المحضة ، فإنها في الأكديّة : *ḥalmattu* ، أصلها : *ḥalmantu* وفي العبريّة : *ḥalmānā* مثل الأكديّة ، وفي الحبشيّة *maballat* فأبدل واحد من الحروف الصوتية المحضة بالياء ، التي ليست منها . واللغة الآرامية تتفق مع العبريّة في هذه الكلمة ، فإن فيها *ḥarmaltā* كأرملة .

[أحوال الهمز]

وأحوال الهمز متنوعة ، والنحويون والمقرون وفوها حقها شرحا وتفصيلا . ونحن نقتصر هنا على ما يهمننا منها ، من وجهة تاريخ اللغة العبريّة .

كثيرا ما يحدف الهمز بالإبدال وأوّا أوياء ، أو بغير عوض . وأقدم ما حدث في ذلك في اللغة السامية الأم ، قبل أن تفرق الأقوام الناطقون بها . والقانون الصوتي لهذا الحدف الأقدم ، هو أنه إذا توالى همزتان ، أولاهما في أول مقطع ، والثانية في آخره ، حذف الثانية ، ومدت الحركة قبلها ؛ مثال ذلك : كلمة : « آو » ، أصلها : « آو » . (آ) مقطع أوله همزة وآخره همزة أيضا ، فحذفت الهمزة الثانية ، ومدّت الفتحة قبلها . والدليل على أن هذا الحدف سامي الأصل ، وجوده في العبريّة ، والآرامية أيضا ؛ فإن كلمة : « أمر » يطابقها في العبريّة *ḥōmar* ، وحركة (ō) نشأت عن الفتحة الممدودة ، حسب القوانين الصوتية الخاصة باللغة العبريّة ، وفي الآرامية يطابقها : *ḥōmar* ، وحركة (ō) تقابل حركة (ō) العبريّة في هذه الحالات .

ومثال آخر لهذا النوع ، من حذف الهمز ، كلمة : « إيثر » وما يوازن بناءها

من أبنية الأمر ، أصلها : >i'tir . ومما يدلنا على أن سبب حذف الهمزة الثانية ، التي هي فاء الفعل هو وقوع همزة قبلها ، هو أنه إذا وصلنا هذا الأمر بالفاء أو بالواو ، بقيت الهمزة الثانية على حالها ، لزوال همزة التوصل قبلها ، فكان : « فَأَثْرٌ وَ أَثْرٌ »

ومثال شاذ من هذا النوع ، كلمة : « أول » فإنها كان يلزم أن تكون : « أول » على وزن : « أفعل » ، كما أن المؤنث : « أولى » على وزن : « فُعَلَى »^(١) . و « أول » لم تصر : « أول » ، كما أن « أو » صارت « آو » ، بل عُوض عن مدّ الحركة بتشديد الحرف بعدها ، فصارت الكلمة : أول .

هذا هو أقدم أنواع الحذف ، وبعده أتى النوع الثاني ، وهو أنه إذا وقع هزتان ، في أول مقطعين متتاليين ، خففت الثانية ، وهذا النوع قسمان : منه ما يكون مقطعه الأول من الهمزة المتحركة فقط ، ومنه ما تركب مقطعه الأول من الهمزة المتحركة وحرف ساكن .

مثال الأول : كلمة : « أئمة » أصلها : « أئمة » ومقطعها الأول هو الهمزة المتحركة (أ) فخففت الهمزة الثانية وأبدلت ياء . ومنهم من يقول : « أئمة » بتحقيق الهمزة ، والنحويون يستنكرون ذلك .

ومنه كلمة : « رياء »^(٢) ، أصلها : « رياء » أى المراءاة . و « آيب » أصلها : « آيب » ، و « جاء » أصلها : « جأى » . ومنه أيضا : « بُراء »^(٣) جمع : « برىء » ، وكان الأولى أن تكون : « بُرءاء » على قياس : « ظرفاء » جمع « ظريف » ، فخذفت الهمزة وامتد المقطعان^(٤) ، وعوض عن المقطع الناقص بالتنوين ، فصارت الكلمة

(١) هذا على عكس ما يرى نخاة العرب ، من أن (أولى) أصلها : وولى ، وأن أول فاؤها وعينها ولو .

(٢) المؤلف يتحدث عن تخفيف الهمزة الثانية ، مع أن الذى حذف هنا هو الهمزة الأولى .

(٣) وهذا المثال حذفته منه الهمزة الأولى كذلك .

(٤) لم أمتد إلى معنى عبارة : « وامتد المقطعان » هنا .

منصرفة ، بعد أن كانت غير منصرفة ، كما أنه عوض بالتنوين عن مقطع محذوف في مثل : « جَوَارٍ » جمع : « جارية » ، فإنه على القياس : « جوارى » كفواعل غير منصرف .

وربما كان من هذا القسم صيغة المتكلم من مضارع الأفعال الرباعية ؛ فإنها : أُفْعِل ، وأصلها : أُفْعِل ، نحو : ušakšid في الأكديّة ، والشين الأكديّة تقابل هنا الهمزة العربية ، فحذفت الهمزة الثانية ، مع حركتها . وعلى قياس هذه الصيغة ، حُذِف الهمز في سائر الصيغ أيضا ، فقالوا : يُفْعِل ، بدل : يُؤَفْعِل .. إلخ

ومن القسم الثاني ، الذى فيه المقطع الأول مركب من همزة متحركة وحرف ساكن ، كلمة : « أَرَيْتُ » ، أصلها : « أَرَأَيْتُ » ، فحذفت الهمزة الثانية ، و « أَرَى » بدل : « أَرَأَى » . ومن : « أَرَى » سرى الحذف إلى يَرَى وإلى يُرَى إلخ . ومنه كلمة « أَسَل » بدل : « أَسَأَل » ، ومنها سرى حذف الهمز إلى « تَسَل » وغيرها . وبالعكس فإن تحقيق الهمزة ، أى عدم تخفيفها وحذفها ، الذى هو صحيح لامانع له فى : « تَسَأَل » نقل إلى المتكلم ، فقالوا : « أَسَأَل » بدل : « أَسَل » فكان الأصل هو الحذف فى المتكلم الواحد ، والتحقيق فى الباقي ؛ نحو : يَسَأَل تَسَأَل أَسَل .

ومن المرجح أن تكون كلمة : « أنا » من هذا القسم أيضا ، فالظاهر أنها مركبة من : « أن » الموجودة فى : أنت وأنتم ، ومن (أ) الموجودة فى صيغة المتكلم من مضارع الفعل ، نحو : أفعل ، كما أن « أنت » مركبة من (أن) بعينها ، ومن : ta الموجودة فى صيغة المخاطب من مضارع الفعل .

ومن ذلك القسم جمع التكسير على صيغة : « أفْعَل » و « أفعال » للكلمات التى عينها همز ، نحو : « أَرَس » جمع : « رأس » و « آبار » جمع : « بئر » (١) .

(١) يرى الصرفيون العرب ، حدوث القلب المكاني ، نى سنل هذه الأمثلة :

والفرق بين هذه الأمثلة ، والمذكورة قبلها من هذا القسم ، هو أن حركة المقطع السابق تمد في هذه ، ولا تمد في تلك ، فإننا نجد : « أرى وأسل » وأمثالها ، بالفتحة المقصورة ، و « آرس وآبار » وأمثالهما ، بالفتحة الممدودة . والعلة في هذا الفرق ، أنه في النوع الأول ، الذى لامد فيه ، حذفت الهمزة [منه] في وقت أقدم بكثير من وقت حذف الهمزة في النوع الثانى ؛ فإننا نرى كلمة : « أنا » يقابلها في الآرامية : enā التى حذفت فيها الهمزة أيضا بغير مد للحركة قبلها . وحذف الهمزة فى مثل : « آرس وآبار » ، مع مد الحركة قبلها ، خاص باللغة العربية ، لا يرتقى إلى زمان أقدم ، من زمان افتراق العرب عن الأقسام السامية الشمالية .

وهذا الباب من تخفيف الهمز ، كله باب من أبواب التخالف المذكور آنفا ، ضد التشابه ؛ وذلك أن سبب الحذف والإبدال فيه ، توالى حرفين متماثلين ، لكن يختلف هذا التخالف عن الأنواع الأخرى ، بأن نتيجته تسهيل النطق أكثر مما لو حذف ، أو أبدل أى حرف آخر ؛ إذ إن الهمزة أصعب إخراجا من غيرها من الحروف ، فينبغى لإخراجها تغليق فم الحنجرة ، وهو مفتوح فى غيرها ، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام .

والنوعان المذكوران من تخفيف الهمز ، شائعان فى اللغة العربية قديما وحديثا ، وعليهما و [على] نظيرهما فقط ، تقتصر اللغة العربية الفصحى السائدة ، وقراءة القرآن السائدة فى الشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم . وأما سائر قراءات القرآن الكريم ، فمنها ما يخفف فيه الهمز تخفيفا أكثر من ذلك بكثير ، والنحويون أيضا يذكرون أن الهمزة كانت تخفف تخفيفا زائدا ، فى بعض لهجات العرب القديمة المختلفة ، فكان تدرج تخفيف الهمز من أهم علاماتها ، وكانت لهجة الحجاز تخفيف الهمز أكثر من اللهجات الأخرى .

ويؤيد قول النحويين ، رسم القرآن الكريم ، التابع للهجة الحجاز ، فكثيرا ما يبدل فيه الهمز بالواو والياء أو يحذف . وإذا أردنا أن نفهم ما يبدل عليه

رسم القرآن في حالة تخفيف الهمز ، ينبغي أن تترك كل الحركات^(١) والأشكال المضافة للحروف الهجائية ، مكتفين بالحروف نفسها ، فنشرحها على الطريقة التي نشرح عليها المستندات الآرامية ؛ فإن الخط العربي مشتق من الآرامي ، والإملاء العربي العتيق ، قريب من الإملاء الآرامي ، فإذا اطلعنا على الإملاء الآرامي ، رأينا الهمزة موسومة بالألف دائما ، وبالعكس كل ألف تشير إلى همزة ، إلا في أواخر الكلمات ، فإن الألف فيها حرف مدّ يشير إلى الفتحة الممدودة ، وإلى غيرها من الحركات الممدودة ، في بعض الأوقات ؛ مثال ذلك أن : *ma* بالسريرية ، المقابلة لمات حرفا بحرف ، لاتشير إلى : *māt* أبدا ، بل معناها : *mā'et* ، و *ma* المقابلة لمات ، هي بالعكس *ma* ، و *ma* تحتل أن تقرأ : *rmā* و *rāmē* .

فأهم فرق بين الإملاء الآرامي والعربي ، أن استخدام الألف كحرف مد في الإملاء العربي ، لا يقتصر على أواخر الكلمات فقط ، بل يكون في أواسطها أيضا . وهذا نشاهده في رسم القرآن الكريم ، في حال الانكشاف ، لا في حال الكمال ، فكثير من الألفات المستعملة في الإملاء العربي العادي ، لتأدية الفتحة الممدودة ، ساقط في القرآن الكريم ؛ نحو : « فعلنه » أي : *fa'lanah* ، و « فعلت » أي : *fa'alt* ، و « كتب » أي : *katib* ، و « يقوم » أي : *yaqūm* . وأمثال ذلك كثيرة .

فالخلاصة أن الألف في رسم القرآن ، تدل على الهمز في بعض الحالات ، وعلى المد في بعضها^(٢) ، وأنه لاهمزة بغير ألف دالة عليها ؛ فإذا وجدنا أن كثيرا من الهمزات لا توسم بألف ، عزونا ذلك إلى أن الهمزة كانت تخفف في لهجة الحجاز ، فكانت إذن الهمزة تحذف بعد كل ساكن ، نحو : « مل » *milun* بدل : *mil'un* ، و « شطه » أي : *šaḥū* بدل : *šai'ahū* ، و « قرانا » أي : *qurānā* بدل :

(١) في الأصل : « الحركات » .

(٢) انظر فصل « مشكلة الخط العربي » في كتابنا : « معجم في فقه العربية » ، ٣٩٩ .

لام التعريف فكانت الهمزة تكتب بالألف ، نحو : « الإبل » ، طبقا لرسم الكلمة بغير الألف واللام ، أى « إبل » . غير أن كلمة : « أصحاب الأيكة » ترسم بالألف في بعض المواضع ، وبغيرها أى : « أصحاب لَيْكَة » في بعضها^(١) . ولا ريب أن سبب ذلك هو أن بعض كتاب القرآن الكريم ، لم يكن يعرف كلمة : « أيكة » بغير الألف واللام ، فحذف همزة « الأيكة » ، قياسا على حذف سائر الهمزات ، الواقع قبلها حرف ساكن .

وكانت الهمزة تحذف إذا وقعت هي ساكنة بعد حركة ، مع مد هذه الحركة ؛ وذلك واضح في الكسر والضم ، نحو : « بير » و « يوخذ » . وأما في الفتح ، فنجد في الرسم ألفا في أكثر الحالات ، نحو : « تاويل » و « أخطانا » لا نعرف ، أهي علامة الهمز ، أم علامة المد ؟ غير أن المقرئين يذكرون أن كلمة : « ادَارْتُمْ » في سورة البقرة^(٢) ترسم بغير ألف ، بدل « ادار أتم »^(٣) . ونعثر على أمثلة لذلك غير المذكورة ، في كثيرة من المصاحف العتيقة الكوفية نحو : « أخطنا » ، بدل : « أخطأنا » ، و « تويل » بدل : « تاويل » ، و « استجرت » بدل : « استأجرت » ، فنستنتج من ذلك ، أن الألف في هذا الباب كله ، تشير إلى المد لا الهمز ، وأن نطق الكلمات في لهجة الحجاز ، كان : tāwīl و ṣahīānā .

وأما الهمزة بين حركتين ، يعنى الهمزة المتحركة ، بعد حرف متحرك أو حرف مد ؛ فإنها بعد الكسرة والضممة ، أو قبلهما ، كانت تبدل بالياء أو الواو ، في أكثر

(١) في المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني ٢٩ : « وكتبوا في كل المصاحف أصحاب أيكة في الشعراء (١٧٦/٢٦) وص (١٣/٢٨) بلام من غير ألف قبلها ولا بعدها . وفي الحجر (٧٨/١٥) وق (١٤/٥٠) : الأيكة بالألف واللام . قال أبو عبيد : وكذلك رأيت ذلك في الإمام . وانظر المقنع ٩٥ أيضا .

(٢) في الأصل : « في سورة ق » وهو خطأ . والصواب : سورة البقرة (٧٢/٢) .

(٣) في المقنع للداني ٣٤ : « واتفق جميع المصاحف ، على حذف الألف التي هي صورة المسند ، في قولها .

تعالى في البقرة (٧٢/٢) : فادرتم ، لاغير . وانظر كذلك المقنع ٨٨

الحالات رسماً ونطقاً . وإذا وقعت بين فتحتين ، بقيت على حالها في الإملاء العادي ، وكتبت بالألف ؛ بيد أن نطقها على ما ذكره النحويون ، كان وسطاً بين النطق بالهمز وبغير الهمز^(١) . ويغلب هذا على رسم القرآن الكريم أيضاً ، لكننا نجد شواذ لهذه القواعد ، حذف فيها الهمزة أصلاً ؛ منها أن كلمة : « رأى » ترسم : برا . وخاطمين ، بخاطين . ويستنبئونك بيستنبونك^(٢) . ومنها في بعض المصاحف العتيقة : « يومذ » بدل : يومئذ ، و « مطمئن » بدل : مطمئن ، و « جار » بدل : جائر ، و « لأملن » بدل : لأملأن ، و « اطمئنا » بدل : اطمأنوا ، و « اشمزت » بدل : اشمأزت ، و « أريتم » بدل : أريئتم ، و « المنشت » بدل : المنشأت . ومما يشترك فيه لهجات اللغة العربية من هذا أن : « لا أن » صارت : لن ، وأن « يا آل » صارت : يآل ؛ نحو « يآلقوم » ، وأن « يآبا » كثيراً ما تبدل بيابا .

مجمل القول ، أن أكثر الهمزات كانت لاتنطق في لهجة الحجاز ، إلا ما كان منها في أوائل الكلمات ، وبعض ما وقع منها بين حركتين . وبعض لهجات نجد خالفت لهجة الحجاز في ذلك ، فبقيت أكثر الهمزات فيها سالمة على حالها ، كما نشاهدها في شعرهم .

ومما حذف فيه الهمز في كل اللهجات العربية ، لسبب خاص ، لام التعريف فأصلها فيما يظهر : (أل) بهمزة القطع ، غير أنهم سللكوا فيها مسلك همزة الوصل ، فأسقطوها في وسط الكلام ، وثبتوها في الابتداء فقط .

وهمزة الوصل نفسها ، ليست بحرف أصلي ، من حروف اللغات السامية . وأصلها أن الحرف الأول من بعض الكلمات ، صار ساكناً في وسط الكلام ، نحو :

(١) وهو النطق الذي يسميه نحاة العربية : « همزة بين بين » . وهو في الحقيقة عبارة عن سقوط الهمزة من النطق ، ونطق الفتحتين قبلها وبعدها ، بسكتة لطيفة بهما ، ولنا في ذلك دراسة مفصلة ، نشرها في القريب إن شاء الله تعالى .

(٢) السبب في هذا الذي رآه رحشتراسر شلوزا ، هو أن الإملائين العرب كانوا يكرهون توالي الأمثال في الخط العربي ، ولولا ذلك لكتبوا : « رأ » و « خاطين » و « يسسبونك » غير ذلك !

« يا ابني » أصله : yābinī ، و « بِسْمِ » أصله : bisimi ، و « فافْعَلْ » وربما كان أصله : fa-fa'al فإذا وقعت كلمة منها ابتداء ، زادوا إلى أولها همزة الوصل ؛ لأن الابتداء بساكن لا يمكن في اللغة العربية ، بخلاف كثير من اللغات ، فقالوا : « ابن » و « اسم » و « افعل » . [و] في وسط الكلام ، أي إذا وقعت بعد حركة ، لا تمس الحاجة إلى ألف الوصل ، إلا أنهم أثبتوها في الإملاء خلافا للنطق . وقد تكون همزة الزائدة أحيانا همزة قطع لاهمزة وصل ؛ مثالها : « أعجوبة » بدل : « عجوبة » ؛ فتبقى على حالها في وسط الكلام أيضا ؛ نحو : « بأعجوبة » .

[الواو الياء]

هذا جل ما يهمننا من أحوال الهمز ، ولنتنقل الآن إلى الكلام عن الواو والياء ، وتاريخ تبدلاتهما . وقد ميز^(١) قداماء العرب هذين الحرفين من سائر الحروف الهجائية ، وخصصوهما بمخرج ، وهو الأول عندهم ، وسموه بالجوف . ونحن نختلفهم في ذلك ؛ فإننا نرى نطق الواو والياء ، أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما ، مطابق تلك الخاصة بنطق الضمة والكسرة ، مطابقة تامة ، فنعد الواو والياء بين الحركات ، أو الحروف الصائتة (voyelles) ، لابين الحروف الصامتة .

غير أنا نثبت فرقا بين الواو والضمة ، وبين الياء والكسرة ، من جهة بنية مقطع الكلمة ؛ فإن المقطع يتركب من حروف ، يؤثر على السمع أحدها أكثر من باقيها . وأشدّها تأثيرا نسميه بمركز المقطع ، وما عداه من الحروف هو طرفا المقطع . ومركز المقطع يكون في أكثر الحالات حركة ، أي حرفا صائتا ، بيد أنه قد يكون أحيانا حرفا صوتيا محضا ، من الحروف الصامتة ، أو حرفا من حروف الصفير أو غيرها .

وأمثلة ذلك كثيرة ، خصوصا في اللغات السلافية^(٢) (slaves) وتوجد أيضا

(١) في الأصل : « وقد عدّ » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : « الاسلافية » ا

في بعض اللهجات العربية الدارجة ، وخصوصا في المغربية ؛ مثال ذلك : أن لام التعريف ، كثيرا ما فقدت الحركة السابقة للام ، فيقولون : flbay بدل : « في البيت » .

فالواو والياء إذا كانت مركزا للمقطع ، نسميها : ضمة أو كسرة . وبالعكس إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفا للمقطع ، نسميها واوا أو ياء ؛ فالواو في نفسها عين الضمة ، والياء في نفسها عين الكسرة^(١) . وإنما تفترق الواو عن الضمة ، والياء عن الكسرة ، من جهة وظيفتهما في مقطع الكلمة ؛ ولذلك نسمى الواو والياء : شبهي الحركات^(٢) .

ويتقرر مما وصفناه من طبيعة الواو والياء ، أنهما حرفا العلة ، لأنه يسهل انتقالهما عن طرف المقطع إلى مركزه ، ويسهل أيضا اتحادهما بالحركات ، إلى حركة واحدة ممدودة .

فالإتحاد نوعان ؛ الأول : إتحاد الواو أو الياء الساكنة ، مع ضمة أو كسرة سابقة لها ؛ فمثال الواو مع الضمة : « يُوجَد » ، ومثال الياء مع الكسرة : « سيرة » فهاتان الحالتان بسيطتان . وأما الواو مع الكسرة ، فتصير كسرة ممدودة ؛ نحو : « مِيتة » أصلها : « مِوتة » . والياء مع الضمة منها ما يصير كسرة ممدودة أيضا ؛ نحو : « يِيض » جمع : أبيض ، أصلها : « يِيض » . ومنها ما يصير ضمة ممدودة ، نحو : « يُويس » ، أصلها : « يُيبس » .

(١) هذا كلام فيه تجوز كبير من المؤلف ؛ فالواو والياء الصامتان ، تفترقان عن الضمة والكسرة ، باحتكاك الهواء بمخرجهما ، علاوة على ذبذبات الأوتار الصوتية ، التي لا يوجد غيرها في نطق الحركات . انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٩٤

(٢) ينير المؤلف هنا إلى المصطلح العلمي ، مثل هذا النوع من الأصوات ، وهو : semivowel . وفي الأصل بعد ذلك عبارة : « ونشير إليهما في الحظ الصوتي بعين علامتي الضمة والكسرة ، أي : « و » و « أ » بزيادة هلال صغير حتهما » . وقد حذفنا هذه العبارة ؛ لأننا نكتب الواو هنا : (w) والياء : (y) كما ذكرنا ذلك من قبل .

والنوع الثاني هو اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء ، بالحركة التالية لها ، مع حذف الواو أو الياء نفسها ؛ مثال ذلك : « غزا » ، أصلها : « غَزَوْ » ، و « رَمَى » أصلها : « رَمَى »^(١) .

وللواو والياء انقلابات غير الاتحاد ، منها أنهما في بعض الحالات ، حذفنا إذا وقعتا بعد حرف ساكن ، نحو : « مَقُول » بدل : « مَقُول » ، و « مَخِيْط » بدل : « مَخِيْط » التي أبدلت من : « مَخِيْط » ، و « لُغَة » بدل : « لُغَوَة » ، و « كُرَّة » بدل : « كُرُوَّة » ، و « قُلَّة » بدل : « قُلُوَّة » ، و « إِرَّة » بدل : « إِرِيَّة » . والواو أو الياء في هذه الأمثلة ، تحذف بغير عوض ، كالمهمز في مثل : أرى ، وأسل .

وقد يعوض عن الواو أو الياء المحذوفة ، بمد الحركة التي قبلها ، كمدتها في مثل « آرس » و « آبار » مع حذف الهمزة فيهما ؛ مثال ذلك : كلمة : « آسُق » جمع : سوق ، و « آدُر » جمع : دار ، على وزن أفعل .

وحذف الواو والياء في الأمثلة^(٢) المذكورة ، مما يشبه التخالف ؛ وذلك أن حركة الواو فيها كلها هي الضمة ، وحركة الياء هي الكسرة ، فيتتابع حرفان مثلان . ومن انقلابات الواو ، أنها إذا كانت لام الفعل ، صارت ياء في كثير من أبنية الفعل ، وبعض أبنية الاسم ؛ مثال ذلك من الدلو : « أدليت » و « تدليت » و « أدل » ، وهي مستمدة عن : أدلّيت ، التي أبدلت من : أدلّو . ونظيرها : « عصيت » جمع : عصاً ، أصلها : عُصُو .

[و] قلبت الواو ياء أيضا ، في كل الحالات التي وقعت فيها ساكنة قبل ياء أو متحركة بعد كسرة ، نحو : « كَتَى » من : كَوَى ، بدل : كَوَى ، و « جِيَاد » جمع : جَوَاد ، و « رَضِيَّتِي » من : الرَضْوَان ، و « عَلِيَّتِي » من العَلْو ، بدل : عَلِيُو .

(١) انظر في مراحل تطور هذه الأفعال المعتلة كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٣٧٤ - ٣٧٧

(٢) في الأصل : « الأمثال » .

وأما : « جوار » و « طوال » وأمثالهما ، فاشتقت حديثا عن : جاوره ، وطويل ، فحافظوا فيهما على واو أصولهما .

وقد تبدل الواو ياء في غير هذه المواضع ، نحو : « ذَيْمُومَة » من الدوام ، وهذا للتخالف بين المقطعين .

وعكس هذا الانقلاب ، أى قلب الياء واوا ، أقل بكثير ؛ مثاله : « الأموى » من أمية ، بواو بدل الياء . وهذا نوع من التخالف أيضا .

والواو والياء قد تستبدلان من الهمزة وبها . وأكثر هذا التغير اتفاقا ، يذكر النحويون أمثلة له ، منها أن « أسماء » اسم العلم ، أصلها : « وَسْمَاء » ^(١) وأن « أدية » اسم علم مذكر ، تصغير اليد ، أصلها : « يُدْيَة » ، وأن في اسم « يثرب » لغة بالهمز ، بدل الياء ، أى « أثرب » ، وأن جمع الخال : « خَوْلَة » . ومنه في القرآن الكريم : « أَقْتت » بدل : « وُقْتت » ، وكذلك قرأها أبو عمرو ^(١) .

وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة ، مطرد قديم جدا ، وهو في حالة وقوعهما بعد فتحة ممدودة ؛ مثاله : « قائم » و « سائر » إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل ، يرتقى إلى اللغة السامية الأم ، هو أننا نجده في الأكديّة والآرامية . ويوجد في اللغة العربية شواذ لهذا القانون الصوتي ، لها علل تختص بها ، منها : « قاوِل » و « زاوية وزوايا » .

[نحاة العربية والأصوات الصامتة]

ونود أن نختم كلامنا عن انقلابات الحروف الصامتة ، بمناقشة مذكوره نخويّ العرب ؛ فقد أورد الزنجشري مثلا ، وهو من أشهر علماء النحو ، القسم الرابع من

(١) انظر : التيسير للدادى ٢١٩

كتاب « المفصل » لما سماه المشترك ، وهو ما يشترك فيه سائر أجزاء الكلام^(١) من الأسماء والأفعال والحروف ، أى الأدوات ، وهو يقرب مما نسميه نحن : بحث الأصوات .

وبين أبوابه مما يخص^(٢) الحروف الصامتة : باب فى تخفيف الهمز ، وأومأنا إليه من قبل ، وباب فى الإدغام ، وذكرناه آنفاً ، وباب فى الاعتلال أى فى الواو والياء ، وبابان فى زيادة الحروف ، وفى إبدال الحروف .

أما باب زيادة الحروف ، فقد تكلم فيه عن الحروف التى زيدت إلى مادة الفعل ، لإفادة معنى من المعانى ، كزيادة الهمز فى الأفعال الرباعية ، وهذا مما يخص الحروف ، لامن جهة صوتها ونطقها ، بل من جهة معناها وخدمتها^(٣) ، ولا حاجة لنا الآن إلى تفصيله .

وفى باب إبدال الحروف ذكر كثيراً مما هو إبدال للحروف فى الحقيقة ، غير أن بعضه ليس بعام فى العربية ، بل هو خاص بلهجة من لهجاتها ، نحو : « هِنُ » بدل « إن » عند طيىء ، وهى تشبه : hen الآرامية ، التى معناها عين معنى : « إن » العربية .

وأضاف الزمخشري إلى ذلك أشياء ليس هذا موضعها ؛ مثال ذلك : أنه ذكر أن الهمزة فى ماء وأمواء ، أبدلت من الهاء ، مستندا فى حكمه على وجود الهاء فى : مياه جمع : ماء . وهذا خلاف الحقيقة ؛ إذ إنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى ، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء ، كانت : māy أو قرية منها ، وأن الهاء فى

(١) يستخدم المؤلف كلمة : « سائر » هنا بمعنى : جميع ، وهو لحن . انظر : درة الغواص للزمخشري ٣

(٢) فى الأصل : « ما يخص » تحريف .

(٣) يقصد : ووظيفتها .

« مياه » وما مثلها من الجموع زائدة . ولو ألمّ الزمخشري باللغات السامية ، لسلم من الوقوع في هذا الخطأ .

وذكر الزمخشري أن الميم في كلمة : « فم » أبدلت من الواو ، ونحن نعرف أنها ميم التميم ، الذي هو التنوين في اللغة العربية ، فكان الرفع : fum والحفض : fim والنصب : fam . والميم فيها لم تصر نونا مع سائر الميمات الانتهائية ، بل بقيت على حالها ؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية ، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين ، فصارت : فمّ ، فم ، فمأ ، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها ، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتي الذي بمقتضاه ، أصبحت الميم الانتهائية ، نونا في اللغة العربية .

وذكر الزمخشري أن التاء في : « الأخت » و « البنت » أبدلت من الواو ، وذلك أنه ظن أن مادتهما : « أخو » و « بنو » ، وأن التاء أصلية لام الفعل ، قامت مقام الواو .

ونحن نعرف أن « الأخ » و « الابن » من الأسماء القديمة جدا ، التي مادتها مركبة من حرفين فقط ، لامن ثلاثة أحرف ، وأن التاء وإن لم تسبقها فتحة^(١) هي تاء التانيث ، فهي في غير اللغة العربية ، وخصوصا في الأكديّة والعبريّة ، كثيرا ما لا فتحة قبلها . مثال ذلك أن « الخمسة » في الأكديّة : hamistu وفي العبريّة : ḥāmēšet أصلها : hamīšt كلاهما بشين ساكنة . ففي الأمثلة المذكورة كلها ، كان أصل الحرف غير ما ذكره الزمخشري .

وقد أصاب الزمخشري ، في معرفة أصل الحرف ، في كثير من الكلمات ، غير أنه ضل طريقة الإبدال في بعضها ، فزعم أنها قصيرة ، وهي في الحقيقة طويلة منحرفة ؛ فقد ذكر مثلا أن التاء في كلمة « تهمة » أبدلت من الواو ، وهذا هو عين

(١) انظر سبب سقوط هذه الفتحة ، في مقالتنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٦٢ وانظر كذلك كتابنا :

الصواب ، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة ، كما رأى هو ، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة « بناء الأبنية »^(١) ، وذلك أن الافتعال من : « وهم » هو : « آتهم » ، بقلب الواو تاء بالتشابه ، ثم إدغامها في تاء الافتعال ، و « آتهم » كاتبع في مظهرها ، فظنوا أنها من : « تهم » كتبع ، فاشتقوا منها كلمات عديدة ، فأؤها التاء ، منها : « التهمة » .

وأحيانا ذكر الزمخشري ، أن حرفا مبدل من آخر ، والأمر في الحقيقة على العكس ؛ مثال ذلك أنه زعم أن التاء في كلمة : « لصت » أبدلت من الصاد الثانية في : « لَصَّ » . والحقيقة أن التاء هي الأصل ، والصاد الثانية مبدلة منها ، فنحن نعرف أن « اللصَّ » معرب من اليونانية ، بواسطة الآرامية أى السريانية ، وهو في اليونانية ληστῆς أى : Lēstēs وفي السريانية Lestā فيتضح من ذلك أن : « لصت » هي الأصل ، وأن « لَصَّ » أبدلت منها بتشابه التاء للصاد ، ثم إدغامها فيها^(٢) .

ومن هنا نرى أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء ، نشأ من جهلهم باللغات السامية ، على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم .

* * *

(١) يقصد المؤلف بهذا المصطلح ، ما يسمى بالألمانية : Retrograde Ableitung وهو ما سميناه « بالقياس البنائي » في ترجمتنا لكتاب بروكلمان : فقه اللغات السامية .
(٢) في الأصل : « ثم إدغامها إليها » .

[٢ - الحركات]

والآن بعد الكلام عن الحروف الصامتة ، ننتقل إلى القسم الثاني من الباب الأول ، في الحروف الصائتة ، فنقول : إن النحويين القدماء ، وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة ، إماما مقبولا حسنا ، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة ؛ لأنهم كانوا يتأثرون بالخط ، خلافا للنطق ، فرأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة ؛ نحو : « فَعَلَّ » ، وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المد ، نحو : « فاعَلَّ » ، فلم يدروا أن الحالتين سياتان ، في أن تنطق بعد الفاء حركة في كليهما ، إلا أنها مقصورة في الأولى ، وممدودة في الثانية ، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين ، أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هو الألف .

وهذه الضلالة هي منبع ضلالات ومشكلات كثيرة ، نجتنبها نحن ، إذا فهمنا أن الحركات منها مقصورة ومنها ممدودة ، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد^(١) .

ولهذا السبب نرسم للحركة المقصورة والممدودة بإشارة واحدة ؛ نحو : (a) للفتحة ، ولانفراق بين الممدود منها [والمقصود إلا بخط أفقى فوقها] ؛ نحو (ā) .

وللمد موضع ثان في تركيب الأصوات ، غير مدّ الحركات ، هو التشديد ، فإن الحروف المشددة ، وخصوصا المتأداة^(٢) منها ، من أهم خصائصها أن امتداد نطقها ، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة . فالتشديد مدّ للحروف الصامتة ، نظير لمد الحروف الصائتة ، أى الحركات . وفي بعض اللغات تقتصر الحروف المشددة ، على كونها ممدودة ، وفي بعضها يحتوى التشديد على خصائص أخرى غير المد .

(١) انظر السر في كتابة الحركات الطويلة على هذا النحو ، في كتابنا : فصول في فقه العربية ٣٩٩

(٢) يقصد : الرخوة . وفي الأصل : « المتأداة » تحريف .

[عدد الحركات]

أما عدد الحروف الصائتة ، فهي في اللغة العربية ثلاثة : الفتحة أى (a) والكسرة أى (i) والضممة أى (u) . والحركات الممدودة الموجودة في اللغة العربية توافق الحركات الممدودة الموجودة في اللغة السامية الأم . والفرق بينهما في اللغتين طفيف ، غير أنه يحتمل أن اللغة السامية الأم ، كان لها حركة ممدودة رابعة ، هي : (ē) ، وهذه الحركة صارت : (ā) في العربية الفصيحة ؛ مثال ذلك أن كلمة : « جار » يطابقها في العبرية : gēr و « نار » يطابقها : nēr وإن خالفتها في المعنى ؛ فإن معنى : nēr في العبرية : النور ، و « على » في العبرية : ʿlē .

وأما الحركات المقصورة ، فيظهر أنها كانت في الأصل ، اثنتين لا ثلاث ، يعنى حركة كاملة ، هي الفتحة ، وحركة ناقصة أحيانا تشبه الكسرة ، وأحيانا تشبه الضمة . ونحن نشاهد في العربية آثارا كثيرة ، تدل على أن الكسرة والضممة ، لافرق بينهما في الأصل معنى ووظيفة ، منها أن كثيرا من الأفعال ماضيها إما فَعَلَّ أو فَعَّلَ ، وقد يوجد فرق بين الصيغتين ، لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين : فَعَّلَ و فَعَلَّ ، أو بين فَعَّلَ وفَعَّلَ . وكثير من الأفعال مضارعه إما يفْعُلُ أو يفْعِلُ . والفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعَّلَ وفَعَّلَ . وأحيانا لا يقتصر التطابق على الحركتين المقصورتين ، بل يتعداهما إلى الممدودتين ، مثال ذلك أن : فَعِلَ وفَعُولُ ، قريب بعضه من بعض .

هذه هي الحالة في اللغة العربية . ومقابلة سائر اللغات السامية ، تؤكد ما استنتجناه من العربية^(١) ؛ وذلك خصلتان ، إحداهما : أن اللغة الحبشية فيها حركتان مقصورتان فقط ، هما الفتحة المقابلة للفتحة العربية ، والـ (e) المقابلة للكسرة الضمة . والأخرى أن كثيرا من الكلمات التي وزنها : « فَعَلَّ » ، يقابله في سائر اللغات السامية « فَعُلَّ » وبالعكس . مثال ذلك : أن « البِكر » هو في الأكديّة : bukrū وفي العبرية :

(١) الذي نعرفه أن « الظل » في الآرامية هو : ʿlāṭā .

bkōr وفي الآرامية bukrā . و « ظل » في الآرامية : tūllā^(١) ، والآكدية والعبرية توافقان العربية ، في أن « الظل » فيهما : šillu ؛ šēl . و « البئر » في الآكدية : būru والآرامية توافق العربية ، فهو فيها : bēra . وأما العبرية فيوجد فيها كلا الشكلين ، يعنى : b'ēr ؛ bōr . و « الاسم » في الآكدية : šumu . وفي الآرامية : šmā أصلها : šum والعبرية توافق العربية ، فهو فيها šēm . وبالعكس « فاللب » في الآكدية : libbu وفي العبرية : lēb . وفي الآرامية : lebbā . و « الأم » في العبرية : em . وفي الآرامية : emmā وهي في الآكدية : ummu كما هي في العربية . ومن الغريب أن بعض القراء قرعوا : « إم » في القرآن الكريم^(٢) ، حسب نطقها في بعض اللهجات العربية العتيقة . و « الركبة » ذكرنا أنها في الآكدية : birku . وفي العبرية : bērek وهي الآرامية : burkā بالضممة ، مثل العربية . و « الظفر » في الآرامية : teprā . وفي العبرية يشتق منه كلمة : šippōren وهي في الآكدية : šupru موافقة للعربية ، وقد يوجد في العربية بالكسرة أيضا .

ومما يجب اعتباره ، أنه في أكثر الكلمات المذكورة ، يلاحق الكسرة والضممة حرف شفهي ؛ كالباء في : البكر والبئر واللب ، أو الفاء في : الظفر ، أو الميم في الأم والاسم . وسنرجع إلى هذه المسألة فيما بعد .

وكأني بكم تتساءلون : كيف يكون أصل حركتين متضادتين ، تضاد الكسر والضم ، حركة واحدة ؟ أجل إن أصلهما واحد . وسأعرض لكم من النظريات الصوتية ، والمشاهدات في اللغة العربية نفسها ، ما يثبت لكم صحة ذلك :

إن كل الأصوات ، صامتة كانت أو صائتة ، جنسان : صوت ثبات ، وصوت انتقال ؛ وذلك أن الصوت إما أن يخرج وآلات النطق من اللسان والحنك

(١) الذي نعرفه أن « الظل » في الآرامية هو : tūllā .

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٨

والشفتين وغيرهما ، ثابتة باقية في وضعها ، أو يخرج وآلات النطق تمر وتنتقل وتحرك من وضع إلى وضع . والأول هو الغالب على النطق ، ولو لم يكن كذلك ، لما أمكن فهم الكلام البتة .

غير أنه لابد من تداخل أصوات انتقالية في الأصوات الثابتة ؛ مثال ذلك : أنه إذا نطقنا كلمة : « ما » وجب ضرورة أن تكون الشفتان أولاً مطبقتين^(١) ، ثم مفتوحتين ، فلا بد من تحركهما وانتقالهما من وضع الانطباق إلى وضع الفتح ، فإذا إننا لانقطع النطق في هذه الأثناء ، بل تظل الحنجرة مفتوحة ، والأوتار الصوتية مهتزة ، وسير الزفير متواصلاً ، يخرج صوت أو أصوات أثناء ذلك الانتقال ضرورة ، وهي أصوات انتقالية ، غير أن مدة الانتقال قصيرة جداً ، بالنسبة إلى مدتي الثبات قبله ، أثناء نطق الميم ، وبعده أثناء نطق الفتحة الممدودة ؛ ولذلك لاندرك أكثر الأصوات الانتقالية بالسمع .

[الضمة والكسرة حركة واحدة في الأصل]

ولنرجع الآن إلى مسألة تطابق الكسرة والضمة ؛ فنقول : إن الفتحة في اللغات السامية ، كانت دائماً حرفاً ثابتاً ، فإن آلات النطق ، كانت توضع في وضع معين لنطقها ، فهي حركة كاملة معينة ، وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافاً جزئياً ظاهراً .

والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين ، فهما حركتان ناقصتان ، غير معينتين ليس بينهما فرق معلوم ثابت ، بل صوتهما تابع للحروف الصامتة ، السابقة والتالية لهما في الكلمة .

ومما يؤكد ذلك ، مذكرناه من أن التردد بين الكسرة والضمة ، أكثره في جوار حرف شفهي ، فيكون مبدأ انتقال أعضائه النطق أو منتهاه ، شبيهاً بمخرج الضمة

(١) في الأصل : « مطبقتين » .

الذي هو أيضا من الشفتين ، فيحتمل أن تكون الحركة الانتقالية ضمة ، تبعا لذلك الحرف الشفهي ، أو كسرة ، تبعا لمخرج الحرف الآخر الذي يلاصقه .

ومن هنا نتوجه إلى المسألة العملية وهي : هل يوجد في اللغة العربية نطق للكسرة والضمة ، كالذي وصفناه آنفا ؟ فرما قال قائل : إنه توجد حركة متوسطة بين الكسرة والضمة ، فيما ذكره النحويون والمقرئون ، من إشمام الكسرة بالضمة ، أو بالعكس ؛ في مثل : « قيل » و « ردّ » أي : *rūdda* و *kūla* بالـ (ū) الفرنسية ، أو الـ (ii) الألمانية .

فنقول هذا صحيح لاشك فيه ، غير أن هذه الحركة المتوسطة بين الكسرة والضمة ، ليست بحرف انتقال ، بل هي حرف ثباتي ، ومخرجها معين ، فلا علاقة لها بمسألتنا .

ومما يعيننا على حلها حقيقة ، أنا نشاهد في بعض اللهجات العربية الدارجة ، مثل لهجة الشام ، أن الكسرة والضمة كثيرا ماتلفظان بغير مخرج قائم ثابت ، بل في أثناء انتقال أعضاء النطق^(١) ، من مخرج الحرف السابق لهما ، إلى مخرج الحرف التالي ، فهما لا كسرة ولا ضمة ، ولا (ii) ، بل أنواع من الصوت مضطربة^(٢) مبهم ، تؤثر على كفيتهما الحروف المجاورة لها ، وبناء الكلمة . مثال ذلك : كلمة : *l'ydes* أي : « القدس » ، فحركتها حركة لانظير لها بين الحركات المعينة المحدودة الكاملة ، بل هي حركة ناقصة انتقالية .

فيتضح مما بيناه أن عدد الحركات في اللغة السامية الأم ، كان قليلا جدا ، فكانت الممدودة منها ثلاثا أو أربعاً ، والمقصورة اثنتين . ومعنى ذلك : عدد الحركات المتخالفة معنى ووظيفة لانطقا ؛ فإننا قد رأينا أن الحركة الناقصة الانتقالية ، كانت

(١) في الأصل : « البطن » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « مضربة » وهو تحريف .

تقارب الضمة في بعض الحالات ، والكسرة في بعضها . ولها مع ذلك أنواع لا تحصى ولا تحدد ، غير أنه لا فرق بينها في المعنى والوظيفة^(١) .

والحركة الكاملة ، أى الفتحة ، لها أيضا أنواع من النطق متعددة ، فنراها أحيانا تقارب الـ (e) وأحيانا الـ (o) على حسب طبائع الحروف الصامتة المجاورة لها . فهذا التنوع في نطق الفتحة ، جنس من أجناس التشابه ، وهو من تشابه الحروف الصائتة للصامتة .

وقد يؤثر على نطق الفتحة عوامل غير المذكور . ونشاهد في بعض اللهجات العربية ، مثل لهجة الشام ، أن أنواع نطق الفتحة ، متصلة بعضها ببعض لا فارق بين اثنين منها ؛ وذلك أننا إذا ابتدأنا مثلا بكلمة تنطق الفتحة فيها : (e) نحو : telz^(٢) ، أمكننا أن نجد كلمة أخرى ، يفترق نطق الفتحة فيها عنه في الأولى ، فرقا لا يكاد أن يدرك بالسمع ، وهلم جرا ، إلى أن نصل إلى الكلمات ، التي فيها نطق الفتحة مثل (o) نحو rotl^(٣) والأرجح أن الحالة في الفتحة وسائر الحركات ، كانت في اللغة السامية مثل هذه .

فهذا من أهم خصائص اللغة السامية ، خلافا مثلا للغات الهندية والإيرانية والغربية^(٤) ، الموسومة بالـ Indo-European Languages فإننا نرى أمها التي اشتقت منها ، كانت تحتوي على خمس حركات مقصورة متخالفة وظيفية ومعنى . وكثير من بناتها ، أى اللغات الهندية والإيرانية والغربية المستعملة اليوم ، محتو على أكثر من ذلك من الحركات المقصورة . والحركات في هذه اللغات ، لا يتصل بعضها ببعض كأنواع

(١) يفتن برجستراسر هنا إلى « الفونيم » وتنوعاته ، قبل أن تتحدد مثل هذه المفاهيم ، على يد « ترويتسكوى » بسنوات .

(٢) يعنى : « تلج » .

(٣) يعنى : « رطل » .

(٤) في الأصل : « الغربية » وهو تحريف .

الفتحة في لهجة الشام ، بل بين كل اثنتين منها فارق ، فنجد مثلا في الإنكليزية كلمات : but, bat, bet (و but إملاؤها الضمة ونطقها نوع من أنواع الفتحة) لا يختلف بعضها عن بعض إلا بالحركة ، ونرى الحركات متقاربة تقاربا بينا ، غير أن بين كل اثنتين فارقا ، فلا توجد كلمة في الإنكليزية حركتها بين حركتى : bat, bet أو بين : but, bat والكلمات المذكورة وإن تقاربت حركاتها ، فهي مختلفة في المعنى اختلافا تاما ، ف bet معناها : المخاطرة ، bat معناها : الوطواط ، و but معناها : لكن .

[الإمالة]

والحركات الممدودة في اللغة السامية الأم ، عددها أكثر ، وتنوعها أقل منها في الحركات المقصورة ؛ فالفتحة الممدودة دائما كانت قريبة من (ā) إلى غير ذلك .
وأما اللغة العربية ، فالفتحة الممدودة على ماقاله النحاة والمقرئون ، كثيرا ما كانت تقارب حركة (ē) ، ونشاهد مثله في كثير من اللهجات الدارجة ، وهذا ما سموه إمالة الفتحة والألف ، نحو الكسرة أو الياء .

والمقرئون وفوا الإمالة كل حقها ، مقتصرين على ما وجد منها في قراءات القرآن الكريم . والنحويون لم يوقفوا إلى ضبط حالاتها ، وتقيد قواعدها تماما ، وهم يناقضون المقرئين في كثير من التفصيلات . ونحن لا يمكننا ولا يلزمنا هنا تبين كل ذلك ، بل نستغنى عنه بنظر عام .

فالإمالة جنسان ، الأول : هو تنوع نطق الفتحة الممدودة ، تشبيها لها بالحروف المجاورة لها ، وبسائر حركات الكلمة ، وهو نظير ما ذكرناه من تنوع نطق الفتحة المقصورة . ومن هذا الجنس كل^(١) ما يوجد من الإمالة في اللهجات الدارجة أو أكثره . ومنه أيضا ما أماله القراء البصريون ، وأشهرهم أبو عمرو ، وبعض الكوفيين والمدنيين ، كإمالة الألف الممدودة قبل راء مكسورة ، في مثل : « أبصارهم » و « حمارك » . وهذا الباب واسع جدا .

(١) في الأصل : « قل » تحريف .

والجنس الثاني ، وهو أهم الجنسين : إمالة مالا داعى لإمالاته فى الحروف المجاورة للفتحة الممالة ، ولا فى سائر حركات الكلمة . ومن هذا الجنس ، ما أوماً إلى إمالاته الإملاء ، وبالأخص رسم القرآن بياء تكون حرف المد ، بدل الألف ؛ نحو : « رَمَى » . ومن المهم أن الياء أثبت فى رسم القرآن ، قبل الضمائر أيضاً ؛ نحو : « رَمَيْهَا » ، والإملاء العادى أبدلها بالألف فى هذه الحالة ؛ فكانت : « رماها » ، فنرى من رسم القرآن أن الفتحة الممدودة ، كانت ممالة عند الحجازيين ، فى أواخر كثير من الكلمات ؛ نحو : « إلى » و « إحدى » و « رمى » وما يشابهها فى أن لامه ياء و « رماها » إلى آخره .

وقد ذكرنا قبل أن أصل الفتحة الممدودة ، فى : « على » و « إحدى » ومثلهما : حركة : (ē) ^(١) . وقد بينا أن الفتحة الممدودة فى مثل : « رَمَى » ، نشأت من اتحاد : aya فى : « رَمَى » ، فالأرجح أن الياء كانت أثرت فى نطق الفتحتين المجاورتين لها ، وأمالتهما إلى الـ (e) فصارت الحركة المتحدة : (ē) لا (ā) ^(٢) .

فيتضح الآن أن لهجة الحجاز ، حافظت على كثير من الفتحات الممالة ، أى (e) الموجودة فى اللغة السامية الأم ، ولم تبدلها بالفتحة الخالصة ، مع أكثر لهجات العرب ، ولم تحتفظ بها كلها ؛ فإننا نرى كلمتى : « جار » و « نار » اللتين أصلهما : nēr , gēr ترسمان بالألف لا بالياء .

والقراء منهم من تبع الرسم فى إمالة الفتحات المرسومة بالياء ، أو الكثير منها . ومنهم من أهمله ولم يميل تلك الفتحات . والأول هو الحال عند الكوفيين خاصة ماعدا عاصما ؛ ولهذا السبب لا تمال الألف فى قراءة القرآن الكريم السائدة اليوم فى المشرق ، وهى قراءة حفص عن عاصم ، إلا فى قليل من الحالات .

(١) انظر : أول الفقرة الخاصة بعدد الحركات فيما مضى .

(٢) انظر رأينا فى سبب هذه الظاهرة ، فى كتابنا : لحن العامه والتطور المغوى ٢٧٤ ٢٧٧

ومن القراء من يميل بعض ماهو مرسوم بالألف أيضا ، من هذا الجنس ؛ من ذلك أن حمزة أمال الفتحة في مثل : « جاء » و « زاد » و « شاء » ، التي عينها ياء ، وفي « خاف » التي عينها واو ، غير أنها تشبه ذوات الياء ، في أن صيغة المتكلم منها : « خِفتُ » على وزن : « زيدتُ » ، فرمما كانت الفتحة الممدودة في « زاد » وأمثالها متحدة aya ، كما هي في : « رمى » ، فأصلها : (e) لا (ā) .

ومما يؤكد هذا الرأي ، أن بعض المصاحف المكية ، كان رسم فيها : « جيا » بدل : « جا »^(١) ، على مارواه المقرئون ؛ فإذا كان الأمر كذلك ، لزمنا أن نفرض أنه في لهجة الحجاز ، المتبعة في رسم القرآن ، كانت حركة (e) العتيقة ، سالمة على حالها في أواخر الكلمات ، مبدلة منها^(٢) الفتحة الخالصة في أواسطها ، وأن لهجة مكة خاصة وبعض لهجات غيرها ، كانت تحافظ على (e) في أواسط الكلمات أيضا .

[تغير الحركات]

وأكثر تغيرات الحروف الصائتة ، الواقعة في اللغة العربية ، غير المذكورة إلى الآن ، اتفاقية ، وليس فيها إلا قليل من المطردة ، فبقيت الحركات السامية على العموم سالمة على حالها في اللغة العربية ، إلا أن الحركة القصيرة الناقصة الانتقالية صارت حركتين كاملتين ، في كثير من اللهجات العربية ، فهي في بعض ضمة ، وفي بعض كسرة^(٣) .

وأما التغيرات للحروف الصائتة ، فهي في الممدودة التقصير ، وفي المقصورة الإبدال والحذف والزيادة ، فلا يوجد في العربية إبدال للحركات الممدودة ، إلا نادرا

(١) في : المقنع للداني : « وقال أبو حاتم : في مصحف أهل مكة : جاء : جيا ، وجاءهم : جياتهم كتبنا على الأصل . قال أبو عمرو : ولم نجد ذلك كذلك مرسوما في شيء من مصاحف أهل الأمصار . »

(٢) في الأصل : « من » تحريف .

(٣) في الأصل : « فهي بعضا ضمة ، وبعضا كسرة . »

جدا ، إذا صرفنا نظرنا عن الإمالة المذكورة آنفا . ولا يوجد مد للحركات المقصورة إلا نادرا أيضا .

والإبدال هو انقلاب مخرج الحركة ، فللحروف الصائتة مخرج ، مثل مخرج الحروف الصامتة ، غير أن تحديدها وتمييزها مشكل ، ولا تمس الحاجة إلى الكلام عنها هنا .

والمد والتقصير والحذف والزيادة ، كلها تغيير للمدة التي يشغلها نطق الحركة . أما الإبدال فأهم أنواعه : التشابه ، وهو جنسان : تشابه الحركة لحركة أخرى ، أو تشابهها لحرف صامت . والأول : لا بد أن يكون منفصلا ؛ لأن بين الحركتين حرفا صامتا فارقا بينهما ، مثال ذلك : « مُنْذُ » أصلها : « مِنْ ذُو » و « مُنْخَلٌ » أصلها : « مِنْخَلٌ »^(١) ، فهي من أسماء الآلة ، التي ميمها مكسورة دائما ، و « سِينِينَ » جمع : سنة ، بدل : « سِينِينَ » ، و « عَصِيَّ » جمع : عصا ، بدل : « عُصِيَّ » على وزن : فُعُول ، فأصبحت العين مكسورة تبعا لكسر الصاد ، التي سنذكرها بعد .

وكثيرا ما يكون الحرف الفارق بين الحركتين ، حرفا حلقيا ، نحو : « امْرِيء » و « امْرُوٌ » بدل : « امْرِيء » و « امْرُوٌ » . و « نِعْم » و « بَيْس » أصلهما : « نِعِم » و « بَيْس » على وزن : فَعَلٌ .

وأشهر مثال لذلك : ضمير الغائب المتصل ، الذي تقلب ضمته كسرة بعد كسرة ، أو ياء ساكنة ، نحو : « بِهِ » و « فِيهِ » و « عَلَيْهِ » و « بِهِمْ » و « فِيهِمْ » و « عَلَيْهِمْ » . وهذا من التشابه المقبل ، وما ذكر قبله من : « سِينِينَ » و « امْرِيء » و « نِعْم » الخ ، من التشابه المدبر .

ومن أنواع هذا الجنس من التشابه [نوع] مطرد ، وقانونه الصوتي : أن كل

(١) ليس في هذا المثال مماثلة صوتية ، فلم تكن الحاء مضمومة في الأصل الذي تصوره المؤلف .

« فَعْلُول » و « فَعْلِيل » صار : فَعْلُولًا وَفَعْلِيلًا ، في اللغة الفصحى . وكثير من اللهجات احتفظت بَفَعْلُول وَفَعْلِيل ، مثال ذلك : « تلميذ » وهو معرب من : talmīdā الآرامية ، و « جَمهور » أصله : « جَمهور » غير أنه في صيغتي : مَفْعُول وَتَفْعِيل ، إذا كانت مصدرًا ، لم تنقلب الفتحة ضمة أو كسرة .

وتشابه الحركة لحرف صامت نوعان ، فالحرف إما أن يكون حرفًا حلقياً ، أو من شبه الحركات أى واو أو ياء ، ومن هذا الباب بعض إبدالات مطردة ؛ منها أن مضارع الأفعال التي لامها حرف حلقى دائماً من وزن (يَفْعَل) لا (يَفْعُل) ولا (يَفْعِل) ، نحو : فتح يفتح ، وكان ينبغي أن تكون : يَفْتَح ، أو يَفْتِخُ ، كمضارع سائر الأفعال التي ماضيها على (فَعَل) . وسبب الميل إلى الفتحة أن اللسان في نطق الحروف الحلقية ، يُجذب إلى وراء ، مع بسط وتسطيح له ، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة .

وإذا قال قائل : ما السبب في أنهم مالوا إلى الفتحة في مضارع (فَعَل) خاصة وليس في سائر أبنية الفعل والاسم ؟ فالجواب : أما الفرق بين مثل : « يَفْتَحُ » ، ومثل : « يُفْتَحُ » إلى آخره ، فهو أن « يَفْتَحُ » أقدم بكثير من سائر المضارعات ، وهي ترتقى إلى أول طور تكون اللغات السامية ، وكان القياس ليس بقوى بعد في ذلك العهد . ونشاهد آثار ذلك في أن الأفعال متنوعة تنوعاً زائداً في بنائها : منها ما ماضيها بالفتحة ومضارعه بالفتحة ، أو بالكسرة أو بهما .. إلى آخره ؛ فغلب في مثل : « يَفْتَحُ » التشابه الصوتي على القياس في اللغة السامية الأم ، وبقي كذلك في أكثر اللغات السامية والعربية معها ، وإن وجد بينها شواذ قليلة ، ف « يفتح » في الأكديّة : iptē أصله : yiptah وفي العبرية : yiptah وفي الآرامية : neptah وفي الحبشية : yestah . ومثل : « يُفْتَحُ » أحدث بكثير ، وكل أمثاله بنيت على قياس واحد ، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتي .

وأما الفرق بين مثل : « يفتح » ومثل : « وَسِعَ » أو « فَاتِحٌ » ، فهو أن

المضارع ، كان في الأصل مجزوما ، ثم زيد إليه في العربية : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب . والماضي آخره مفتوح من زمان قديم جدا ، والأسماء لا تكون أواخرها مجزومة أبدا إلا في الوقف ، فكانت الحركة في مثل : « يَفْتَحُ » تجاور الحرف الحلقى في مقطع واحد ، وهما في مثل : « وسع » و « فاتح » من مقطعين (fā-ti-ḥun) . فهذا الجوار أقل اتصالا^(١) من الأول ، فلم يؤثر فيه الحرف الحلقى على الحركة تأثيره في الحالة الأولى .

وأما الأفعال التي عينها حرف حلقى ، فتأثيره في الحركة التالية له ، وقلبه^(٢) إياها فتحة ، اتفاقا نادر بالنسبة [لغيره] . منه في المضارع : « يَضَعُ »^(٣) و « يَهَبُ » ، فينبغي أن تكون قد كانت : « يَهَبُ » و « يَضِعُ » ؛ لأن الواو في الأفعال التي فاؤها واو ، حذف في مضارعه بالكسرة فقط ، ولم تحذف في مثل : « يَوَجُلُ » .

ومن ذلك في الماضي : « سأل » و « رأى » اللتان مضارعهما بالفتحة أيضا ، أى : « يسأل » و « يرى » ، فلا بد أن تكون الحركة أبدلت في واحد منهما ، أى في الماضي أو المضارع^(٤) . ومما يدلنا على أيهما هو ، أنا نرى « سأل » يقابلها في العبرية : šā'al^(٥) ، وفي الآرامية : šel ، و « رأى » يقابلها في الحبشية : re'eya . وزد على ذلك أن « سمع » ماضيها بالكسرة ، فالأفعال المذكورة ، أى : سمع ، ورأى ، وسأل ، وعدد قليل غير هذه ، هي مجموعة في نفسها موجبة الالتفات ، فهي وإن كانت متعدية ، شبهت بالأفعال اللازمة ، وبنيت على : فَعِلَ يَفْعَلُ ، رعاية لأن الإدراك بالحواس ، والاستخبار ، ليس بعمل وفعل ، بل تأثر وانطباع .

(١) في الأصل : « اتصال » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وتقليد » .

(٣) هذا المثال فيه خطأ ، لأن عينه ليست من حروف الملق !

(٤) في الأصل : « في أحد منهما » ، أى من الماضي والمضارع !

(٥) في الأصل : « آتة » وهو تحريف .

فهذا أول نوعي تشابه الحركة لحرف صامت حلقى^(١). وثانيهما تشابه الضمة لياء بعدها ، وقلبها كسرة . وهذا الإبدال من [الإبدالات] المطردة . ومثاله من الضمة الممدودة : « مَرْمِيَّ » بدل : مَرْمُوى ، و « عِصِيَّ » بدل : عِصْوى . ومن الضمة المقصورة : « أَدْلِيَّ » جمع : دلو ، على وزن : أفعل ، فكان يلزم أن يكون : أدلُو ، وقد ذكرنا آنفا إبدال الواو بالياء ، فصار أدلِيَّ ، ثم شبهت الضمة بالياء ، فأصبح : أدلِيَّ ، ثم اتحد المقطعان الأخيران^(٢) ، فتتج : أدلِيَّ .

[تقصير الحركات]

إلى هنا تكلمنا عن إبدال الحركات . ونوجه نظرنا الآن إلى تقصير الحركات الممدودة ، فهو مطرد قبل حرف ساكن^(٣) . مثال ذلك : « رَمَت » ، أصلها : ramayat ، فكان ينبغي أن تكون : ramāat بالفتحة الممدودة ، فقصرت و « رام » أصلها : rāmiyin فاتحدت الحركتان ، فأصبحت : rāmīn ، ثم : رام .

وبمقتضى هذا القانون الصوتي ، ينطق مثلا : « فى البيت » بالكسرة المقصورة . والإملاء يحافظ على الياء ، تبعا لأصل الكلمة . وهذا القانون قديم سائد فى أكثر اللغات السامية ، والشواذ منه قليلة فى اللغة العربية ؛ منها [اسم] الفاعل من الأفعال المضاعفة ، نحو : « ذأل » .

ومن الغريب أن التقصير ، قد يتعدى الحركات الممدودة البسيطة ، إلى المركبتين ، أى diphthongues وهما الفتحة مع الكسرة ، يعنى : (ai) أو مع الضمة ،

(١) فى الأصل : « صامت اختياري » ولا معنى له !.

(٢) فى الأصل : « الأخران » وهو تحريف .

(٣) إلا إذا كان ذلك الساكن مذغما فى مثله ، كما يقول نخاة العربية ، فى نحو : شابة ودابة وما أشبهها .

وقد تنب إلى ذلك المؤلف بعد سطور . وانظر كذلك مقالتنا : التطور المعوى وفوائده ١٤٤

يعنى : (au) ، فالفتحة مركز المقطع ، والكسرة أو الضمة طرفه الأخير^(١) ؛ ولذلك تكتب بالواو أو الياء .

فمثال تقصير الحركة المترتبة : « لَسْتُ » ، فأصلها : « لَيْسْتُ » من : ليس فقصرت الـ ai لأجل الساكن بعدها ، وأصبحت فتحة مقصورة .

وأكثر أنواع تقصير الحركات الممدودة اتفاقى ؛ منه تقصيرها فى أواخر الكلمات فإننا نرى الحركة الممدودة الانتهائية فى بعضها ، قد تحافظ على الامتداد ؛ نحو « بما » و « فيما » و « لما » . وقد تقصر نحو : « بَمَ » و « فِيمَ » و « لَمَ » . وقد يحذف نحو : « كَمَ » أصلها : كما . وفى بعضها تقصر أو تحذف ، نحو : « أنتم » و « هم » وأمثالهما ، فهى مجزومة^(٢) ، وإذا وقعت قبل ألف الوصل فمضمومة على أصلها ، نحو « همُ المفلحون » .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة فى الأصل ، يكتب دائما بحرف المد ؛ نحو « على » و « رمى » و « غزا » و « معى » و « فيها » و « فعلنا » .. إلخ . وكلمة : « أنا » ليست من هذا القبيل ، فالألف فيها زائدة ، لا تشير إلى مد الحركة ، وهى فى الشعر العتيق تكاد أن تكون مقصورة دائما^(٣) .

وبعض الحركات الانتهائية الممدودة فى الأصل ، يكتب أبدا بغير حرف مد ؛ نحو : « فيه » و « له » و « أنت » ، فالحركة الأخيرة فى هذه الكلمات كلها ، كانت ممدودة فى الأصل ، ونعرف ذلك من مقابلة سائر اللغات السامية ؛ فضمير :

(١) ليس فى العربية حركات مركبة حقيقية ، بالمعنى الذى نعرفه فى اللغات الأوربية . وما فى مثل : بيت و يوم ، ليس فى الحقيقة إلا ياء أو واو بعد فتحة . وإطلاق اسم الحركات المركبة على مثل هذه الأصوات فى العربية ، إطلاق فيه تحوُّز !

(٢) يقصد : ساكنة الآخر .

(٣) انظر : ما كتبه عن ذلك « نولدكه » فى كتابه : Zur Grammatik ص ١٤

(هـ) يقابله : sū في الأكديّة ، و hū في الحبشية . و « أنت » في العبرية : attā .
و « أنتم » في الحبشية : antemmū إلى آخر ذلك .

والأرجح أن كل الحركات الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في اللغة السامية
الأم في بعض المواضع ، ولا نعرف في أيها . وهذا من قواعد الوصل ، وهي تؤثر في
اللغات السامية ، وخصوصا في العبرية ، تأثيرا زائدا . واللغات الهندية والإيرانية
والغربية ، ليس لأكثرها قواعد مثلها ، ماعدا اللغة الهندية العتيقة ، يعنى Sanskrit
فقواعد الوصل فيها ، أكثر تأثيرا منها في غيرها ، حتى اللغة العربية أيضا ؛ ولذلك
استعار الألسنيون ، لتأدية معنى الوصل : الاصطلاح الهندى وهو : Sandhi أى
تركيب .

وقد يوجد في اللغة العربية ، أثر من تبادل مد الحركات الانتهائية وقصرها ، وهو
أن ضمير الغائب المتصل ، أى : (هـ) أو (هـ) ، وإن كتب بغير حرف مد ، فكثيرا ما
ينطق بالضممة أو الكسرة الممدودتين ، حسب ماقاله النحويون ، والمقرئون ، ولزم في
قولهم المدّ ، إذا كان المقطع السابق مقصورا ، أى لا يحتوى إلا على حرف متحرك
بحركة مقصورة فقط ؛ فلزم نطق مثل : « له » و « به » بالحركة الممدودة . وأما مثل :
« إياه » و « فيه » و « عليه » ، فجاز فيه المد والقصر ، والقصر أكثر استعمالا . ومثل
ضمير الغائب كلمة : « هذه » . والإملاء العربى دائما يتبع حالة الوقف والابتداء ، لا
الوصل^(١) .

والقاعدة المذكورة لها أساس وزنى (rhythmique) يشاكل أوزان الشعر ؛ وذلك
أن تتابع المقطعين الممدودين ، ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات ، فاجتنبوه ؛ ومن
ذلك أنهم قالوا : « قتال » في مصدر : قَاتَلَ ، وكان الأولى أن يكون : قيتالا ، لامتداد
الحركة الأولى في : قاتل ، فقصرها لكيلا يتتابع الممدودان . ومنه أيضا : « رضيع »

(١) انظر : التحفة البهية والطفرة الشبية ٥٤ والإتقان للسيوطى ١٦٦/٢ وشرح الشافية للرضى

بمعنى : مراضع ، و « حليف » ، بمعنى : محالف ، وما يشبههما ، فكان الأولى أن تكون راضيع ، وحاليف ، تبعا لامتداد الفتحة في : راضِع ، وحالف . ومنه : « ثراث » بدل : tawrāt و « تجاه » بدل : tawgāh على وزن : تَفْعَال^(١) . وهذا من تقصير الحركة المركبة .

[الحركات والرسم الإملائي]

هذه هي حالة الحركات الممدودة الانتهائية في الإملاء العادي . وأما في رسم القرآن ، فكثيرا ما تحذف الياء ، الدالة على الكسرة الممدودة في أواخر الكلمات ، ضميرا كانت أو غيرها ؛ نحو : « يا قوم » و « دعان » و « الداغ » و « يوم يأت » ، و ذلك يدل على أن الكسرة الممدودة الانتهائية ، كانت تقصر في لهجة الحجاز في كثير من الحالات .

[حذف الحركات]

وحذف الحركات قليل في اللغة العربية ، منه ما ذكرناه من حذف الحركة الأصلية ، في : « ابن » و « اسم » ، وحذف الحركة الثانية في : « نِعْم » و « بئس » بدل : نِعِم ، وبئس . ويوازي ذلك : « الكرش » بدل الكرش ، و « السرقة » بدل : السرقة ، و « المعدة » بدل : المعدة . وقد تحذف الحركة الثانية من (فعل) بغير قلب الأولى كسرة ، نحو : « كَبَد » بدل : كَبِد ، وهو « كَبَد » أيضا ، و « نفس » بدل : نَفَس ، فهي في العربية دائما بالحذف ، وكذا في العبرية : népeš بدل : napš غير أنها في الأكديّة على الصورة الأصلية ، وهي : napištu بتاء التانيث .

وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو متشابهين ، فيدغمان . وهذا ما سماه المقرئون : « الإدغام الكبير » ، ويقع أحيانا في وسط كلمة واحدة ، وأحيانا بين كلمتين . مثال الأول من المثليين : « مَكْنَى » بدل : مَكْنَى ، و « تَأَمَّنَا » بدل :

(١) بل هما على وزن (فعال) وأبدلت الواو تاء ، بسبب قياس « بناء الأبنية » الذي ذكره المؤلف من قبل .

تأمننا ، وهما في القرآن الكريم^(١) ، و « إنا » بدل : « إنا » و « نِعَمًا » بدل : نِعَم ما .
ومن الشبيهين^(٢) : « يذُكر » بدل : يَتَذَكَّر ، وأمثاله في القرآن الكريم
كثيرة^(٣) .

وقد يحذف مع الحركة همزة قبلها ، نحو : « الله » بدل : الإله ، و « الناس »
بدل : الأناس . فأصل حذف الهمزة هاهنا في التعريف ، ثم نقل إلى التنكير أيضا ،
فقالوا : « ناس » بدل : أناس . والإدغام الكبير بين الكلمتين ، كثير في قراءة
« ألى عمرو » وغيره ؛ مثال ذلك : « يشفعُ عنده » بدل : « يشفعُ عنده »^(٤) .

[زيادة الحركات]

والنوع الآخر من أنواع تغيرات الحروف الصائتة ، وهو الزيادة ، فنادر أيضا
في العربية . منه أن أكثر الأسماء التي وزنها : (فُعَل) قد تكون على : (فُعَل) أيضا ،
نحو : « أذن » و « أُذن » وهي في الأكديّة : uznu وفي العبرية : ozen أصلها :
uzn فنرى من ذلك أن « أذن » بالذال الساكنة ، هي الأصل ، وأن : « أذن »
المتحركة مقلوبة منها .

ومن الزيادة زيادة حركة بعد حرفين ساكنين في آخر الكلمة ؛ نحو : « يَمْر »
أو « يمدّ »^(٥) في المضارع المجزوم من الأفعال المضاعفة ، وزيادة حركة بعد حرف

(١) سورة يوسف ١١/١٢ وسورة الكهف ٩٥/١٨

(٢) في الأصل : « الشبيهين » .

(٣) انظر مقالتنا : التطور اللغوي وقوانينه ١١٨

(٤) سورة البقرة ٢/٢٥٥

(٥) يجوز في مثل هذه الأفعال في الحزم : الضم والفتح والكسر انظر المفصل ٣٥٣ وشرح ابن يعيش

١٢٨/٩ ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/١

ساكن في آخر الكلمة ، إذا تبعته همزة الوصل ؛ نحو : « عن البيت » و « زيد الطويل » . وهاتان القاعدتان مطردتان ، وسائر أنواع زيادة الحركة اتفافية .

[الترخيم]

هذا ما يخصنا من أحوال الحروف الصائتة ، ونلحق به ملاحظتين ، لا تحتاجان إلى باب على حدته ؛ أولاهما : في الترخيم . والثانية : في الضغط .

أما الترخيم ، وهو اختصار الكلمة ، وحذف أكثر من حركة واحدة منها ، فقد ذكر النحويون كثيرا منه وخصوصا في النداء ، نحو : « يا حارِ » ، بدل : « يا حارث » . فالنداء وما يشاكله من : الأمر ، والسؤال ، والتحية ، والقسم ، والفتن ، كثيرا ما يختلف عن سائر الكلام ، بأنه لا ينطق مثله ، بل ينادى ويصاح به ، فيتغير تغيرات لا توجد في سائر الكلام ؛ منها الترخيم الزائد ، مثال من السؤال : « أيش »^(١) ؟ بدل : أي شيء^(٢) ؟ .

ومن التحية : « عِمَّ صباحا » ، وزعموا أن أصلها : أنعم صباحا . ومن القسم « مُ اللهُ » ، وزعموا أن أصلها : أيمن الله . وربما كان أصل التاء في : « تالله » أيضا كلمة رُخمت ، فلم يبق منها إلا حرف واحد .

ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف ، وهو حذف أحد مقطعين متتاليين ، أولهما حرفان مثلان ، أو شبهان ، نحو : « تَذَكُّرون » بدل : تتذكرون^(٣) . وأمثال ذلك في القرآن عديدة ، و « يقتلونى » بدل : يقتلوننى ، و « اسطال » بدل : استطال ، و « اسطاع » بدل : استطاع ، و « بلحارث » بدل : بنو الحارث ، و « أَيْمُ اللهُ » بدل : أيمن الله .

(١) في الأصل : « أين » وهو تحريف .

(٢) انظر موضوع : « بلى الألفاظ » في مقالنا : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٥ - ١٦٩

(٣) انظر مقالنا : كراهه توالى الأمثال في أبنية العربية ٣ - ٦

ونوع آخر من الترخيم ، اختصار كلمة : « سوف » قبل المضارع بـ (سَ) والداعى إليه أن « سوف » كانت اسماً معناه النهاية والغاية (و sawpā بالآرامية في هذا المعنى) ، فصارت أداة بعد أن كانت اسماً ، فرخمت مع حط درجتها^(١) . ومثله كثير في تاريخ اللغات .

[الضغط والنغمة]

هذه هي الملاحظة الأولى . أما الثانية ، فتدور على : الضغط والنغمة . وهذه مسألة مشكلة صعبة ، فكل لغة لها نغمة خاصة بها ؛ وذلك أن مقاطع الكلام تختلف في ألحانها الموسيقية ، فمنها ماهو عال ، ومنها ماهو واطئء ، تتدرج بين تلك الغائتين . وأيضاً منها في أكثر اللغات ما يرتفع في أثناء اللحن ، ومنها ما ينحدر ؛ فإننا وإن لم نُغنِّ عند النطق العادى للكلمات ، فكل كلام يمازجه شيء من الغناء . وهو كثير في بعض اللغات ، وقليل في بعضها ؛ مثال الأول : الصينية ، ومثالها أيضاً بعض اللهجات الألمانية ، فيقولون فيها مثلاً : Nun sag mal, warum bist du denn nicht eher gekommen? أى : يا للعجب ، لماذا ماجئت قبل هذا^(٢)؟! فنجد الألحان العالية ، تؤثر على السمع ، تأثيراً أكثر من الوطيعة ، فتقدر اللغة أن تميز بين أجزاء الكلام المهمة وغيرها ، برفع اللحن في الأجزاء المهمة .

وبعض اللغات تكتفى بذلك ، منها الفرنسية ، فتتابع المقاطع فيها على سوية ، كأنها تنظم مثل خرزات السبحة . وبعض اللغات تضيف إلى النغمة التي وصفناها : الضغط ، يعنى أنها تفرق بين المقاطع والكلمات ، بمقدار القوة التي تنطق بها أيضاً ، فبعض المقاطع قوى ، كأنه يصاح به ، وبعضها ضعيف ، كأنه يُهَوُّ به .

(١) كلمة « سوف » من الكلمات التي عانت كثيراً من آفة اليلى اللفظى ، فقد اختصرت في لهجات

العرب إلى « سو » و « سف » كذلك . انظر : التطور اللغوى وقوانينه ١٦٧ - ١٦٨

(٢) الأفضل ترجمتها بعبارة : « قل لى بالله ، لِمَ لَمْ تَأْتِ تَجِبْ هذا ؟ »

وكل كلمة أحد مقاطعها أقوى من الباقي ، فيكون هو المضغوط ، وصاحب ضغط الكلمة . وكل جملة إحدى كلماتها أقوى من الباقي ، فتكون هي المضغوطة وصاحبة ضغط الجملة .

ومن هذا الضرب من اللغات : اللغة الإنكليزية والألمانية ، فإذا قابلنا مثلا جملة « لم أراه اليوم » في اللغات الثلاث المذكورة ، اتضح الفرق ، فهي في الإنكليزية : I have not seen him to day وفي الألمانية : Ich habe ihn heute nicht gesehen فنجد أقوى المقاطع في الأولى : seen وفي الثانية : seh ونَسِمُهُ بـ (٤) أى : accent aigu ويتبعه في القوة في الأولى : day وفي الثانية : heu ونَسِمُهُ بـ (٥) أى : accent grave والجملة في الفرنسية : Je ne l'ai pas vu aujourd'hui فكل مقطع ، يكاد أن يكون مثل صاحبه فإنه وإن ازدادت القوة قليلا إلى آخر الجملة ، فالفرق في القوة بين المقاطع قليل ، أقل بكثير منه في اللغات الأخرى ، والازدياد يتدرج ، لاتضاد بين المقاطع ، مثل ما يوجد في تلك .

والآن ، بعد هذه التوطئة العامة ، نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة ، فتعجب كل العجب ، من أن النحويين والمقرئين القدماء ، لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا ، غير أن أهل الأراء والتجويد خاصة ، رمزوا إلى ما يشبه النغمة ، ولا يفيدنا ما قالوه شيئا ؛ فلانص نستند عليه في إجابة مسألة : كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن ؟

ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ، ومن وزن شعرها ، أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد ؛ وذلك أن اللغة الضاغطة كثيرا [ما يحدث] فيها حذف الحركات غير^(١) المضغوطة ، وتقصيرها وتضعيفها ، ومد الحركات المضغوطة . وقد رأينا أن كل ذلك نادر في اللغة العربية ، فتنظرنا إلى اللهجات العربية الدارجة ، وجدنا فيها كلها



فيما أعرف - الضغط ، وهو في بعضها قوى ، وفي بعضها متوسط ، غير أنها تتخالف في موضعه من الكلمة في كثير من الحالات ؛ فمن المعلوم أن المصريين يضغطون في مثل : « مطبعة » المقطع الثاني ، وغيرهم يضغطون الأول ؛ فلو أن الضغط كان قويا في الزمان العتيق ، لكانت اللهجات على أغلب الاحتمال ، حافظت على موضعه من الكلمة ، ولم تنقله إلى مقطع آخر^(١) . وأما وزن الشعر فيراعى فيه مدة المقطع فقط أهو مقصور ، أم ممدود ؟ خلافا للشعرين الإنكليزي والألماني ؛ فإنه لا رعاية فيهما لمدة المقطع ، بل للضغط فقط .

هذا ما يمكن استخراجه في خصوص الضغط في اللغة العربية . وأما النغمة فلا نعلم في خصوصها شيئا أصلا .

(١) هذا هو رأى المؤلف . أما أنه ليس لدينا نص ، نستند إليه في معرفة حالة النبر في العربية القديمة ، فهذا صحيح ، وأما أن العربية لم تكن تنبر ، فإننا نشك في ذلك الذي قاله برجشتراسر ، وهو يغفل في كلامه التطور اللغوى ، وتأثير الشعوب المختلفة التى غزتها العربية ، بعاداتها القديمة في النبر ، وأثر ذلك في اختلاف موضعه من الكلمة ، كما يبدو لنا الآن ، في تعدد طرق النبر في مثل كلمة : مضبعة .

الباب الثاني في الأبنية

نقسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام ؛ الأول : في الضمائر ، وما جانسها من الأسماء ، أى أسماء الإشارة والاستفهام . والثاني : في الأفعال . والثالث : في الأسماء الباقية .

[القسم الأول : الضمائر وما جانسها]

أما الضمائر ، فمنها : منفصلة ، نحو : « أنا » . ومتصلة ، وهى إما أن تدل على الرفع ، نحو « فعلتُ » و « أفعلُ » ، فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أيضا . أو تدل على الجر ، نحو : « كتابى » . أو على النصب ، نحو : « ضربنى » .

ومن جهة الأصل والاشتقاق ، فهى ثلاثة أنواع ، الأول : يحتوى على ضمائر المتكلم والمخاطب المنفصلة ، وعلى المتصلة المرفوعة . والثاني : عليها مجرورة ومنصوبة . والثالث : على ضمائر الغائب .

أما النوع الأول ، فهذا جدول ما يوجد منه في العربية :

المتصل المرفوع في المضارع		المتصل المرفوع في الماضى	المنفصل	[نوع الضمير]
[فى أول الفعل]	[فى آخر الفعل]			
أ	أ	سْتُ	أنا	المتكلم المفرد
نا	نا	سْنَا	نحن	المتكلم الجمع
تأ	تأ	سْتَأ	أنتَ	المخاطب المفرد المذكر
تأى	تأى	سْتَأى	أنتِ	المخاطب المفرد المؤنث
تأوا	تأوا	سْتَأوا	أنتم	المخاطب المجموع المذكر
تأين	تأين	سْتَأين	أنتن	المخاطب المجموع المؤنث
تأا	تأا	سْتَأا	أنتما	المخاطب المثنى

وقد ذكرنا من قبل أن الضمائر المنفصلة للمخاطب ، مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ، ومن مقطع : (أن) وهو يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة .
 وضمير المتكلم المفرد مركب من : (ʔan) عينها ، ومن الضمير المتصل المستعمل في المضارع ، أى : (ʔa) أو (ʔu) .

وذلك أن الحرف الزائد ، هو في المتكلم المجموع ، وفي المخاطب عين الحرف الموجود في الضمير المتصل في الماضي ، يعنى النون في المتكلم المجموع ، والتاء في المخاطب . وفي المتكلم المفرد ، يتحالف الضميران المتصلان ؛ أحدهما : الهمزة ، والآخر : التاء المضمومة .

وفي بعض اللغات السامية ، نرى ضمير المتكلم المفرد المنفصل ، يجمع بين الضميرين المتصلين ، فهو في الأكادية : *ʔanākū* أصله : *ʔan+ʔā+kū* في العبرية : *ʔānōkī* . والفرق بينهما أن الضمة في الأكادية ، موافقة للعربية ، والكسرة في العبرية . والضمة هي الأصل ، والكسرة مأخوذة من الضمير المتصل المجرور ، أى : (ַ) في مثل « كتابى » .

ونشاهد تخالفا بين الضميرين الأكدي والعبري ، وبين الضمير العبري ، هو أن حرف الضمير في هاتين اللغتين هو الكاف ، وفي العربية التاء . والكاف هي الأصل ؛ وبدلنا على ذلك : الاحتجاج الآتي : لو كانت التاء هي الأصل ، لكنا نضطر أن نفترض أنها قلبت كافا في بعض اللغات السامية ، بغير علة ظاهرة مفهومة . وبالعكس إذا كانت الكاف هي الأصل ، فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة ، وهو أن التاء موجودة في المخاطب ، فأدخلوها إلى المتكلم أيضا ، على قياس المخاطب^(١) . ومما يؤكد ذلك أن الكاف سالمة على حالها في بعض اللغات السامية ، فالأكادية ذكرنا أن الضمير المنفصل فيها : *ʔanākū* والمتصل هو : *-kū* ، والعبرية ، وإن كان الضمير المتصل

(١) انظر تفصيل القول في ذلك في كتابنا : نصوص من اللغات السامية ١٥٣ ١٥٥

فيها : tī - فالمنفصل : ānōkī كما قلنا . والحبشية المتصل فيها : kū - .

والاحتجاج المذكور ، يدل على قاعدة مهمة ، وهي أن الاختلاف في حياة اللسان ، أقدم من الاتفاق في أكثر الحالات ؛ مثاله ما ذكرناه من أن التخالف في الحروف بين الضمائر المتصلة - أي أن المتكلم بالكاف والمخاطب بالتاء - أقدم من توافقهما ، أي أن كليهما بالتاء .

وأما المتكلم المجموع ، فنجد مبنيا على غير صيغة الضمائر المنفصلة الباقية تماما . وحركة أول نونيه ، كانت في الأصل كسرة لافتحه ، فنجده في الأكديّة : nīnu أصلها : niḥnu وفي الحبشية : nehna . وإبدال الكسرة بالفتحة فيها ، لتشابه الحركة للحرف الحلقي ، وقد ذكرنا مثله عند التكلم على الحروف الصائتة . والمتكلم المجموع أي : (نحن) يختلف عن مفرده ، أي : (أنا) اختلافا تاما ، وليس بينهما شيء من العلاقة التي تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرده ؛ ولذلك سبب واضح ، فإننا وإن عبرنا عن الصيغتين ، بالمفرد والمجموع ، فالنسبة بينهما ليست في الحقيقة ، نسبة جمع إلى مفرده ، فالجمع متكون من أفراد متساوية ، أو متشابهة ، نحو : « البيوت » التي كل واحد منها بيت ، ولكن المتكلم المجموع ، أي : (نحن) ، ليس بمتكون من أفراد متساوية ، كل واحد منهما ، متكلم مفرد ، أي : (أنا) ؛ ألم تروا أن (نحن) لم تكن عبارة عن (أنا و أنا و أنا) بل عن (أنا و أنت) أو (أنا وأنت وهو) إلى آخره . ولهذا السبب ، اشتق كثير من اللغات ، ضميرى المتكلم المفرد والمجموع ، من مادتين مختلفتين ؛ منها اللغات الهندية والإيرانية والغربية ؛ مثاله : nos , ego في اللاتينية ، و hēmeis , egō في اليونانية .

والمخاطب جمعه مشتق من مفرده ، بزيادة ميم في المذكر ، ونون مشددة مفتوحة في المؤنث . والميم مجزومة على العادة ، لكنها كانت في الأصل مضمومة ، كما قلنا آنفا . وإذا صارت الميم الانتهائية وسطية ، بإلحاق ضمير بها ، عادت مضمومة ، والضممة ممدودة ؛ لأنه في وسط الكلمة لا داعى إلى تقصير الحركة ، أو حذفها ؛ نحو : « قتلتموه » .

ونشاهد مثله في المخاطب المؤنث المفرد ؛ فقد يكون : « قتلتيه » ، وقد يكون « قتلتيه » ، والمد هو الأصل^(١) والقصر مأخوذ من : « قتلتي » بغير الضمير الملحق . وفي : « قتلته » و « قتلته » غلب القصر على المد تماما . وأما حركة التاء في المخاطب المجموع ، فهي ضمة في المذكر منه والمؤنث ، وكانت في الأصل كسرة في المؤنث ، كما هي في الأكديّة والآرامية ؛ فالمذكر في الأكديّة : attunu و المؤنث : attina والمذكر في الآرامية : attōn والمؤنث : attēn فكان ههنا أيضا : الاختلاف أقدم من الاتفاق . والكسرة في : attina^(٢) ، هي عين الكسرة في : « أنتي » مفرد : « أنتن » ، وفي المضارع والأمر ، نحو « تفعلين » و « تفعلين » و « افعلين » .

فبقى المخاطب المثني ، وهو مشتق من المجموع ، بإلحاق فتحة ممدودة ، وهي علامة التثنية فيها (ā) لا (ay)^(٣) . ولأن المخاطب المثني مشتق من المجموع ، وضعناه بعده في الجدول . ويتضح من ذلك أنه حديث بالنسبة إلى سائر الضمائر ، ولا يوجد في إحدى اللغات السامية غير العربية ، فاخترعتة هي . والعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميين ، ويستعملونها استعمالا أوسع منهم .

ولنوجه نظرنا الآن إلى النوع الثاني من الضمائر ، وهي : المتصلة المجرورة والمنصوبة . ولا فرق بين القسمين ، إلا في المتكلم المفرد ، فالجر فيه : (ī) أو (ya) ، والنصب : (nī) ونادرا : (نبي) ؛ فهي :

(١) الشائع في العربية الفصحى هو القصر ، وللمد شواهد قليلة في الشعر والنثر . انظر كتابنا :

نصوص من اللغات السامية ١٥٧

(٢) في الأصل : attinna .

(٣) في الأصل : فيها ay لا ā .

مخاطب		متكلم			
مثنى	مجموع	مفرد	مفرد	مجموع	[حالات الإعراب]
[عام]	مذكر مؤنث	مذكر مؤنث	[عام]	مفرد [عام]	
كُما	كُنُّ	كُم	لك	لَكَ	نا
كُما	كُنُّ	كُم	لك	لَكَ	نا
				ي (ī) أو يَ (ya)	جر
				ي (ī) أو نِي (niya)	نصب

فمادتها غير مادة النوع الأول ، إلا في المتكلم المجموع . وعلامات الجمع والتثنية في هذه ، مثلها في تلك .

وضمائر الغائب ، التي هي (١) النوع الثالث من الضمائر ، موضعها الحقيقي ، بين الضمائر وبين أسماء الإشارة ، تشارك الضمائر في الانقسام إلى : منفصلة ومتصلة ، مرفوعة ومجرورة ومنصوبة . وتشارك أسماء الإشارة ، في أنه لا يكتفى بها عن الأسماء . أمثال ذلك : أنى إذا سئلت : أين زيد ؟ أمكنى أن أجيب : « هو في البيت » ، بدل : « زيد في البيت » ، فأكتفى بالضمير عن الاسم . والكناية قريبة من الإشارة ، ومشتقة منها . ومما يدل على ذلك أن (hī) العبرية ، المطابقة لـ (هُو) العربية ، معناها : (ذلك) في كثير من الحالات .

وضمائر المتكلم والمخاطب ، تفيد معاني خاصة بها مستقلة ، لا يكتفى بها عن شيء آخر من الأسماء ، كما ظنه القدماء . فالكلام من طبيعته وجوهره ، أنه كلام

(١) في الأصل : « هو » تحذف .

متكلم ، فـ (أنا) المتكلم أصل كل كلام ، ومنبعه وأقدم منه . والمتكلم لا يكلم نفسه في الأصل ، بل مخاطبا ، فـ (أنت) المخاطب أصل ثان ، ومنبع للكلام أقدم منه أيضا ؛ فإذا سئلتُ : « أين أنت ؟ » وأجبت : « أنا في البيت » ، لم يُكَنَّ السائل بـ (أنت) عن اسمي ، ولا كنييت أنا بـ (أنا) عن اسمي أيضا . فلو سأل : « أين عمرو ؟ » ونفرض أن اسمي عمرو ، لكان المخاطب ليس إياي ، بل غيري ، وأنا الغائب . ولو أجبت : « عمرو في البيت » ، لكنت لا أتكلم عن نفسي ، بل عن غيري اسمه عمرو أيضا . فالخلاصة أن ضمائر الغائب نوع بنفسه بين الضمائر وبين أسماء الإشارة . وهذا جدول ضمائر الغائب في العربية :

[نوع الضمير]						
المثنى		المجموع		المفرد		
المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر	
هما	هما	هن	هم	هي	هو	المنفصل
هما	هما	هن	هم	ها	هـ	المتصل المجرور والمنصوب
ت	ي	ي	ي	ي	ي	المتصل المرفوع في المضارع

فإذا قابلنا هذا الجدول بالجدولين السابقين ، عثرنا على فرقين ، بين بنية ضمائر المتكلم والمخاطب ، وبين بنية ضمائر الغائب ؛ أولهما : أن المنفصلة من هذا ليست بمركبة من المتصلة ومقطع : (أن) . والثاني : أنه لا يوجد في الغائب ضمائر متصلة مرفوعة خاصة بالماضي .

فإن قال قائل : فإذا ماذا تكون الفتحة في : (فَعَلْ) ، والتاء في (فَعَلْتُ) و (فَعَلْتَا) والفتحة الممدودة فيها وفي : (فَعَلَا) ، والضممة الممدودة في : (فَعَلُوا) ، والنون في : (فَعَلْنَ) ؟ .

قلنا له : أما الفتحة الانتهائية في : (فَعَلَّ) فأصلها مجهول ، ومعناها غامض .
ومع ذلك ، يتضح كل الاتضاح أن لاعلاقة بينها وبين : (هو) أو (هـ) . وأما سائر
الحروف المذكورة ، فبعضها علامة للمؤنث ، وبعضها علامة للتثنية ، وبعضها علامة
للجمع ، وليس فيها ضمير .

وذلك أن التاء في (فعلت) و (فعلتا) هي عين تاء التأنيث المستعملة في
الأسماء ، وليس بينهما فرق ، إلا أنه في الأسماء يلحق بالتاء الإعراب والتنوين : (فاعلة)
ويوقف عليها بالهاء .

والفتحة الممدودة في : (فَعَلَا) و (فَعَلَّتَا) هي علامة التثنية المعروفة ، وهي
مستعملة في المضارع والأمر أيضا ، نحو : « لم يفعلا » و « لاتفعلا » . وفي الرفع تلحق
بها النون المكسورة ، نحو : « تفعلان » ، مثلما تلحق بتثنية الاسم غير المضاف ، نحو
« فاعلان » .

والضمة الممدودة في : « فعلوا » هي عين علامة الجمع الصحيح ، في مثل
« ضاريو زيد » . وتوجد في المضارع ، وفي الأمر أيضا . وفي المضارع المرفوع يضاف
إليها النون ، فصارت : « يفعلون » ، طبقا لـ « ضاريون » .

فبقيت النون في : « فعلن » ، وتلاقيها أيضا في الأمر ، نحو : « افعلن » ، وفي
المضارع ، نحو : « يفعلن » و « تفعلن » ، فيتشارك فيها المخاطب والغائب ، فلا يحتمل
أن تكون ضميرا ، بل لابد من كونها علامة للمؤنث المجموع .

وإذا اطلعنا على الحرفين الزائدين ، الخاصين بالغائب في المضارع ، لاحظنا
أحدهما وهو : التاء ، لاعلاقة له مع سائر ضمائر الغائب . وربما كانت التاء علامة
للتأنيث . وأما الياء فيمكن أن تكون ضميرا في الحقيقة .

وأما المنفصلة والمتصلة ، المجرورة أو المنصوبة ، من ضمائر الغائب ، فكلها يبدأ
بالهاء . وهذه الحالة أيضا من الاتفاق الحديث ، الذي قام مقام اختلاف قديم ،

نشاهد آثاره في بعض اللغات السامية ، وخصوصا في المهرية ؛ فضمائر الغائب فيها : he هو ، si هي ، hem هم ، sen هن ، فحرف المذكر هو الهاء كما هي في العربية ، وحرف المؤنث هو السين ، المقابلة : للشين في اللغات السامية الشمالية . ولم يحافظ على الشين لغة من اللغات السامية الشمالية ، إلا الأكديّة ، وهذه أشاعتها ونقلتها إلى المذكر أيضا ، بدل الهاء ؛ فصارت الضمائر فيها : šū هو ، šī هي ، šumū هم ، šinā هن .

والمفرد من ضمائر الغائب ، هو في العبرية ، وفي أقدم المستندات الآرامية : hū و hī ، غير أن آخره في الإملاء ألف تدل على همزة قد سقطت ، فنستنتج من ذلك أن الأصل كان : $\text{hū}'a$ و $\text{hī}'a$ أو بالأحرى : $\text{šū}'a$ وأن الهمزة حذفت في العربية ، وأبدلت واوا في المذكر ، وياء في المؤنث . ولاشك في أن ذلك الإبدال ، كان في زمن قديم جدا ، أقدم من زمان سائر تخفيفات الهمز ، في اللهجات العربية بكثير ، فإننا لانجد للهمز أثرا في العربية أصلا ؛ فينبغي أن يكون قد سبب هذا الحذف سبب خاص بهذين الضميرين ، ولا نعرفه معرفة يقينية .

والحالة في جمع ضمير الغائب وتثنيته هي عين ^(١) حالتيهما في ضمير المخاطب .

وهذا يدل أن ضمير الغائب ، وإن كان أصله ووظيفته ، غير أصل ضميري المتكلم والمخاطب ووظيفتهما ، فقد علق بهما في نفس اللغة السامية الأم .

[أسماء الإشارة]

والآن ، وبعد أن حللنا الضمائر ، نوجه نظرنا إلى أسماء الإشارة ، وهي حسب ما قلناه ، قريبة من ضمير الغائب ؛ فنجد عددها كثيرا ، في كتب الصرف والنحو ، غير أن أكثرها نادر الوجود ، لاتكاد أن توجد في النثر البتة . ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة ، كانت تتخالف تخالفا بينا في أسماء الإشارة ، على مثل مانرى عليه

(١) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

اللهجات الآرامية ، أو اللهجات العربية الدارجة ، من التخالف الكثير في أسماء الإشارة ، فجمع النحويون كل ما وجد منها في سائر اللهجات ، على اختلافها ، وأودعوه كتبهم بغير تفریق بين لهجاتها .

ونحن نقتصر هنا على المؤلف الكثير الوجود من أسماء الإشارة ، ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه في الأصل من أسماء الإشارة أيضا ، واسم (ذو) بمعنى : صاحب ، فإنه قريب من أسماء الإشارة . فهذا جدولها .

[الموصول]	[ذو واشتقاقاتها]	[البعيد]	[القريب]	[العدد والجنس]
الذى	ذو . ذى . ذا	ذلك	هذا	المفرد المذكر
التي	ذات	تلك	هذه	المفرد المؤنث
الذين	أولو . أولى . ذوو . ذوى	أولئك	هؤلاء	المجموع المذكر
اللاتى	أولات . ذوات	أولئك	هؤلاء	المجموع المؤنث

فنشاهد في هذا الجدول ، اضطرابا واختلافا زائدا . وكنا فهمنا أن ذلك يدل على قدم أشكال الكلمات ، وعدم تشابهها بعضها ببعض^(١) . والذى هو أقرب إلى القياس هو : (ذو) ، فنراها تعرب مثل : الأب ، وتؤنث على وزن : اللات ، والشاة ، وستكلم عنهما فيما بعد ، ولها جمع صحيح ، غير أن لها جمعا ثانيا مخالفا للقياس . وأما تشبهها فتركناها من الجدول ، مع غيرها من التثنيات ؛ لأن كلها حديث ، وأكثرها قياسى ، وباقيها نادر . وأما مادة : ذوو ، وأولو ، فهى عين مادة القسم الثانى من : هذا وهؤلاء .

(١) فى الأصل : « بعضا ببعض » .

ويوجد بين أشكال اسم الموصول أيضا ما هو على قياس سائر الأسماء ، وهو الجمع ، فنرى المذكر والمؤنث منه يتخالفان ، كما هي الحالة في الأسماء ، ولا فرق بينهما في : هؤلاء وأولئك . وأخذت علامة الجمع المذكر من الجمع الصحيح ، غير أنها : *īna* دائما لا يميز بين المرفوع منها والمنصوب والمجرور^(١) . وسبب ذلك التشابه للمفرد ، الذى هو مبنى على الكسرة الممدودة . واللاتى : اشتقت من : التى ، بمدّ الحركة على قياس مدها في الجمع المؤنث الصحيح .

أما سائر الصيغ التى لم تبين على قياس الأسماء ، فإن (هذا) يقابلها بالعبرية : *hazzē* وكلاهما مركب من الهاء والذال ، غير أن (*hā*) في العبرية آلة التعريف ، وتلحق باسم الإشارة ، إذا كان تأكيدا لاسم آخر ، نحو : *hā'īš' hazzē* أى : (هذا الرجل) ، وإن لم يكن تأكيدا سقطت ، نحو : *zē hā'īš'* أى : (هذا هو الرجل) ، فيتفارقان^(٢) : (هذا) و (*hazzē*) في المعنى والوظيفة ، وإن تقاربا في البنية ، مع أن بينهما فرقا للبنية أيضا ، هو أن *zē* العبرية ، ربما كان أصلها : *dī* فلا تقابل (ذا) العبرية مقابلة تامة ، و (ذى) توجد في العبرية أيضا ، وهى أصل : (ذه) في : (هذه) ؛ فهى في العبرية مذكرة ، وفي العربية مؤنثة .

فنرى الفروق واقعة بين العربية والعبرية في هذا الباب ، مع كون العبرية فيه أقرب إلى العربية ، من سائر اللغات السامية ؛ فبدلنا ذلك على أن أسماء الإشارة ، وإن كانت عناصرها قديمة سامية الأصل ، تحدد^(٣) معناها واقترن بعضها ببعض ، في زمان أحدث من زمان تكونها في كل لغة على حدتها .

(١) قبيلة هذيل تجرى هذا الاسم مجرى جمع المذكر ؛ فتقول : • الذون • في الرفع ، و • الذين • في النصب

والجر . انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٣/١

(٢) جرى أسلوب المؤلف هنا على لغة : • أكلوني البراغيث • .

(٣) في الأصل : • فحدد • .

وأما جمع (هذا) وهو: (هؤلاء) ، فيقابله في العبرية : hā'ellē . والنسبة بينهما شبيهة بالنسبة بين : هذا و hazzē ، فاللام في العربية والعبرية جمع الذال في أسماء الإشارة ، وفي غيرهما من اللغات السامية أيضا ، كالآرامية والحبشية ، فـ (هذا) في الآرامية العتيقة : dnā وفي الحبشية : ze والجمع في تلك : 'ellē ، وفي هذه : 'ellū ، فيحتمل أن يكون جمع الذال على اللام سامي الأصل .

وأما (ذلك) فمركبة من (ذا) المذكورة ، ولام غير لام الجمع المشار إليها فيما قبل ، قريبة من اللام المؤكدة في مثل : « لأفعلن » و « إنها لكبيرة » ، وضم إلى الذال واللام حرف ثالث هو الكاف ، ومعناها الإشارة إلا ما هو لا يباشر^(١) . ونجدها مؤدية لعين هذا المعنى في الآرامية العتيقة ، نحو : dēk أى : ذلك . والكاف نشاهدها في : (تلك) و (أولئك) أيضا ، واللام لانجدها إلا في : تلك ، وهي ساكنة هنا بخلافها في : ذلك . والأصل هو : tīlīka ، فحذفت الكسرة الثانية تخفيفا وتخالفا ؛ لتجاور حرفين مثلين في : tīlīka ثم قصرت الكسرة الممدودة ، لأن بعدها حرفا ساكنا . و (tī) هذه أبدلت من (ذى) قياسا على تاء التأنيث ، وقد توجد التاء في أسماء الإشارة الخاصة بسائر اللغات السامية أيضا . واللام التي وجدناها في : ذلك وتلك ، ناقصة في جمعهما وهو : أولئك ، وربما حذفت للتخالف ؛ لأنهم لو قالوا : u'fā'ilīka لتجاور حرفان مثلان . والضممة في : « أولئك » وفي : « أولو » مقصورة مثلها في : « هؤلاء » . وإملاؤها بالواو مأخوذ من رسم القرآن الكريم ، وهو من الغرائب الكثيرة في رسم القرآن^(٢) .

(١) هكذا يرى المؤلف . والمعروف أن الكاف في العربية للخطاب ، وهي تتغير لذلك تبعاً لتغير المخاطب ، فيقال : ذلك وذلكما و ذلكم وذلكن .

(٢) وهو المعروف بالرسم العثماني ، الذي ترك على مر الزمان في كتابات الناس ؛ ولذلك صار من الغرائب ، إلا لمن ألف النظر في المصحف الشريف من المسلمين !

[اسم الموصول]

وبقى الآن اسم الموصول ، فأول عناصره لام التعريف ، وثانيها [لام] التأكيد وثالثها : (ذى) وهى هنا مذكورة ، كماهى فى : zē العبرية ، على ماقلناه قبل ، بخلافها فى هذه . وموثئها : tī المذكورة آنفا . و (الذى) يطابقها فى العبرية : hallāzē حرفا بحرف غير أن hā هى أداة التعريف فى العبرية ، كما ذكرنا . ومعنى : hallāzē هو : (هذا) لا (الذى) .

[مجالات استعمال العناصر الإشارية]

وبعض العناصر الإشارية ، يستخدم فى غير أسماء الإشارة أيضا ؛ منها الهاء فى ههنا ، والكاف فى : هناك . وربما كان منها الذال فى : إذ ، وما شاكلها ، فالظاهر فى العبرية أنه كان يوجد اسم بمعنى الوقت هو : (إذ) ، نشاهد جره فى مثل : حينئذ ، ونصبه فى : إذا ، وإذا . غير أن الأرجح هو أن أصلها كلها أداة إشارية ، صارت اسما فيما بعد .

ومن العناصر الإشارية : الألف واللام للتعريف . ومما يدل على أنها فى الأصل لم تكن للتعريف فقط ، بل كانت أداة للإشارة ، أنها حافظت على معنى الإشارة فى بعض الحالات ، نحو : « اليوم » أى : فى هذا اليوم و « الليلة » أى : فى هذه الليلة .

[أسماء الاستفهام]

ونلحق بالإشارة الاستفهام ، فنقول : إن (مَنْ) و (ما) أصلهما واحد ، يعنى : (ما) ، وألحقت بها النون ، وهى من العناصر الإشارية أيضا ، وإن لم توجد فى العبرية بين أسماء الإشارة ، فتدل (ما) على الأشخاص ، إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق ، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه . وبعض اللغات السامية يستعمل : mā و mī أيضا ، كما أن أكثرها يستعمل : (ذا) و (ذى) . ولا أثر لـ mī فى اللغة العبرية الفصيحة .

ومن أسماء الاستفهام : (أى) ، وهى مضافة دائما فى العبرية ، مع أنها وصف فى بعض اللغات السامية الأخرى ؛ مثال ذلك من السريانية : 'aynā hēl أى : أية قوة

ومن الحبشية : ay-nū hezb أى : أى قوم . فيدلنا تداخل : nā وهى من أدوات الإشارة ، أو : nū وهى من أدوات الاستفهام بين الكلمتين ، على أن التركيب وصفى لا إضافى .

[القسم الثانى : الأفعال]

إلى هنا تم القسم الأول من هذا الباب . ونبدأ بالثانى فى الأفعال ، فنقول : إن اللغة العربية ، وإن قاربت اللغة السامية الأم ، فى أكثر حروفها وضمائرها ، فهى فى بناء أفعالها وبعض أسمائها ، أبعد عن الأصل من اللغتين : الأكديّة والعبريّة ، وقريبة من اللغة الحبشية والآرامية ؛ فالعربية مع الحبشية والآرامية ، أقل حفظاً للأبنية القديمة ومعانيها ، من بين سائر اللغات السامية . وأما الأكديّة والعبريّة فتختلفان اختلافاً ظاهراً بيننا ، فالأكديّة وحيدة بين أخواتها فى بعض الحالات ، والعبريّة ترافق فيها سائر اللغات السامية الغربية .

هذا هو تقسيم اللغات السامية ، من جهة نظام أبنية الفعل ؛ فاللغة العبريّة متوسطة بين الأكديّة وسائر اللغات السامية . أما الأكديّة فلها خاصيتان تمتاز بهما ؛ أولاهما : أنه لا يوجد فيها ماض متعدّد ، على وزن : فَعَل ، وفَعِل ، إلى آخره . قلت : ماض متعدّد ، وكان الأخرى أن أقول : ماض يدل على عمل وفعل اختياري ، بخلاف التأثر والانطباع . وقد ذكرنا فيما سبق ، أن بعض الأفعال المتعددية ؛ نحو : « سمع » ، ليست من هذا القبيل . وبالعكس نجد أفعالاً لازمة ، تدل على عمل اختياري ، نحو : مشى ، وفكر .

والخاصة الثانية للأكديّة ، هى : أن فيها صيغتين للمضارع ؛ إحداهما : مثل المضارع العبري ، والأخرى : تختلف عن تلك بإدخال فتحة بعد فاء الفعل ، والأولى تدل على الماضي ، والثانية على الحاضر والمستقبل ، مثال ذلك : iḳbir أى : قَبِر ، و iḳabir أى : يقبر .

ومن الغريب أن شبه هذا المضارع الثاني ، يعنى : *ikabir* يوجد في الحبشية واللغات العربية اليمنية ، نحو : *yekber* و *yekabir* في الحبشية ، و : *yiftāh* و *yifōteh* في المهرية . غير أن معناه في هذه اللغات ، غير معناه في الأكديّة ؛ وذلك أن : *yekber* مثلا [في الحبشية] معناها : النصب والجزم ، أى : يقبر [ويقبر] ، و *yekabir* معناها : الرفع ، أى : يقبر . والمستشرقون مختلفو الآراء في سبب هذا التقارب الغريب بين الأكديّة واللغات المذكورة .

وأما فَعَلَّ وفَعَّلَ اللّازمتان ، إذا لم تدلّا على عمل اختياري ، فيقابلهما في الأكديّة صيغة معناها : البقاء على حالة واحدة ؛ نحو *marṣat* أصلها : *marīṣat* أى : مَرِضَتْ . وأحيانا تقابل هذه الصيغة ، صيغة المفعول الماضي أيضا ، نحو *katim* أى : كتم .

وقد حافظت العبرية على استعمال المضارع بمعنى الماضي ، محافظة واسعة ، نحو : *wayyikbor* أى : فقبر ، وأكثر ما يكون ذلك بعد واو العطف ، والعربية فقدته إلا بعد « لم » و « إن » وأخواتها ، نحو : « لم يفعل » و « إن يفعل » أى : ما فعل ، وإن فعل ، فالمضارع مجزوم في هذه الحالات ، كما هو في العبرية إذا دل على الماضي ؛ مثال ذلك أن (لم يقم) يقابلها في العبرية : *wayyākōm* أى : فقام ، مع أن (يقوم) يقابلها *yākūm* صيغة ومعنى . ومدّ^(١) الضمة فيها بخلاف قصرها في تلك ، يدل على أن الميم كانت محرّكة في الأصل ، مثلها في العربية^(٢) . [و] *yākūm* معناها ليس (يقوم) بالرفع فقط ، بل (يقوم) بالنصب أيضا ، فيظهر أن العربية ميزت بين هاتين الصيغتين وكانت في الأصل واحدة .

فخلاصة قولنا أن العربية ابتدعت ماضيا متعديا ، دالا على عمل اختياري ،

(١) في الأصل : « ومن » تحريف .

(٢) في الأصل : « في العبرية » وهو خطأ .

على صيغة : فعل ، متفقة في ذلك مع سائر اللغات السامية الغربية ، وأنها ابتدعت مضارعا منصوبا ، علاوة على المجزوم والمرفوع ، مختصة بذلك وحدها دون سائر أخواتها .

وأما إلحاق النون المؤكدة بالمضارع والأمر ، فنجد مثله في الأكديّة والعبريّة أيضا ، وهو نادر في الآرامية ، فيمكننا أن نعزو ذلك إلى اللغة السامية الأم ، وإن تخالفت اللغات المذكورة تخالفا يسيرا ، في معنى النون المؤكدة ، وكيفية إلحاقها . فالأكديّة تستخدم الميم لا النون ، وكانت الميم في الأصل تقتصر على الأفعال المؤدية لمعنى الحركة ، فتدل الميم فيها على انتهاء الحركة إلى غاية ؛ نحو : ušabil « أى : بعث ، ušabilam « أى : بعث فوصل المبعوث به إلى الموضع المبعوث به إليه . وفي العبريّة لا تلحق النون إلا قبل الضمائر المتصلة المنصوبة^(١) ، نحو : ebnennā « أصلها : ebnenhā « أى : أبنيّها .

فالخصائص المذكورة تميز العربية ، عن سائر اللغات السامية . ومما يزيد تمايزا عن سائر اللغات : تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها ، وذلك بواسطة واسطتين ؛ إحداهما : اقترانها بالأدوات ، نحو : « قد فعل » و « قد يفعل » و « سيفعل » وفي النفي^(٢) : « لا أفعل » بخلاف : « ما فعل » ، و « لن يفعل » بخلاف : « لا يفعل » و « ما يفعل » . والأخرى : تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغة ، نحو : « كان قد فعل » و « كان يفعل » و « سيكون قد فعل » إلى آخر ذلك .

فكل هذا ينوع معاني الفعل ، تنوعا أكثر بكثير ، مما يوجد في أية لغة كانت ، من سائر اللغات السامية ، قريبا من غنى الفعل اليوناني والغربي ، أو بالأحرى : أغنى

(١) وهناك نون أخرى خفيفة ، قلبت في الوقف ألفا ، ثم سادت صيغة الوقف في الوصل كذلك مثل :

habbīā - انظرن (اللغة العبرية ، للدكتور رمضان عبد التواب ٨٨) .

(٢) في الأصل : « وفي السبب » تحريف .

منهما في بعض الأشياء . وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها ، فهي أبدا تؤثر المعين المحدود ، على المهم المطلق ، وتميل إلى التفريق والتخصيص .

فاللغة العربية أكمل اللغات السامية ، وأتمها في هذا الباب ، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها ، وهي مع ذلك أحدثها ، انكشفت انكشافا زائدا على ما في غيرها ، وابتعدت عن الأصل ابتعادا أكثر منها .

واللغة السريانية أقرب الكل إلى العربية في بعض مذكرناه ، فهي أيضا قد تقدم قبل الفعل صيغا من صيغ (كان) ، أو تؤخرها بعده . و (كان) في السريانية : hwā وكثيرا ما حذفت الهاء ، وصارت : wā مثال ذلك : ktab-wā أي : كان كتب ، غير أنه ليس في السريانية فرق ثابت ، بينها وبين : ktab بغير : wā فمعنى : ktab-wā عين معنى : ktab أي : كتب ، في كثير من الأحوال . وهذا يظهر طبيعة السريانية ، بخلاف العربية ، فهي وإن حازت كثيرا من وسائل التنويع والتخصيص ، فلا تستفيد منها ، بل تحمل الفروق ، وتبقى مبهما المعاني مسهبة الألفاظ .

ونستثنى من ذلك أن السريانية ، استخدمت اسمي الفاعل والمفعول ، لتأدية بعض المعاني الوقتية ، والعربية لاتسايرها في ذلك ؛ فإنه وإن أمكننا أن نقول : « أنا كاتب » لتأدية معنى الزمان الحاضر ، فهي أقل استعمالا وإيضاحا من : katebnā في السريانية^(١) . وأما اسم المفعول فلا يستعمل في العربية أصلا ، كاستعماله في السريانية في مثل : šmī^q-lan أي : مسموع لنا ، بمعنى : قد سمعناه . غير أن العربية لا تحتاج إلى هذه الوسيلة ؛ لأنه يمكنها تأدية المعنى بغير اشتباه ، بضم (قد) إلى الماضي .

(١) استغنت السريانية الحديثة ، التي بقيت حتى الآن في بعض المناطق الجبلية النائية ، في سوريا والعراق ، بهذا التركيب من اسم الفاعل والضمير ، عن صيغتي : الماضي والمضارع ، وأصبح هذا التركيب يدل فيها على الماضي والحاضر والمستقبل ، بمساعدة بعض الظروف الدالة على ذلك . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٨

وأما أبنية الفعل^(١) ، من تفعيل ، مفاعلة .. إلى آخره ، فنراها في بعض اللغات السامية ، وبالأخص في الأكديّة ، كثيرة تتركب علاماتها من تشديد العين ، وتاء التفعّل ، ونون الانفعال ، وغيرها مع بعضها تركبا لاحدله . مثال ذلك في الأكديّة :

العلامات الموجودة فيها	الكلمة	المعنى
n + t	ʾittaškan	عمل
t + n	ʾišanatti	شرب
n + t + n	ʾittanabriḫ	برق
t + t	ʾuptatḫuru	اجتمعوا
š + تشديد	ʾušrappiḫ	عَرَض
š + t + تشديد	ʾuštabarri	أشبع
š + t + t	ʾuštataḫḫir	قبلت

ويغلب على الظن أن اللغة السامية الأم كانت على مثل هذا . والعربية استغنت عن هذا الفضول ، واكتفت بالقليل منه . وهذا جدولته :

(١) انظر تفصيلا أكثر في مقالتنا : أبنية الفعل في اللغات السامية ، بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض -

نوني	تأني	[وزنه]	[نوع البناء]
انفعل	افتعل	فَعَلَ	[مجرد]
—	تفَعَّل	فَعَّلَ	مشدد
—	تفاعَلَ	فَاعَلَ	ممدود
—	استفعل	أَفْعَلَ	رباعى ^(١)

ف فعل على ثلاثة أضرب : بفتح العين ، وكسرها ، وضمها . ومضارع الضرب الأول بالكسرة أو الضمة ، والثاني بالفتحة ، والثالث بالضممة . وهذا كله موافق للأصل ، غير أن مضارع (فَعَّلَ) هو بالفتحة في اللغة العبرية ، نحو : kāton : صَغُرَ أي : صَغُرَ يصغُرُ ، ولا نعرف أيهما الأصل : آفتحة أو الضمة^(٢) ؟

والافتعال تأوّه في العربية دائما تالية لفاء الفعل ، وكانت في الأصل سابقة لها ، كما هي في الآرامية ، نحو : etkri أي : اقترأ ، يعني : قرىء ، لكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل ، إذا كانت هي واحدا من حروف الصفير ، نحو : eštma أي استمع ، يعني : سَمِعَ . وعلى هذا القياس أخرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضا .

والممدود أي (فَاعَلَ) خاص بالعربية والحبشية . وهو مشتق من المشدد ، أي (فَعَّلَ) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها ، أي تشديده . وهذا التعويض كثير

(١) يقصد المؤلف بالرباعي هنا : المزيد بالألف أو السين أو بالشين في أوله . مثل : أفعل و سفعل ،

وشفعل . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٤١

(٢) في الأصل : الكسرة أو الضمة !

في الأكديّة والعبريّة ، وقد يوجد في غيرها أيضا . وخصّصت العربيّة لهذه الصيغة الجديدة معنى معيناً يفارق معاني سائر الصيغ ، مفارقة بينة^(١) ، لا تستطيع إحدى اللغات السامية أن تؤديه بصيغة بسيطة .

والرباعيّ يختلف غير المزيد^(٢) منه عن التائيّ ، بأن الحرف الأول من (أفعل) همزة ، وفي (استفعل) سين . والحال مثل هذه في الحبشية أيضا ، نحو : *ʔaktala* ، *ʔastaktala* ، فنرى بعض اللغات السامية ، تستعمل الهمز في الأفعال الرباعية ، موافقة للعربية ، ومنها السريانية ، نحو : *ʔašlem* أي : أسلم ، يعنى : سلّم . وبعضها يستعمل الهاء ، كالعبريّة ، نحو : *hikrīb* أي : أقرب ، يعنى : أضحى أضحية . وبعضها يستعمل الشين كالأكديّة ، نحو : *ʔušakilil* أي : أكمل^(٣) ، يعنى : كَمَّلَ وأتمّ . والشين يقابلها في العربيّة والحبشية السين ، فنفهم أن اللغتين الساميتين الجنوبيتين ، لم تشتقا صيغة الرباعيّ التائية ، من أصل الرباعيّ عندهما^(٤) ، بل من أصل غيره زال عندهما من الاستعمال وفقد^(٥) .

ويوجد في العربيّة غير الأبنية المذكورة . وأكثرها وقوعا هو : افعلّ ، نحو : « اخضرّ » ، وقد تمدّ الفتحة ، فتصير : « اخضارّ » . وهذا البناء وإن يوجد نظيره في بعض اللغات السامية الأخرى ، فقد حصرت اللغة العربيّة استعماله ، معتمدة في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب ، وهى : أفعل ، نحو : أبيض وأعرج .

ومن أبنية الفعل ما يتدى ماضيه وأمره بهمزة الوصل ، وبعدها حرف ساكن ، وهى : افتعل ، واستفعل ، وانفعل ، وافعلّ ، ونظائرها . فالعربيّة في ذلك متوسطة بين

(١) هو معنى الاشتراك في الحدث بين فاعلين ، نحو : « قاتل » و « حاور » ونحو ذلك .

(٢) في الأصل : « الغير المزيد » .

(٣) في الأصل : « أكل » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « عندهم » .

(٥) أى : لامن أفعل ، ولكن من سفعل .

الحبشية ، وبين سائر اللغات السامية ، فانا نرى أن الحبشية لا يوجد فيها حرف ساكن ابتداء ، إلا في الاستفعال ؛ نحو : ^١astar'aya أى : استراى ، يعنى : أرى ، أو أظهر^(١) . وافتعل يقابلها فيها مثلا : tawalda أى : اتلد ، يعنى : وُلِدَ . واللغات السامية الشمالية على ضد ذلك ، فيماثل التفعّل فيها الافتعال ، في وجود الساكن فيها ابتداء ، مثلا : ^(٢)hitkaddēš بالعبرية ، والهاء تنوب عن همزة الوصل ، و ^٣etkaddaš في الآرامية ، أى : تقدّس .

والجدول التالى يظهر ذلك بوضوح :

اللغات السامية الشمالية	العربية	الحبشية
hitkaddēš, etkaddaš etkri _____	tafa'ala ifta'ala istaf'ala	taḳattala tawalda 'astar'aya

هذا ما يخصنا من بناء الأفعال على العموم . وأما الأفعال المعتلة ، فتمسكت العربية فيها بالصيغ القديمة السامية الأصل ، في أكثر الحالات .

ومما انفردت فيه عنها ، أن بعض الأفعال التى فاؤها همز ، يحذف الهمز فى الأمر [منها] ؛ نحو : كُئِلْ ، وَتُؤَدِّ ، وَمُرٌّ^(٣) ، وهى فى العبرية : eköl و emör و eḥōz .

(١) فى الأصل : « ظهر » وهو تعريف .

(٢) فى الأصل هنا وفيما يلى : hitkaddaš بفتح العين ، ولا يوجد هذا الفتح فى العبرية ، إلا عند الإسناد إلى بعض الضمائر ، وهو الأصل فى هذه الصيغة .

(٣) ومثلها أيضا : « سل » من : سأل .

ومنه أن بعض الأفعال التي فاؤها واو^(١) ، أصبح ماضيها ومضارعها كلاهما بالكسرة على خلاف العادة ، نحو : وَرِثَ يَرِثُ . وهي في العبرية : yīraš, yāraš وفي الآرامية : nērat, 'īreṭ فكانت من الأفعال الواوية السالمة ، كَوَجَل يُوَجَل ، ثم حذفوا واوها في المضارع والأمر ، على قياس : « يَجِد » وأخواتها .

ومما خالفت فيه العربية اللغة السامية الأم ، أن الأفعال الجوفاء ، شبت حركة ماضيها بحركة مضارعها ، في مثل : « قُمت » على قياس : « يقوم » ، و « سِرت » على قياس : « يسير » . والحركة في العبرية والآرامية ، هي الفتحة دائما ، كما هي في الغائب أى : قام ، وسار ؛ مثال ذلك في العبرية : kamtā مضارعها : yākūm و samtā مضارعها : yāšīm . ويوجد نوع ثالث في العربية : خاف يخاف خِفت ، وحركة فائها^(٢) بالكسرة ، لأن وزنها : فَعِلَ .

ومن الشاذ في الأفعال الناقصة ، صيغة المثني المؤنث في الماضي ؛ نحو : « رَمَتَا » أصلها : ramayata على وزن : فَعَلَتَا ، فكان يلزم أن تكون : ramātā باتحاد الفتحتين إلى فتحة واحدة ممدودة ، غير أنها قصرت على قياس : « رَمَتْ » ، وتقصيرها فيها واجب ، للحرف الساكن بعدها^(٣) .

[القسم الثالث : الأسماء]

إلى هنا تم القسم الثاني من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث ، في الأسماء . إن أقدم الأسماء صيغة ، هي الأسماء الثنائية . والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها ، غير أنها اشتقت من بعضها صيغا جديدة ، بزيادة أحد حرفي

(١) في الأصل : « واوا » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « فاؤها » وهو خطأ .

(٣) انظر في ذلك أيضا مقالتنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٤٩

العلة ، أو بزيادة همز ، أوهاء ، مثال ذلك : في الجمع الصحيح : (أخوات) ، وفي جمع التكسير : (آباء) و (مياه) ، وفي الأسماء المشتقة : (أبوة) و (بُنَى) . وفي الأفعال المشتقة : (سَمَى) و (تَبَنَّى)^(١) .

ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة ، وهي بعض أسماء القرابة ، نحو : « أبو » و « أخو » و « حمو » ، ويشاكلها اسم محتو على حرف واحد فقط ، هو : « فو » . والحركة الممدودة سالمة في المضاف ، نحو : « أبو زيد » و « أبونا » ، وقد قصرت مع التنوين ، نحو : « أب » و « فم » وقد ذكرنا أصلها فيما سبق . وحذفت مع ضمير المتكلم المفرد ، نحو : « أوى » .

وكانت الفتحة السابقة لتاء التانيث ، ممدودة أيضا في هذه الأسماء ؛ ومن ذلك في العربية : « حماة » ، يقابلها في العبرية : *hāmōi* وفي الآرامية : *hāmāi* وفي الأكديّة *demētu* . ومنه في العبرية : *āhōi* أى : الأخت ، وهي في الآرامية : *hāiā* وفي الأكديّة : *ahātu* ، غير أنها صارت في العربية : « أخت » على قياس : « بنت » .

و (ابن) وأصله : *bin* كما ذكرنا آنفا ، ليس من هذا القبيل ، ولم تكن في آخره ممدودة أبدا ، فلا مانع لإلحاق تاء التانيث بغير فتحة على الطريقة المتبعة كثيرا ، في بعض اللغات السامية ؛ ف (بنت) هي الأصل ، و (ابنة) استحدثت في العربية ، على قياس : ابن . وجمع ابن (بنون) بالفتحة بدل الكسرة ، وهذا الإبدال قديم سامي الأصل ، فنجد في العبرية أيضا ؛ فالجمع فيها : *bānīm* . والابن يماثل : (اثنان) ، وأصلها : *tināni* ، والبنت يماثلها : (ثنتان) في الأصل أيضا ، واثنان محدثة على قياس اثنان ، كما أن ابنة محدثة ، على قياس : ابن . ومن هذا الوزن : (اسم) ، أصلها *simun* و(است) ، أصلها : *situn* وهي في العبرية : *šet* .

ومما حركته كسرة ، ولم تحذف مثلما حذفت في : ابن وأمثالها : (كِلًا) وهي تشبية ،

(١) في الأصل : « وفازة » ولا معنى له !

مثل : *linā* . ومنه مع تاء التانيث : « عضة » و « رئة » و « مئة » و « اللات » ، وأصلها : *al-ḥilāl* والفتحة فيها ممدودة ، بخلاف ما ذكرناه قبلها ، وذلك على قياس : « حماة » وأمثالها . وأما مذكر (اللات) الثنائي ، فلا يوجد في العربية الفصيحة ، وهو في الأكديّة : *ḥilu* وفي العبريّة : *ḥēl* . وينوب عن ذلك في العربية : « إله » بزيادة الهاء .

ومما حركته فتحة مقصورة : « يد » و « دم » ، ومع تاء التانيث : « شفة » و « سنّة » و « أمة » . والضمة نادرة ، نحو : « حمة » ، وهي في الأكديّة : *ḥimtu* وفي العبريّة : *ḥēmā*^(١) وفي الآرامية : *ḥemtā* كلها بالكسرة .

وقد توجد فتحة ممدودة ، نحو : « ماء » أصلها : *māy* فهي في الحبشية : *māy* وقصرت الحركة في العبريّة والآرامية فصارت : *mayim* و *mayyā* ، واتحدت بالإعراب في الأكديّة ، فأصبحت : *mū* . ويمثلها في العربية^(٢) : « شاء » ، ولا نعرف صيغتها الأصلية معرفة يقينية ؛ فالواحدة منها : « شاة » ، وهي في العبريّة : *sē* وفي الأكديّة : *šū* .

وقد تكرر مادة ثنائية مرتين ، فيصبح الاسم في ظاهره رباعياً ، نحو : « كوكب » ، أصله : *kabkab* والباء الأولى صارت واوا في بعض اللغات السامية ، وأدغمت الكاف الثانية في بعضها ، نحو : *kakkabu* في الأكديّة . ولم تبق سالمة على حالها إلا في المهرية ، فالكوكب فيها : *kabkib* . ومن هذه الأسماء الرباعية مظهراً : « قرقر » و « سلسلة » ، ومنها أيضاً : « ليل » أصلها : *laylay* ، كما هي في السريانية . ويدل على ذلك الأصل جمعها : « ليالي » أي *layāliyu* على : فعائل ، من الرباعي . فكل الأسماء المذكورة ، وما شاكلها في سائر اللغات السامية ، أصلية غير مشتقة من الأفعال ، كما زعم بعض النحويين واللغويين القدماء . والحقيقة على عكس

(١) في الأصل : *ḥāmā* وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « العبريّة » وهو خطأ .

ذلك ، فالأفعال منها إذا وجدت ، مشتقة من الأسماء .

وكثير من الأسماء الثلاثية أصلى أيضا ، وبالأخص من أسماء الأشياء المادية المنظورة الملموسة ؛ منها الحيوانات كالتمر ، والذئب ، والأيل ، والثور ، والحمار ، والكلب ، والخنزير ، والنسر ، والذباب . ومنها النباتات كالعنب ، والثوم ، والقثاء ، والكمون . ومنها أعضاء البدن كالرأس ، والعين ، والأذن ، والأنف ، والسن ، والشعر ، والشفة ، والظفر ، والركبة ، والذنب ، والقرن ، واللب ، والكلية ، والكتف . ومنها غير ذلك كالسما ، والشمس ، والأرض ، والحقل ، والبئر ، والبيت ، والعمود ، والعرش ، والقوس ، والحبل ، والإناء ، والقمح ، والدبس . ومنها اليوم .

وكل الأسماء المذكورة سامية الأصل ، موجودة في كل اللغات السامية . ومما يدلنا على أنها وكثيرا من الأسماء غيرها ، لم يشتق من الأفعال ، هو ثلاث^(١) ملاحظات :

الأولى :

أنه في كثير منها لا يكاد معناها أن يحتمل الاشتقاق من فعل أصلا . فمن أى فعل نستطيع أن نشق أسماء كالذئب ، والقوم ، والرأس ، والأرض ؟ وهل يجوز أن يكون أى فعل كان من الأفعال ، أقدم من هذه الأسماء وأمثالها ؟

والملاحظة الثانية :

أن بعض هذه الأسماء تخالف الأفعال ، التي يحتمل معناها اشتقاقها منها ، مخالفة تامة ، نحو : « الأذن » ، فإنه يمكننا التصور أن الأذن مشتقة من السمع ، لكن نراها تتخالفان في كل حروفهما . وكذلك : « العين » والرؤية ، وهلم جرا .

(١) في الأصل : « ثلاثة » وهو خطأ .

والملاحظة الثالثة :

أنا لأنجد علاقة بين أوزان هذه الأسماء ومعانيها ، فإننا نرى الأسماء المتقاربة في المعنى ، متفارقة^(١) في الوزن ، نحو : الثور ، والحمار ، أو العين ، والأذن . ولو اشتقت من أفعال لكان من الواجب أن يكون لكل معنى وزن واحد بنى عليه الأسماء ، أو أوزان قليلة .

وقد توجد أسماء دالة على أشياء مادية محسوسة ، لها معانٍ متقاربة ، ووزن واحد . وأقدم مثال لذلك ، بعض أسماء أعضاء البدن ، على وزن : (فَعِل) منها من الأسماء السامية الأصل : الكتف ، والرحم ، والكبد ، والكرش ، والمعدة . ومنها أيضا : النفس ، وقد ذكرنا أن أصلها : nafis كما هي في الأكديّة : napištu وكانت تعد من أعضاء البدن ، في الزمان القديم .

وظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ، ناشئ عن أحد سببين ؛ أولهما : أنها اشتقت من أفعال ، أو بالأحرى من مواد ثلاثية ، وبقيت على وزن واحد . والآخر : أن أحدها كان هو الأسوة ، وأن الباقية شبت به . ومثل ذلك كثير في تاريخ اللغات ، وقد ذكر قدماء العرب أمثلة له ، كما أن ابن يعيش قال : إن الفتحة في : « يَدْر » استبدلت من الكسرة ، على قياس : « يَدْع » . والسببان في الحقيقة سبب واحد ؛ فإن من المرجح أن الوزن الواحد في كثير من الحالات ، نشأ عن كلمة واحدة معينة ، قيست عليها كلمات أخرى ، معانيها شبيهة بمعنى تلك .

ومن الأوزان القديمة جدا لأسماء من أسماء الأشياء المادية المحسوسة : فَعَلَل ، وهو رباعي ، ويستعمل في أسامي الحيوانات ، منه : عِكْبَر^(٢) وعقرب ، وأرنب ، وهي سامية الأصل . وربما كانت الباء في الأخيرتين ، علامة ألحقت للإشارة على معنهما .

(١) في الأصل : « متفارقة » وهو تحريف .

(٢) العكبر بكسر العين وفتح الباء : ذكر اليرابيع . انظر المسان (عكبر) ٢٧٨/٦

ومن أسماء الأشياء المادية ، ما هو مشتق من الأفعال ، اشتقاقا بينا ، لاشك فيه على أوزان معروفة ظاهرة ؛ مثال ذلك : أسماء الآلة والمكان ، نحو : مفتاح ، ومسكن ؛ فإنها وإن كانت حديثة بالنسبة إلى ما ذكرناه قبلها ، فهي سامية الأصل أيضا ، فنجد « المفتاح » مثلا بالعبرية : *maṣṣēyah* وفي الأكادية : *nipṭū* أصلها : *miptāhu* فنرى من ذلك أن وزن أسماء الآلة ، كان موجودا في اللغة السامية الأم ، غير أنه لم يكن ثابتا بعد ، فحركة الميم في بعض اللغات السامية كسرة ، وفي بعضها فتحة . و « المسكن » يقابله في الأكادية : *maškānu* وفي العبرية : *miškān* وفي الآرامية : *mašknā* .

ووزن (مفعال) في : مفتاح ، أصله : (فَعَال) ألحقت بها الميم . وفعل أقدم وزن لأسماء الآلة ، منه : « سِنَان » ، وهي الآرامية : *šnānā* ، و « نِطَاق » وربما قابلها في الحبشية : *konāt* بالتقديم والتأخير ، وإبدال الحرف السنّي . ومنه « الوعاء » ويظهر أن منه « اللسان » ، وهي في الحبشية : *lesān* وفي الأكادية : *lišānu* وهي في الآرامية : *leššānā* بالتشديد الحديث ، وفي العبرية : *lašōn* بالفتح يدل الكسر .

وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان ، هي أسماء المعاني والصفات ، فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة . وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز ، يبنى على ذلك الوزن ، مع أن كثيرا من الأوزان تجمع بين معان مختلفة . وكثير^(١) من المعاني يؤدي بها بأوزان متعددة .

ولذلك سبيان ، أولهما : أنه^(٢) يوجد بين أسماء المعاني والصفات ، ما هو أقدم من الأوزان ، شبيها بالأسماء الدالة على الأشياء المادية المحسوسة ، التي عددناها قبل .

(١) في الأصل : « وكثيرا » وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « أن » تحريف .

والسبب الثاني : أن طرقات القياس قد كثرت ، واشتبكت بعضها ببعض ، فكان يخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شئ من الاتفاق والاضطراب .

ومع كل ذلك ، فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء ؛ وذلك لأن أسماء المعاني والصفات ، قريبة جدا إلى الأفعال ، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة . مثال ذلك أنا نرى (فرح) تكون إما فعلا ، فهي إذن مبنية على الفتحة ، أى : « فَرِحَ » ، أو صفة ، فهي إذن متصرفة ، أى : « فَرِحَّ » . و (قرب) تكون فعلا ، إذا كانت الكسرة مقصورة ، أى : « قَرِبَ »^(١) ، وإذا مدت أصبحت وصفا ، أى : « قريب » . ومثله كثير في كل اللغات السامية ، وأكثر منه ما تخالف فيه الفعل والاسم في الوزن ، وتوافقا في المعنى ؛ منه كل اسم على وزن فاعل ومِفْعَل .. إلى آخره ، وكل المصادر ، وغير ذلك مما لا يحصى .

وأكثر اللغات السامية ، أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة ، في زمان قديم جدا ، إلا على القليل من الأوزان ، كالمصادر والأنساب ، فأصبحت جملة أسمائها محدودة ، لايزاد^(٢) عليها إلا القليل في المدة الطويلة ؛ فاشتقاق الأسماء فيها ، ميت أو قريب من الميت . واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة ، على الأوزان المتنوعة ، وكل شاعر من الشعراء المتقدمين ، كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة ، على الأوزان المعروفة ، فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة في بيت من الشعر ، ثم تنسى متى نسى ذلك البيت ، فكانت جملة الأسماء غير محدودة ، بل قابلة للزيادة والنقصان ، في كل آن ، وكان عدد من الأسماء غير منته ، يوجد في القوة ، وإن لم يكن موجودا في الفعل والحقيقة . ثم أتى اللغويون ، وجمعوا الكلمات الموجودة في الشعر

(١) يقال : « قرب منه » بضم الراء ، و « قربه » بكسر الراء . انظر القاموس الخيط (قرب) ١١٤/١

(٢) في الأصل : « لايزال » وهو تحريف .

المروى عند العرب ، وضبطوا معانيها ، فظن الناس أن هذه الأسماء المدونة في القواميس هي اللغة العربية ، فصاروا لايجسرون^(١) على اختراع الأسماء ، راكنين إلى اللغة الحية في عقولهم وأفئدتهم ، بل يتعلمون لغة قد كانت ماتت وقبرت في الكتب^(٢) . ولاعجب في ذلك ؛ إذ إن كثيرا منهم ، لم يكن يعرف اللغة العربية من فم أمه ، بل أصله أعجمي ، أو آرامي ، أو قبطي ، أو يوناني ، فتعلم اللغة العربية كلغة أجنبية .

فمن الأوزان ، التي كانت العرب تقترح عليها الكلمات الجديدة : فَعَل ، وَفَعَالٍ ، وَفَعِيل ، وَفَعَّالٍ للصفات ؛ فنرى كل الصفات المبنية على هذه الأوزان أو أكثرها ، نادرة ليست بكلمات مألوفة ثابتة ، بل تشتق من أفعالها عند الحاجة إليها ، وللأوزان المذكورة معان خاصة بها مختلفة ؛ ففَعَّالٍ مثلا للعيوب ، وَفَعَّلَ للذم في أكثر الحالات . ونحو ذلك كثير .

وأظهر علامات العربية في باب أوزان الاسم أربع ؛ أولها : كثرة أوزان مصدر (فَعَّل) . والثانية : وزنا : (فَعَّلَة) و (فَعَّلَة) . والثالثة : وزن : (فَعَّيْل) والرابعة : وزن : (أفَعَّل) .

أما الأولى ، فنرى كل اللغات السامية ، لها في مصدر : فَعَّل ، صيغة واحدة ، أو على الأكثر صيغتان ، وهي : (فَعَّال) في الأكديّة والعبريّة ، نحو : kabāru و kārōr ، وتوجد في العربية أيضا ، نحو : « هلاك » و « طواف » ، و « ضلال » و « رجاء » ، وقريب منها صيغة : فَعَّالٍ ، نحو : « نَزَّالٍ » أي : انزلوا . و pā'ōl في العبرية تستعمل في هذا المعنى أيضا . وللعبرية مصدر ثان^(٣) ، وهو العادي ،

(١) في الأصل : « لايجسرو » وهو خطأ .

(٢) لقد جانب المؤلف الصواب ، في هذه العبارة ، فلا يصح أن توصف لغة ما ، بهذا الوصف ؛ مجرد اندثار مجموعة ضئيلة من ألفاظها ، التي تعد بالآلاف .

(٣) في الأصل : « ثاني » وهو خطأ .

وصيغته : p^cōl يوازنها : فُعَل في العربية^(١) ، وهي نادراً ما توجد بين المصادر العربية ، نحو : « ثَقُلُ » و « قُبِحَ » . والسريانية مصدرها على : mep^cal ، أي^(٢) مصدر ميمي . وأمثاله في العربية كثيرة ، غير أنه يوجد دائماً مع المصدر الميمي ، آخر بغير الميم ، وهو أكثر استعمالاً .

وللعربية أوزان كثيرة غير المذكورة ، خصصت بعضها ببعض صيغ الأفعال ومعانيها ، مثل : (فَعَلُّ) في أكثر ماوزنه : فَعَلَّ يَفْعُلُّ ، و (فَعَلَّ) لفِعَل يَفْعَلُّ ، و (فِعْلُ) في بعض الأفعال المتعدية على وزن : فِعَل يَفْعَلُّ ، نحو : عَلِمَ ، وَلَبَسَ ، و (فِعَلَّ) في : فَعَلَّ ، للمساحة ، نحو : كَبِرَ وَصِغَرَ ، و (فُعَالٌ) في الأصوات ، نحو : صُرَاخٌ ، وَتُبَاخٌ ، وَسُؤَالٌ ، و (فُعُولٌ) في الحركات وضدها ، نحو : دخول ، وخروج ، وركوب ، وسكون ، وقعود ، إلى غير ذلك مما لا يحصى .

ويتضح من ذلك أن العربية ، لما لم تكتف بصيغ قليلة ، مثل سائر اللغات السامية ، كانت تميل إلى كثرة الأشكال ، والتفنن في الصيغ الكثيرة . ونرى مثل ذلك في صيغ جمع التكسير ، فهي متعددة أيضاً ، وبعضها اقترحت العربية مع الحبشية ، وبعضها اقترحت العربية وحدها . واللغات السامية الشمالية لا يوجد فيها إلا القليل منها .

وأما مصادر سائر أبنية الفعل ، فأوزانها قليلة ؛ فلكل واحد من الأبنية واحد أو اثنان . وهي ثلاثة أنواع ؛ الأول : بالفتحة الممدودة بين عين الفعل ولامه ؛ نحو فِعَالٌ ، وإِفْعَالٌ ، وانْفِعَالٌ ، واقْتِعَالٌ ، وافْعَلَالٌ ، واستفْعَالٌ . ولا يوجد في سائر اللغات السامية مثلها . وقد كنا صادفنا الفتحة الممدودة ، في : فَعَالٍ ، اسم فعل .

(١) هذا غلط ؛ فإن هذا المصدر الذي يستعمل في العربية في حالة الإضافة ، يوازن في العربية (فَعَالٌ)

كذلك ؛ فلا تزال فيه الفتحة العلوية ، التي أميلت حسب قوانين العربية .

(٢) في الأصل : « يعني » .

والنوع الثاني : بالضممة بين الحرفين ؛ منه : تَفْعُل ، وَتَفَاعُل ، ومثله كثير في الأكدية ، نحو : kutaššudu وفي الحبشية نحو : talabbesō ، أى : تَلْبَس ، و : tanāgerō أى : تكألم . والـ (e) توافقها هنا الضممة في اللغة العربية .

والنوع الثالث : هو تفعيل ، وهو أحد الأوزان المزيد فيها التاء ، وَخُصَّصَ لَفْعَل ، على أنه ليس له بها علاقة أصلية .

وأسماء الفاعل والمفعول بسيطة في العربية ، ففاعل هي أصلية سامية كـ kāšidu في الأكدية ، و pō^cēl في العبرية ، و pā^cei في الآرامية . ومَفْعُول أصلها : فَعُول ، زادت فيها الميم الكثيرة الاستعمال في هذه الأسماء^(١) . وفَعُول نفسها توجد في العربية في معنى المجهول فاعله ، نحو : « رَسُول » ، أى : المُرْسَل ، وهي اسم المفعول في العبرية ، نحو : kabūr أى : مقبور . وينوب عنها في الآرامية : فَعِيل^(٢) ، نحو : kīl أى : مقتول ، وذلك من تبادل الضممة والكسرة الممدودتين ، والميم في سائر أسماء الفاعل والمفعول ، سامية الأصل في كل اللغات السامية .

وأما وزن : (فَعَلَة) وهي اسم المرة ، و (فِعْلَة) وهي اسم النوع^(٣) ، فلا يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية .

ووزن : (فُعَيْل) وهو اسم التصغير ، نادر فيها . وأكثر وجوده في الآرامية ، نحو : laymā^c أى : الغلام .

ووزن : (أَفْعَل) في معنييه ، وهما : التفضيل^(٤) ، واللون أو العيب ، لا يوجد في أية لغة من اللغات السامية ، حتى الحبشية ، فهو مرتجل في العربية جديد ، فأفعل إذا

(١) أى في غير الثلاثي كما هو واضح !

(٢) في الأصل : « فعل » والصواب ما أثبتناه ، بدليل كلمة : « الممدودتين » الآتية بعد .

(٣) يسميه نحاة العربية : « اسم الهيئة » .

(٤) في الأصل : « التصغير » تحريف .

كان للتفضيل ، هو أكثر تخصيصا وتحديدًا ، من بين سائر أبنية الاسم ؛ فاختراع العربية له ، من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين . و (أفعل) مع ذلك ، مما يسهل تركيب الجملة ، والتعبير عن الأفكار المشكّلة بالتركيبات المشتبكة ؛ مثال ذلك : « هذا أكثر من أن يحصى » ، و « أنتم أحوج إلى هذا منكم إلى ذلك » . ولا يوجد مثلهما في سائر اللغات السامية .

ويقارب وزن : (أفعل) ، في كل واحد من معنييه ، صيغة من صيغ الفعل ، فأفعل للون أو العيب ، هو أصل : افعلّ ، نحو : أخضر ، واخضرّ ، أو أعوج ، واعوجّ . وأفعل للتفضيل هو عين فعل التعجب ؛ نحو : أكرم ، وما أكرم زيدا ، فأصل الجملة جملة اسمية ، و « زيد » الاسم فيها ، ثم شبهت : (أكرم) بعد ذلك بالفعل الرباعي ، فنصبوا زيدا ، كأنه مفعول الفعل . وأما « أكرم بزيد » ، أى : ما أكرم زيدا أيضا ، فلانعرف أصلها .

ومما يدل على حداثة وزن : (أفعل) ، أن حروف العلة تبقى سالمة فيه ، نحو : « أبيض » و « ما أحوجه إلى ذلك » ، فلو أن الوزن عتيق ، لكان الأخرى أن تعتل بعض الاعتلال ، وتكون : aḥāga ، مثلا ، بدل : أخوج .

والأوزان الأربعة المذكورة أخيرا ، يعنى : فَعْلَة ، وِفْعَلَة ، وِفْعَيْل ، وَأفْعَل للتفضيل ، هى حية فى العربية كل الحياة ، فيمكن صوغها من أى مادة كانت عند الحاجة إلى ذلك ، ولم يبق وزن من الأوزان حيا على هذا المثال فى واحدة من سائر اللغات ، غير أن بعض الإلحاقات ، كياء النسبة ، تلحق بكل الأسماء فى كل اللغات السامية .

ومن أبنية الاسم الفصيحة ، ما أثرت فيه اللغة الآرامية ، كفَعَال فى أسماء الصنّاع ، نحو : نجّار ، وطبّاخ ؛ فأقدمها معرب من الآرامية . ومنه : النجّار ، وهو فى الآرامية : naggārā ثم قيس باقيها على هذا القياس .

وما بين حروفه حرف علة ، له خصائص فى بناء الأسماء ، كما هى الحالة فى

الأفعال ؛ منها أن : فعيل ، كثيرا ما ينوب عنها في المواد الجوفاء : (فَعَّل) ؛ نحو : مَيِّت وبيِّن ، وهذه هي الصيغة العتيقة . و « طويل » وأشباهاها حديثة .

ومن المذكور أن الواو فاء الفعل ، تحذف في المصدر ، إذا حذفت في المضارع نحو : « لِدَة » ، كَتَلِدُ . وهذا الحذف قديم ، نشأه في العبرية أيضا ، فلِدَّةٌ في العبرية : ledet ، أصلها : ladt بإبدال الفتحة من الكسرة ، و « دَعَةٌ » صارت فيها الكسرة فتحة للتشابه بينها وبين الحرف الحلقي بعدها ، و « هِبَّةٌ » بقيت فيها الكسرة ، وأصبحت فتحة في : « يَهَبُ » . وتاء التأنيث في الجمع عوض عن الواو المحذوفة .
ومما عوض فيه بتاء التأنيث عن مقطع ساقط : الإفعال ، و الاستفعال ، من المواد الجوفاء ، على وزن : « إفادة » و « استفادة » . والتفعيل من المواد الناقصة على وزن : « تعزية » . وقد ذكرنا التعويض عن مقطع ساقط بالتونين ، في مثل : « جَوَارٍ » .

[جموع التكسير]

والآن بعد الكلام عن بناء الأسماء ، نتكلم عن صرفها ، وهو : الجمع والتأنيث والإعراب .

أما الجمع ، فشكله مما تنفرد فيه اللغة العربية ، ولا يشاركها فيه أو في كثير منه ، إلا اللغة الحبشية . والعربية أكثر انفراداً عن غيرها منها ؛ فنجد الجمع الصحيح ، وبالأخص المذكور منه ، قد انحصر حيزه في اللغتين ، وشغل جزءا منه جمع التكسير ، الذي لا يوجد في اللغات السامية الشمالية إلا بعض الأصول له .

وأصل جمع التكسير أسماء الجملة . وقد ذكرنا في المقدمة ، أنها هي الأسماء ، التي تدل على جنس متركب من الأفراد ، وهي كثيرة في اللغات السامية وغيرها . منها القوم ، والحيّ أي القبيلة ، والأهل ، والركب ، والقطيع من الغنم وغيره ، والغنم نفسها ، والضأن ، والطير ، إلى غير ذلك . ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد ،

فهي تشبه الجمع في أنه يعبر بها عن غير واحد من الأفراد ، وتشبه المفرد في أن « القوم » مثلا ، وإن احتوى على عدد كثير من الناس ، فهو فرد يميز عن غيره ؛ ولذلك يمكن جمعه على : « أقوام » . وكثيرا ما اشتقوا من مادة اسم الجملة ، اسما دالا على الواحد أيضا ؛ نحو : « راكب » واحد ، بخلاف « الركب » المحتوى على كثيرين منهم . وكلاهما موجود في العبرية . والركب هو ^(١) : rekeb والراكب : rōkeb .

وقد تكون مادة الواحد غير مادة الجملة في بعض الأوقات ؛ نحو : « القوم » فالواحد منه : رجل ، أو امرأة .

وإذا تساوى الاسمان : اسم الجملة ، واسم الفرد في مادتهما ، عرض أحيانا أن ينسب أحدهما إلى الآخر ، فيصير اسم الجملة جمعا حقيقيا ، دالا على الأفراد الكثيرة ، نحو : « قُرى » جمع : « قرية » . والدليل على أن « قُرى » اسم جملة في الأصل ، لاجمع هو وجودها في الآرامية ، وهي هناك : karyā ؛ مع أن معنى : karyā في السريانية ، هو معنى الجمع ، ومفرده : kṛītā ، المقابلة لقرية ، وذلك أن « قُرى » ، وإن كان أصلها اسم جملة ، فقد صارت جمعا في المعنى ، قبل افتراق اللغات السامية الجنوبية عن الشمالية ؛ فقُرى من أقدم أمثلة الجمع المكسر في اللغة العربية .

وتكلمنا حتى الآن عن الحالات ، التي يشتق فيها من مادة واحدة ، اسم فرد واسم جملة ، وكلاهما عتيق لا يمكننا تعيين أيهما أقدم من صاحبه . وهذه الحالة نادرة ، وعلى العموم فأحدهما أصل ، والآخر مشتق منه ، فكثيرا ما اشتقوا من اسم الجملة القديم ، اسم وحدة بإلحاق تاء التأنيث ، نحو : شاء وشاة ، ونخل ونخلة . ومنه اسم المرة ، الذي ذكرناه آنفا ؛ نحو : المرة من المرّ .

ونجد فرقين بينه وبين سائر أسماء الوحدة ؛ أولهما : أن المصدر ليس باسم جملة ، واسم المرة ليس باسم عين ، كالنخلة والشاة وغيرهما . والفرق الثاني أن اسم

(١) في الأصل : « والركب من » تحريف .

المرّة يكاد أن يكون دائما على وزن (فَعْلَة) ، وإن كان المصدر على غير وزن : (فَعْل) نحو : قعدت قَعْدَة . والمصدر : قُعود .

واسم الوحدة كثير جدا في العربية ، وقد يوجد في العبرية ، وإن لم يفرقوا بينه وبين اسم الجملة ، تفریق العرب بينهما ؛ مثال ذلك من العبرية šīr أي : غناء ، والأغنية الواحدة : šīrā إلا أنه قد يوجد في هذا المعنى : šīr أيضا . ويوجد القليل منه في الآرامية نحو : zabnā أي : الزمان ، وzbattā أصلها : zbanā أي المرة .

هذا إذا كان اسم الجملة هو الأصل ، وبالعكس إذا كان اسم الفرد هو الأقدم ، اشتقوا منه اسم جملة ، ثم جمعا بتغيير بنائه ، كما أنهم كانوا اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضها من بعض ، بتغيير الحركات والتشديد ، وإلحاق الزوائد ، وغير ذلك . وأقدم مثل لذلك جمع (الفُعْل) على : (فَعْل) ، ويتشارك فيه اللغات السامية الغربية ، غير أن العبريين والآراميين ، ألحقوا بهذا الجمع المكسر علامات الجمع الصحيح . وقد يكون ذلك في العربية والحبشية ؛ مثال ذلك في العبرية : mélek أي : الملك ، أصله : malk وجمعه : mlākīm و séper أي : الكتاب ، أصله : sipr وجمعه : spārīm و kódeš أي القدس ، أصله : kudš وجمعه : kdāšīm و malkā أي : الملكة ، جمعها : mlākōt و šīpḥā أي : الأمة ، جمعها : špāḥōt . ومن الآرامية : alpā أي : ألف ، جمعها : alpē و esbā أي : العشب ، جمعها : esbē ؛ فيصير الحرف الشديد في مفردهما ، رخوا في جمعهما ، وذلك لا يكون في الآرامية إلا بعد حركة ، فنستدل بذلك على أن أصل : alpē هو : alapē وأصل : esbē هو : esabē ، وأن الفتحة حذفت بمقتضى القوانين الصوتية الخاصة باللغة الآرامية .

ومن ذلك في الحبشية : ab أي : الأب ، جمعه : abaw و ezn أي : الأذن ، جمعها : ezan . وقد يلحق بمثله علامة الجمع الصحيح ، نحو : kalb أي : الكلب ، جمعه : kalabāt ، و helkat أي : الحلق ، وجمعه : helkāt .

وأما العربية^(١) ، فلا يجمع على هذا المثال إلا المؤنث من (فُعَلَة) ؛ أما (فُعَلَة) فجمعها على (فَعَل) كثير ، وقد يلحق به الألف والتاء للجمع الصحيح ؛ وأما (فُعَلَة) فلا يكاد يكون جمعها إلا بإلحاق علامة الجمع الصحيح ؛ مثال ذلك : قِطْعَة : قِطْع ، وأُمَّة : أمم ، وخالِقَة : خَلَق ، (ومثل ذلك بالفتحة نادر) ، وسُدْرَة : سِدْرَات ، وظُلْمَة : ظُلُمَات (وقد تشبه الفتحة بالضممة قبلها فتصير : ظُلُمَات) ، وطَعْنَة : طَعْنَات . وجمعت (الأرض) على هذا الوزن بأرضون ؛ لأنها مؤنثة ، وألحقوا بها علامة الجمع المذكور ؛ لأنه لاتاء للتأنيث في مفرداتها .

وزعم النحويون القدماء أن علامة الجمع في : سِدْرَات ، وظُلُمَات ، وطَعْنَات وما شاكلها ، هي الألف والتاء فقط ، وأن الفتحة زائدة . وإنا قد رأينا من مقابلة سائر اللغات السامية الغربية ، أن الأمر على ضد ذلك ، وأن الفتحة هي المؤدية لمعنى الجمع ، ثم زيدت فيه الألف والتاء ؛ فإدخال الفتحة بين الحرفين الأخيرين من وزن (فُعَل) و (فَعَلَة) هو ما سماه النحويون تكسيرا ، وهي عبارة جيدة مصيبة ، فإننا نرى [أنه] كثيرا ما يحرك في جمع التكسير ، حرف ساكن في المفرد ، أو يسكن متحرك ، أو تمد حركة مقصورة ، أو تقصر ممدودة . وكل هذا من تضاد الصيغتين ، يعبر به عن تضاد المعنيين ، معنى المفرد والجمع .

وقد تلحق في الجمع بآخر الكلمة اللواحق ، أو بأولها الهمز ، ويصاحب كل ذلك كثير من إبدال الحركات ، وقد لا يفرق بين الجمع [والمفرد] إلا به ؛ نَمِر : نُمُر وكَبِير : كُبَار ، وبالعكس : جِمَار : حَمِير . ومما تمد فيه الحركة مع الإبدال : جَبَل : جِبَال ، ومَلِك : مَلوك . ومما تقصر فيه : كِتَاب : كُتُب ، وخَادِم : خُدَم ، وسَاجِد : سُجُد ، بالتشديد علاوة على التقصير . ومن تحريك الساكن : خَلْقَة : خَلَق ، وقِطْعَة : قِطْع ، وأُمَّة : أمم ، التي ذكرناها من قبل .

(١) في الأصل : العربية .

وكثيرا ماتكون الحركة المُدخلة ممدودة ؛ نحو : بحر : بخار ، ونفس : نفوس ،
وعبد : عبيد ، وكوكب : كواكب ، وقنديل : قناديل . ومن هذا الباب : شاهد :
شواهد ، ورسالة : رسائل ، مع إدخال حرف علة ، أو همز في موضع الحركة
الممدودة . ومن إلحاق اللواحق بآخر الكلمة : أخ : إخوة ، وتاج : تيجان ، ويتيم :
يتامى .

وكثيرا ما يجمع بين علامتين من علامات جمع التكسير ، أو أكثر من ذلك ؛
مثال ذلك : الجمع بين المد والتقصير في مثل : قائم : قيام ، وواقف : وقوف ، وحاكم :
حكام ، بالتشديد علاوة عليهما . ومن الجمع بين المد والإلحاق : حجر : حجارة .
وبين التقصير والإلحاق : كافر : كفرة ، وقاض : قضاة ، وضعيف : ضعفة ، وعالم :
علماء ، وفقير : فقراء . ومن الجمع بين التحريك والإلحاق : ثرس : ترسة ، وجورب :
جواربة ، وتلميذ : تلامذة (وتعوض تاء التأنيث فيها عن مد الكسرة) ، وسكران :
سكارى . والإسكان يرافقه دائما إلحاق الهمزة بأول الكلمة ، أو إلحاق اللواحق
بآخرها ، إلا في مثل : راكب : ركب ، وأحمر : حمر . وقد تلحق بآخر ذلك لاحقة
نحو : أسود : سودان . أما « ركب » فليست بجمع في الحقيقة ، بل هو اسم جملة ،
معناه غير معنى : « الركاب » جمع : الراكب . وأما أحمر وجرم ، فنشاهد في المفرد
منهما الهمزة ملحقة بأول الكلمة ، وهي ساقطة في الجمع .

والحالة على العموم ضد هذه ، فإننا نرى الجمع كثيرا ماتلحق فيه بأول الكلمة
الهمزة مع إسكان فاء الفعل ؛ نحو : شريف : أشراف ، ومطر : أمطار ، وصاحب :
أصحاب (وفيها مد مع الإسكان والإلحاق) ، وذراع : أذرع (وفيها تقصير علاوة
عليهما) ، ولسان : ألسنة ، وصديق : أصدقاء (فيعوض فيهما عن مد الحركة بإلحاق
اللاحقتين) ، ونفس : أنفس ، وحكم : أحكام (بالتحريك مع الإسكان والإلحاق) .
ومن الجمع بين الإسكان وإلحاق اللواحق بآخر الكلمة : فتى : فتيان ، وراهب :
رهبان ، وغلام : غلمان ، أو غلّمة ، وقتيل : قتلى .

وتاء التانيث إذا وجدت في المفرد ، لم تؤثر في صيغة الجمع ، في كثير من الحالات ؛ نحو : روضة : رياض ، كتوب : ثياب ، وصحيفة : صحائف ، كضمير : ضمائر . وكذلك ياء النسبة ، نحو : أشغيتي : أشاعثة ، غير أن تاء التانيث تعوض هنا عن الياء .

ومن خصائص العربية : حصر بعض صيغ جمع التكسير ، وهي : فَعْلَةٌ ، وَأَفْعُلٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَأَفْعَالٌ ، في القلة ، أي في عدد دون العشرة . وأما جمع الجمع ؛ نحو : بلد بلاد بلدان ، أو : كلب أكلب أكالب ، أو : أرض أرضون أراض ، فيوجد مثله في الحبشية أيضا ، نحو : *amlāk يعنى : الملك ، وهو جمع على وزن : أفعال ، من مفرد مفقود . وجمعه : *amālekt .

[الجمع الصحيح]

ننتقل الآن من جمع التكسير ، إلى الجمع الصحيح . وعلامته في المؤنث (āt) وهي سامية الأصل . وفي المذكر المرفوع : (ī) ، وفي المجرور والمنصوب : (ī) كما هي في الأكديّة العتيقة ، نحو : nīšī , nīšū أي : الناس . والضممة الممدودة هي علامة الجمع المرفوع في الفعل أيضا ، كفعلوا ، وافعلوا . ويتضح من ذلك أنها من العناصر الأصلية للغات السامية . ويلحق بهما في العربية النون المفتوحة ، إذا كانتا غير مضافتين ، كما أنها تلحق بالمضارع مرفوعا ؛ نحو : يفعلون . وكالحاق النون المكسورة بالثنائية غير المضافة^(١) ، نحو : يَدَانِ و يَدَيْنِ . وربما كان أصل « يَدَانِ » : yadāna ، فأبدلت الفتحة بالكسرة لتتابع الحركتين المثلين^(٢) .

وقد توجد في العربية علامة للجمع قديمة جدا ، وهي الهاء . وتنحصر في الأسماء الثنائية ، ولا تنفرد وحدها ، بل يصير الاسم بزيادتها ثلاثيا ، ثم يجمع بالجمع

(١) في الأصل : « الخير المضافة » وهو خطأ .

(٢) أي عن طريقة الخالعة الصوتية (انظر مقالتنا : التطور اللغوي وقوانينه ١٢٩) .

الصحيح أو المكسر . مثال ذلك من الجسع الصحيح : « أب » كان جمعها : *ʿabāhāi* وهي في الآرامية : *ʿabāhāiā* . وقيس عليه : أم : أمهات ، وإن لم تكن « الأم » من الأسماء الثنائية ، فجمعها بالهاء قديم^(١) أيضا ، يشاكله في الآرامية : *ʿemmhāiā* ، وسنة : سنهات ، وعضة : عضهات . ومنه في العبرية : *ʿamāhōi* وهي في الآرامية : *ʿamhāiā* أى : الإماء ، ولا جمع على الهاء من « أمة » في العبرية . ومن جمع التكسير بالهاء : شفة : شفاه ، وشبهه في الآرامية : *sephāiā* ، وماء : مياه ، وشاء : شياه ، واست : ستاه .

[المثني]

والتثنية كثيرة الاستعمال في اللغة العربية ، اتسع فيها حيّزها الأصلي ؛ فهي في اللغة السامية الأم ، وكذلك في أكثر اللغات التي توجد فيها ، كالهندية ، والإيرانية ، والغربية ، كانت تشير إلى شيء مع شيء آخر شبيه به ، يرافقه طبعاً . وأكثر ذلك في أعضاء البدن ، فاليدان معناهما الأصلي : اليد الواحدة مع الأخرى ، أى الزوج منهما ؛ فالشيئان هنا مثلاً ، ولم يكن ذلك بضروري ، بل كان يكفى ارتباطهما ببعضهما حقيقة أو فكراً ، دون غيرهما ، مثال ذلك : القمران ، أى القمر والشمس معاً زوج ، أو العمران ، أى عمر وأبو بكر معاً زوج . وقد سقط هذا عن الاستعمال ، فاستعاروا التثنية ، في معنى العدد المجرد عن الزوجية ، فقالوا مثلاً : « يومان » مع أنه لا ارتباط لهما ببعضهما دون غيرهما ، وهما اثنان من كثير .

[المؤنث والمذكر]

والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ، ومسائلهما عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً ، مع صرف الجهد الشديد في ذلك ؛ فنكتفى بتعدادها ، والإشارة إلى بعض الطرق المسلوكة لحلها .

(١) من الأصل : « التنايب فقده » وهو تحريف .

إن أكثر الأسماء والضمائر العربية والسامية ، ينقسم إلى مذكر ومؤنث . والذي يربط كل الأسماء والضمائر المذكورة مع بعضها ، وكل الأسماء والضمائر المؤنثة مع بعضها أيضا ، ويدل على أن الكل جنسان لا أكثر ولا أقل ، متفارقان متخالفان ، هو الإبتاع^(١) . والإبتاع هو القاعدة التي بمقتضاها لا يتبع الاسم المذكر إلا مذكر ، صفة أو خبرا أو فعلا ، وكذلك في المؤنث ، فكان من المنتظر أن يكون لكلا الجنسين أو لأحدهما ، علامة مميزة خاصة به ، يشترك فيها كل الأسماء المنسوبة إليه ، وأن يكون لعد كل واحد من الأسماء بين أسماء الجنس الواحد دون الآخر ، سبب مفهوم ظاهر . والأمر في الحقيقة على ضد ذلك في كلتا الجهتين^(٢) .

فأما العلامة ، فإننا وإن صرفنا نظرنا عن الجمع والضمائر وأسماء الإشارة ، وجدنا أن في العربية للتأنيث ثلاث علامات لا علامة : التاء ، والألف المقصورة ، نحو صُغرى ، وغَضْبَى ، والألف الممدودة ، نحو : بيضاء . ونجد كثيرا من الأسماء المؤنثة مجردة من كل علامة ، فتشبه المذكرات . وليس بين الأسماء الموصوفة فقط ، نحو : الأم واليد ، بل بين^(٣) الأوصاف أيضا ، نحو : امرأة حامل ، وامرأة قتيل ، جاء في القرآن الكريم : ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤) . وبالعكس فبعض الأسماء الملحقة بها التاء مذكرة ، نحو : العلامة ، والخليفة ، والراوية .

وإذا اطلعنا على الجمع ، رأينا جمع التكسير ، يُتبع في بعض الأوقات كأنه مذكر مجموع ، وفي بعضها كأنه مؤنث مجموع ، وفي أكثرها كأنه مؤنث مفرد ، بغير رعاية لمفرده أكان مذكرا أم مؤنثا . وأما الجمع الصحيح ، فنجد علامة المذكر منه

(١) أى المطابقة .

(٢) ذهب بعض اللغويين العرب كذلك إلى أن ظاهرة التذكير والتأنيث ، لا تجرى في اللغة العربية على قياس مطرد ، وأن المعول عليه في ذلك هو السماع . انظر مقدمتنا لكتاب البلغة لابن الأنباري ٤٩ - ٥٠ .

(٣) في الأصل : « يل وبين » الحن .

(٤) سورة الأعراف ٥٦/٧

تلتحق بالاسم المؤنث في بعض الحالات ؛ نحو : أرض أرضون ، وسنة : سنون ، ومائة
مئون . وعلامة المؤنث منه تلتحق بالاسم المذكر في الكثير منها ، نحو : اصطلاح :
اصطلاحات ، ومخلوق : مخلوقات .

ومن جهة المعنى ، كان المأمول أن تكون أسماء كل الذكور من الحيوانات
مذكورة ، وأسماء الإناث مؤنثة ، ثم يشبه سائر الأسماء بأيهما كان ، والأمر ليس
كذلك . وإبه وإن كان الرجل مذكرا والمرأة مؤنثة ، والحمار مذكرا والأتان مؤنثة ، إلى
غير ذلك فلا رعاية للذكورية والأنوثة في أسماء كثير من الحيوانات ، نحو : الضبع ،
والأرنب ، والعقاب ، والأفعى ، والعقرب ، اختلفوا في بعضها . والشاة والحمامة
ومثلهما من أسماء الوحدة ، فكلها مؤنث دلت على حيوان ذكر ، أو على أنثى .

وأما معنى تاء التأنيث بالأخص ، فهو كثير الاضطراب والتخالف ، فراها
لاتدل على الأنوثة في الأصل البتة ؛ وذلك أنا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر
والأنثى في الزمان القديم ، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها ، نحو ما ذكرناه من
الرجل والمرأة ، والحمار | والأتان | وغير ذلك ، واستغنت عن التاء في الصفات
الخاصة بالإناث لمعناها ، نحو : « حامل » ، ثم نجد تاء التأنيث للذم ، نحو : « إمعة »
أى الرجل يتابع كل أحد على رأيه ، وللمدح ، نحو : « علامة » ، ونجدها لاشتقاق
اسم العين ، نحو : « ذبيحة » أى : ماسيذبح من النعم من ذبيح ، أى مذبح ،
ولاشتقاق اسم المعنى ، نحو : « الماهية » ، ونجدها للوحدة ، نحو : « حمامة » و « مرة »
وللكثرة ، نحو : « صوفية » و « سابلة » ، ونراها تحذف في جمع بعض ما توجد في
مفرده نحو : قطعة وقطع ، وتلتحق في بعض صيغ الجمع ، نحو : أفعلة ، وفعلة ،
وفعاللة ، وهى لا توجد في المفرد ، إلى غير ذلك .

فالخلاصة أنه من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث ، والتعبير
عن هذا التقسيم باللواحق المستعملة في اللغات السامية أصليا ، بل نضططر إلى أن
نفرض أن الأسماء ، كانت تقسم في الزمان القديم ، وتقسيمها أكثر نفعنا من الحاضر ،

ولا نعرف أكان تمييز المذكر والمؤنث ، في ذلك التقسيم الأصلي ، أم مازجه حديثا ؟ وربما كان للغة السامية الأم ، أصناف من الأسماء متعددة ، على نحو ما نشاهده في كثير من اللغات ، خصوصا لغات Bantu الشاغلة قسما كبيرا من إفريقية^(١) .

وأما تاريخ لواحق التأنيث على حديثها ؛ فالتاء مع الفتحة قبلها ، أي (at) سامية الأصل ، ويدل على قدمها وجودها في ماضي الفعل ، نحو : « فعلت » . وقد ذكرنا ذلك . وكثيرا ما كانت الفتحة تحذف في اللغة السامية الأم ، ولم يبق من ذلك في العربية إلا القليل ، نحو : « بنت » و « ثنتان » مؤنث : lināni و « كلتا » مؤنث : « كِلا » .

والألف الممدودة ، لا يقابلها في اللغات السامية إلا القليل^(٢) . والألف المقصورة ، توجد في العبرية والآرامية ، وهي أحيانا : (ay) نحو : Sāray اسم علم في العبرية ؛ uṣṣay أي الضلالة ، في السريانية . وأحيانا تكون : (ē) نحو : eśrē أي : عشرة في العبرية ، و ohre في الآرامية العتيقة ، وهي تطابق تماما : « أخرى » العربية^(٣) .

وفي العربية آثار للاحقة رابعة للتأنيث ، هي : (ē) ، منها : « يالكاع » أي : يامرأة لئيمة ، و « قطام » اسم علم لنساء ، وكلاهما وما في جنسهما ، مبنى على الكسرة المقصورة وأصلها ممدودة . وربما كان منه « كراهية » و « عفريت » بإلحاق تاء التأنيث بالياء ، وفي الأولى فتحة قبل التاء على العادة ، والثانية لافتحة فيها ، كما ذكرنا

(١) في هذه اللغات يراعى المتكلم المتفرقة في صيغ الخلدات بين الحى والحساد (من أسرار اللغة ٩١) .

(٢) يقابلها في العبرية مثلا : (ō) في أسماء الأمانس ، مثل : šilō (Grundriss I 410) .

(٣) العلامة (uy) أوجه من (ē) . وقد نظرت إليها بعض لغاتون الكماش الأسماء المرادة . انظر

في « بنت » وغيرها . وقد تُلحق بالألف الممدودة بدل تاء التانيث ، نحو :
« كبرياء » .

[الإعراب]

والإعراب سامي الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكديّة ، وفي بعضه الحبشية ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً^(١) ، غير أن العربية ابتدعت شيئاً ؛ الأول : إعراب الخبر والمضاف ، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها . والثاني : عدم الانصراف في بعض الأسماء ، وتنفرد بذلك عن غيرها^(٢) .

أما الأول ، فنرى اللغة السامية الأم ، كان خبر الجملة الاسمية فيها غير معرب ، مبنياً على الجزم . والدليل على ذلك ، هو ماضى الأفعال اللازمة ، نحو : « قَرِبَ » ؛ فقد كنا أقررنا أنه من أقدم صيغ الفعل ، سامي الأصل ؛ فنرى مثل : « قَرِبْتَن » أصلها جملة اسمية ، بخير مقدم ومبتدأ مؤخر^(٣) ، يعنى : karibtunna و karib في ذلك مماثلة لقريب ، التي اشتقت منها بمد الكسرة ، فنجدها مبنية على الجزم ؛ ليس فيها إعراب ولا علامة للجمع ولا للتانيث . وهذه أقدم هيئة للجملة الاسمية في اللغات السامية ، وزالت عن الاستعمال ، إلا أنها بقيت في ماضى الفعل . والسبب في ذلك أنه في وقت تغير تركيب سائر الجمل الاسمية ، يعنى وقت ما ابتدعوا إعراب الخبر ، كانوا نسوا أن أصل الماضى جملة اسمية أيضاً ، فتعودوا على تلقيه كصيغة بسيطة من صيغ الفعل ؛ مثل المضارع والأمر .

(١) انظر لبقايا الإعراب في اللغات السامية : ككتانا : فصول في فقه العربية ٣٨٢ - ٣٨٥

(٢) يحتمل وجود المنوع من العرف في اللغة الأوجاريتية كذلك . انظر كتاب « حورده » :

(Gordon, Ugaritic Manual 45

(٣) هذا مجرد افراض لا سند له ، إلا اعتبار أن تكون (قرب) مفعولة من (قرب) ، مع أن المؤلف

يعكس الأمر بعد ذلك ؛ إذ يرى أن (قريب) مشتقة من (قرب) بمد الكسرة . !

وهذا مثال لحادثة كثيرة الوقوع في تاريخ اللسان ، وهي : الانفراد والارتباط ، ومعنى ذلك أن بعض عناصر اللغة ، ينفرد عما كان مرتبطا به في الصيغة ، ويرتبط بما لم يكن له ارتباط به في الصيغة ، بل يقرب منه في المعنى ، أو بالعكس ، كما أنه في مثالنا انفرد ضرب من ضروب الجملة الاسمية ، وهو المتركب من وصف وضمير ، عن سائر ضروبه ، وارتبط بالفعل ، ولم يكن من صيغته قبل ذلك . وسبب ارتباطه بالفعل اقترابه منه في المعنى .

ولنرجع إلى إعراب الخبر ، فنقول : إن الخبر بعد ما كان في الأول غير معرب ، شبه بالوصف المعرب ، وكان ذلك تدريجا من درجتين ، ونشاهد الأول منهما في ماضى (فَعَلَّ) أيضا ، يعنى مثل : قَرَبْتُ وَقَرَّبُوا ، فقد بينا قبل أن الغائب من الماضى ، يختلف عن المتكلم والمخاطب منه ، فى أنه ليس فيه ضمير على نحوهما ؛ فقَرَبْتُ وَقَرَّبُوا وأمثالهما ليست بجمل اسمية ، كقَرَبْتُ^(١) وما يماثلها ، بل قَرَبْتُ مثلا هى فى الأصل خبر ، مبتدؤه مظهر أو مضمّر غائب ، نحو : قَرَبْتُ المرأة ، أو قَرَبْتُ هى ، ثم ارتبطت بقَرَبْتُ وغيرها^(٢) من صيغ المتكلم والمخاطب ، فكوّن الكل نظاما جديدا ، هو ماضى الفعل .

ولأن صيغ المتكلم والمخاطب منه ، تحتوى على الضمير ، صاروا يفهمون صيغ الغائب أيضا ، كأنها تشتمل عليه ، فى حالة وقوعها بغير مبتدأ مظهر . فأصل قَرَبْتُ خبر جملة اسمية ، ومع ذلك أنثت وإن لم تعرب ، وَقَرَّبُوا جمعت ، وَقَرَّبْنَ أنثت وجمعت ؛ فهى الدرجة الأولى فى تشبيه الأخبار بالأوصاف .

فنى أن نظام الماضى مركب من نوعين من البناء ؛ أحدهما وهو المتكلم أو المخاطب ، أقدم فى صيغته من الآخر وهو الغائب . ومع ذلك فكلاهما سامى

(١) بن الأصل : « قَرَبْتُين » حريف .

(٢) بن الأصل : « مما غيرها » !

الأصل كانا ثابتين مستعملين ، قبل افتراق اللغات السامية . والدرجة الثانية ، وهي التي نشاهدها في العربية ، إعراب الخبر بعد إلحاق علامات التأنيث والجمع به .
وأما المضاف فهو غير معرب في الأكديّة ، في كثير من الحالات نحو
pālib ʾīli : مُتَقِي الآلهة ، و :alap ʾawēlim : أي : ثور إنسان ، أصلها : alp
على نحو مُعَرَّبِه : alpu ونجد في العبرية والآرامية ، ما يدل على أن المضاف لم يكن
معربا فيهما أيضا ، فيظهر أن إعرابه من ابتداعات اللغة العربية .

وأما عدم انصراف بعض الأسماء ، نحو : يغوث ، وعمر ، وطلحة ، وهند ،
وأبيض ، وبيضاء ، وكثير من أبنية جمع التكسير ، فهو من غرائب اللغة العربية . ومما
يدل على حداثة أن كل الأسماء غير المنصرفة^(١) ، يمكن انصرافها في الشعر . والشعر
كثيرا ما يحافظ على القديم ، بخلاف الحديث . ومعلوم أن الانصراف مقصور على
حالة التنكير ، فإننا نرى « الأبيض » مثلا ، جره : « الأبيض » بالكسرة ، و « أبيض »
منكرا جره : « أبيض » بالفتحة ، وذلك يدل على أنه كانت بين عدم الانصراف
والتنكير ، علاقة أصلية ؛ وكثرة وقوع عدم الانصراف في الأعلام ، يدل على ضد
ذلك في الظاهر .

وحقيقة الأمر ، أن التنوين ، إن كان علامة التنكير ، في كل ما بقى من
مستندات اللغة العربية ، فرمما كان في الأصل علامة للتعريف ؛ فقد ذكرنا أن أصل
التنوين هو التميم ، وأنا نرى للتميم آثارا من معنى التعريف ، في الأكديّة العتيقة .
فإن قال قائل : فكيف يمكن أن يصير ما كان يشير إلى شيء واحد في الأول ،
مشيرا إلى ضده فيما بعد ؟ قلنا : إن مثل ذلك ليس بمحال في حياة اللسان ، وقد
نشاهد في تاريخ اللغة الآرامية ، طبق ما فرضناه ، من تبادل التعريف والتنكير ؛ وذلك
أن أداة التعريف ، كانت في الآرامية العتيقة : فتحة ممدودة ، ملحقة بآخر الكلمة ؛

(١) في الأصل : « الغير المنصرف » وهو لحن .

نحو : šum أى : اسم ، و : šmā أى : الاسم . وربما كان أصل الفتحة الممدودة : (hā) التى هى آلة التعريف فى العبرية ، غير أنها تلحق فيها بأول الكلمة ، نحو : šēm أى : اسم ، و : haššēm أى : الاسم ، وتشديد الشين فيها عوض عن مد الحركة . ثم بعد ذلك ، صارت أداة التعريف فى اللغة الآرامية ، تتلخّق بالاستعمال الكثير ، وتضعف قوتها المعرفّة . ومثل ذلك كثير فى تاريخ اللغات ، فنجد الفتحة الممدودة فى السريانية ، تلحق بأكثر الأسماء ، معرفة كانت أم نكرة ، نحو : mdittā (أصلها : mdintā) أى : مدينة واحدة ، أو بالأحرى : إقليم واحد ، إلا فى قليل من الأسماء ، وخصوصا إذا كانت خبرا ؛ نحو : kateb-nā أى : أنا كاتب ، المذكورة آنفا .

وبسبب ضعف آلة التعريف العتيقة ، احتاجوا إلى وسائل جديدة ، لتأدية التعريف ، فاخترعوا كثيرا منها فى اللغات الآرامية ، على اختلافها ، فأدى ذلك إلى أن كل كلمة ، لا يوجد معها إحدى تلك الأدوات الجديدة ، تُتلقّى كأنها نكرة وإن ألحقت بآخرها الفتحة الممدودة ، فصارت هى علامة للتكثير ، وهذه هى الحالة فى بعض اللهجات الآرامية الدارجة ، وبالأخص فى لهجة : « طور العابدين » ، مثال ذلك : ḥmōrō (أصلها : ḥmārā) أى : حمار ، و : ḥmōrō غير أن ال (u) لا تحذف فى لهجة طور العابدين ، مع إلحاق آلة التعريف ، كما أن التنوين يحذف فى العربية ، بعد الألف واللام .

فنستنتج من هذا المثال ، أنه من الممكن أن يكون التنوين ، قد كان فى الأصل أداة للتعريف ، ثم ضعف معناه المعرف ، فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين علامة للتكثير .

فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين ، فى كثير من الأعلام القديمة ؛ نحو : عَمْرُو ، وزيد ؛ ونفهم أيضا سبب انعدامه فى بعضها ، نحو : عَمْر ، وطلحة ، وهند ؛ فإن العَلَمَ معرف فى نفسه ، لا يحتاج إلى علامة للتعريف ، وإن أمكن

أن تلحق به ، فنرى أكثر الأعلام بغير علامة تعريف في الفرنسية والإنكليزية والألمانية وغيرها ، وهي موجودة في القليل منها ، نحو : Lehavre ، بخلاف : Paris . ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام ، صعب الفهم جدا^(١) . فما قلناه ربما يبين سبب عدم التنوين في الأسماء غير المنصرفة^(٢) بعض التبيين ، وإن لم يوفقنا إلى معرفة سبب تطابق الجر والنصب فيها . وهذه المسألة أصعب من تلك^(٣) .

ومن مسائل الإعراب : تطابق الجر والنصب ، في الجمع المؤنث الصحيح ، نحو : « بنات » فيظهر أن يكون سببه صوتيا ، لا علاقة له مع نفس الإعراب ، فلو كان النصب : banātan لتبع الفتحة الممدودة فتحة مثلها ، فتخالفت ، فصارت الأخيرة كسرة^(٤) . ومما يدل على صحة هذا الرأي أن بعض الكلمات ، التي آخرها (āi) وهي ليست بعلامة الجمع المؤنث الصحيح ، قد تنصب بالكسر أيضا .

(١) نعم ، فادخول التنوين ، إذا كان للتنكير ، في الأعلام العربية ، مثل : « محمد » و « علي » أمر صعب التفسير ، لأن العلم معرفة ، كما نعلم . غير أنه يمكن أن يكون في كل علم شيء من الشيوخ ، وإن كان أقل من شيوخ النكرة ، إذ كثيرون يُسمون بمحمد وعلي وغيرهما ، فالشيوخ في الأعلام للدلالة على هذا الشيوخ النسبي ، ولذلك نراه يزول عندما يوصف العلم بكلمة « ابن » ، لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف ، وأصبح العلم محادا غاية التحديد ، ببيان النسب ، ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة ، فيقال مثلا : « محمد بن علي » وما أشبه ذلك .

وقد أحسن ابن جنى بهذا التنكير النسبي في الأعلام ، فقال (الخصائص ٣/٢٤٠) : « التنوين دليل التنكير ... فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك ، فما بالهم نَوَّنوا الأعلام ، كزيد وبكر ؟ قيل : جاز ذلك ، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات ، إذ كان تعرفها معنويا لا لفظيا ، لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة » . وليس حذف التنوين هنا بسبب التقاء الساكنين ، كما يدعى بعض النحاة ، « بدليل حذفه من هند بنت عاصم ، على لغة من صرف هندا ، وإن لم ينتق هنا سائنان » (الاقتراح للسيوطي ٥٢) . ويدل على أن التنوين في الأعلام ، للتنكير كذلك ، أنه إذا حدد تعريف العلم تحديدا فاطعنا بالنداء ، مع التنوين كذلك ، نحو : « يا محمد ! » (٢) في الأصل : « الغير المنصرف » وهو ليس .

(٣) لعل السبب في هذا — كما ترى — أن بعض المسوح من الصرف ، من الأسماء التي جاءت من وزن الفعل ، مثل : يزيد وغلث وأحمد ، والفعل لا جر ، كما هو معروف ، فيه لا يقبل الكسرة وفاد فيس حاديا ما عداها من الصيغ المنووعة من الصرف .

(٤) انظر في هذا معالمتنا : التطور اللغوي وفوائده ١٢٩

ومن مسائل الإعراب : أصل الفتحة الانتهائية في : تحت ، وقبل ، وبعد ، وأشباهاها ، فهي علامة للظرفية ، وتوجد في الحبشية ممدودة على أصلها ، نحو tāhtā أي : تحت ، وفي الأكديّة ، وهي فيها مضافة إلى الضمائر المتصلة ، نحو : ellamūa أي : أمامي . والعربية على ضد ذلك ، فإن المضاف في مثل : تحت ، ينصب فيها ، نحو : تحتَهُ ، أو يخفض بعد جار ، نحو : من تحته .

[أسماء العدد]

وآخر مابقى علينا تناوله في هذا الباب ، هو أسماء العدد ، فأخذ سامية الأصل ، و « واحد » مشتقة منها ، وربما كان أصلها الافتعال ، وهو : « اتحد » وكان يمكنهم أن يصوغوه^(١) هكذا على قياس « اتخذ » من : أخذ ؛ إذ^(٢) إن أكثر أشباه : « اتحد » أصل فائها الواو ، نحو^(٣) : « اتكل » ؛ [لهذا] كانوا يستطيعون أن يشتقوا من : اتحد مادة جديدة هي : « وحد »^(٣) .

والفرق في المعنى بين : أحد ، وواحد ، معروف ، وهو مثال ماقلناه من أن العربية تميل إلى التخصص ، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة ، فلم تستعملهما مترادفين ، بل فرقت بينهما ، وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه .

و « الخمس » في العبرية : hāmēš وفي الآرامية : hammeš فيظهر أن أصلها hamis ثم حذفت الكسرة في العربية ، وكذلك في الحبشية والأكديّة أيضا ، فالخمس فيهما : hams و hamšu . وقد تكلمنا عن مثل هذا الحذف .

(١) في الأصل : « يصيغوه » .

(٢) في الأصل : « وإذ »

(٣) انظر لأثر القياس في نشوء كلمات جديدة في اللغة معاننا : التطور المعرفي وقوانينه ١٥٠ - ١٥١

وقد ذكرنا : « الاثنين » و « الست » وأصلهما فيما سبق . وكل الأعداد من الاثنين إلى التسع ، لها مؤنث يوافق مذكرها . والعشر على غير ذلك ؛ فالشين ساكنة في المذكر ، متحركة في المؤنث ، أى : « عشرة » ، وإذا ضم إليها عدد من الأعداد دونها ، فالشين متحركة في المذكر ، ساكنة في المؤنث ، نحو : « ثلاثة عشر » ، و « ثلاث عشرة »^(١) ، وذلك مع ما فيه من الغريب ، قديم جدا ، نجد مثله في العبرية ؛ فالعشر فيها : *eser* والمؤنث *šārā* ، وثلاثة عشر في العبرية : *šlōšā ʿāsar* وثلاث عشرة *šlōš ʿesre* .

و (*ʿesre*) تختلف عن عشرة ، في أن حركة العين أصلها الكسرة ، لا الفتحة ، وأن علامة التانيث هي الألف المقصورة ، لا التاء ؛ فنجد هذه الصيغة بعينها بين الأعداد العربية أيضا ، وذلك في : « إحدى » ، ولا يبنى مؤنث : « أحد » على هذه الصيغة في غير اللغة العربية .

و « العشرون » مثل : *esrīm* في العبرية ، و *esrīn* في الآرامية ، وأصلها : « العشران » تثنية : عشر ، مثل : *esrā* في الأكديّة ، و : *esrā* في الحبشية . ونقيس بها على « الثلاثين » وما يتلوها في العربية ، والعبرية ، والآرامية . والعين مكسورة والشين ساكنة فيها كلها ، كما هما في المؤنث العبرى : *ʿesre* .

و « الثلاثون » جمع : « الثلاث » ، وكذلك إلى التسعين . وفي الأكديّة والحبشية قيس بها كلها على : *esrā* ، نحو : *šelāšā* و *šalāsā* . فهذا من أمثلة الاتفاق الحديث ، بل الاختلاف القديم ؛ فالأصل هو التثنية في العشرين ، والجمع فيما بعدها ، ثم صارت كلها جمعا في بعض اللغات السامية ، وكلها تثنية في باقيها .

ومن المعلوم أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، تضاد المعادود في الجنس ، أى تكون مؤنثة إذا كان هو مذكرا ، أو بالعكس ، نحو : « ثلاثة رجال » ، و « ثلاث

(١) في الأصل : « ثلاث وعشرة » وهو تحريف . وانظر في كل ذلك في كتاب العبرية (ص ٦٠/٦١)

نسوة « . وكذلك الثلاثة إلى التسعة ، إذا ضمت إلى العشرة . والعشرة نفسها توافق
المعدود ؛ نحو : « ثلاثة عشر رجلا » و « ثلاث عشرة امرأة » . وهذه القاعدة سامية
الأصل ، وهي من أغرب خصائص اللغات السامية ، وبذل العلماء الجهد الشديد في
حل مسألة أصلها ، ولم يوفقوا إلى ذلك .

وأما جر المعدود ونصبه ، وإفراده وجمعه ، وتعريفه وتنكيره ، وتقديمه وتأخيرها ،
فلكل ذلك قواعد ثابتة بينة ، لا تخلى من فرصة الاختيار إلا اليسير .

وهذه الحالة ليست أصلية ، بل سببها ميل العربية إلى التحديد والتقيد . فنجد
في العبرية مثلا أمثلة لأكثر التركيبات المألوفة في العربية ، ولتركيبات أخرى معها ،
فحيز الاختيار أوسع بكثير منه في العربية ، مثال ذلك أن « سبعون رجلا » في العبرية :
šib^ʿim ʾiš^ʿim ، بالمفرد ، ويوجد مثل šib^ʿim ʾānāšim بالجمع أيضا .

وصيغة : (فاعِل) في الثاني والثالث ، إلى آخر ذلك ، خاصة باللغتين
الساميتين الجنوبيتين ، يقابلها في العبرية مثلا : šīšī وفي الآرامية : ilīāy أى : ثالث
(I و āy هما ياء النسبة) . وأصل معنى : « ثالث » مثلا ، هو الذى يكون الثلاثة ،
ويكملها بعدما كانت اثنين قبل ذلك .

وصيغة : (فُعَل) فى : « الثُلث » إلى آخره ، سامية ؛ فى العبرية : hōmes وفى
الآرامية : humšā .

وصيغة : (مُفَعَّل) فى : « المثلث » و « المربع » ، إلى آخر ذلك خاصة
بالعربية .

الباب الثالث في التركيبات

نقسم هذا الباب إلى خمسة أقسام ، الأول : في شبه الجملة^(١) . والثاني : في الجملة البسيطة . والثالث : في تركيب الكلمات في داخل الجملة . والرابع : في أنواع الجملة . والخامس : في تركيب الجمل .

[١ - شبه الجملة]

القسم الأول :

أكثر الكلام جمل . والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ؛ فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً ، أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية .

ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية ، أو إضافية ، أو عاطفية غير إستنادية ؛ مثال ذلك : النداء ، فإن (ياحسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مُظهِراً كان أو مُقَدِّراً ، بخلاف مثل قولي : « أمس » جواباً عن السؤال « متى جئت ؟ » ، فإن تقديره : « جئت أمس » ، فأمس وأمثالها ، جمل ناقصة . والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة .

(١) لا يقصد المؤلف بشبه الجملة هنا ، إلى ما نعرفه في النحو العربي ، من العطف والجار والمجرور ، وإنما يقصد إلى ما يسميه الألمان : Satzäquivalent وهو : النائب عن الجملة ، أو ما يسد مسد الجملة ، ويمكن أن يسمى كذلك بالجملة ذات العطف الواحد .

فشبه الجملة اسم في أكثر الحالات ، ولا يمكن أن يكون فعلا ؛ لأن الفعل يساوى الجملة الكاملة ، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهى المسند ؛ نحو : « فرحت » ، أصلها : fariḥ + ta أى : فرح أنت ، وما ليس بمركب من الاثنين ، فيقاس به على الباقي ، وذلك أننا قد ذكرنا أن الغائب من الماضى ؛ نحو : فَعَلَ ، وَفَعَلُوا ، لا يحتوى على ضمير ، بل أصله اسم ، ففَعَلَ وفعلوا رأماثلهما ، فى الحقيقة : أشباه جمل لاجمل ، إلا أنهم تلقوها كالجمل الكاملة ، لما بينها وبين المتكلم والمخاطب من الارتباط .

ومثل ثان ، وهو الأمر ، فهو مجرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير ، فيقارب ماسماه النحويون بالأصوات^(١) interjections ، وكثير منها يفيد أمراً ، نحو « مَهْ » للزجر والمنع عن الشيء . وقد يُشتق من الصوت المؤدى معنى الأمر فَعَلْ ، مثال ذلك : « نَيْخٌ » صوت إناخة البعير ، اشتق منه فعل الإناخة ؛ فالأصوات من أشباه الجملة ، والأمر كان منها فى الأصل ، غير أنه أدخل نظام الفعل ، بمنزلة واحد من أشكال المخاطب ، مع أنه لا يوجد فيه ضمير للمخاطب أصلاً .

وإذا صرفنا النظر عن غائب ماضى الفعل ، وعن الأمر ، وعن الأصوات أيضاً ، لم يكده يبقى من بين أشباه الجملة إلا الأسماء ؛ فالاسم - إذا كان شبه جملة - مرفوع فى بعض الحالات ، ومنصوب فى أكثرها .

أما الاسم المرفوع ، فمعناه وجود الشيء ، نحو : « يومان ، يوم لذا ، ويوم لذا » معناه : كان أو أعرف يومين ، أو مثل ذلك . ولا يظن أحد أن كلمة « كان » حذفت فى مثل ذلك ، بل لاجابة إليها فى الأصل . والإشارة إلى الشيء بالنطق باسمه ، كافية فى الدلالة على وجوده .

(١) يقصد المؤلف مايشمل أسماء الأفعال ؛ مثل : « صه » بمعنى : اسكت وأسماء الأصوات ؛ مثل :

« كيخ » للزجر !

والعربية لما فيها من الميل إلى التحديد ، حصرت استعمال هذا النوع من أشباه الجملة ، فلا يوجد في الكلام الاعتيادي ، إلا في تركيبات معينة ، منها الذي أتينا بمثال له ، وهو ضم جملة وصفية ، أو شبيهة بالوصفية ، إلى الاسم القائم مقام جملة . وأكثر ذلك إذا كان الاسم تثنية أو جمعا ، كما هو في مثالنا .

ومنها : (إذا) مع اسم مرفوع بعدها ، مثاله من الحديث : « التفت فإذا النبي » معناه : فكان النبي موجودا . وقد يدخل على الاسم التالي لإذا : الباء ، نحو : « بينا هو يسير إذا برهج »^(١) . ومعنى الباء هنا يتضح من مثل : « فلما توسطت الدرب ، إذا أنا بصوت عظيم » ، أى إذا أنا شاعر بصوت عظيم ، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في : « إذا برهج » ، بل معناه : إذا شعور برهج ، فهي من أشباه الجملة أيضا ، ليست جملة كاملة .

وقد لا يكون الاسم المرفوع شبه جملة ، بل خبر مبتدأ محذوف ، يمكن تقديره مما سبقه ؛ مثال ذلك : « لما حملت عليه السيف ولول ، فإذا امرأة » أى : فإذا هو أو هى امرأة ، بتقدير المبتدأ من فاعل : ولول .

ومن هذه التركيبات : (لولا) مع اسم مرفوع بعدها ؛ نحو : « لولا دُعَاؤُكُمْ^(٢) أى : لولا أن وجد دعاؤكم ، و « لولا أنت » . وقد ينوب الضمير المتصل عن المنفصل ؛ نحو : « لولاك » وهى فى الأصل غلط^(٣) ، وقيس بها على : « إنك وأمثالها » .

(١) الرهج هو الغبار ، والسحاب بلا ماء . انظر القاموس (رهج) ١٩١/١

(٢) سورة الفرقان ٧٧/٢٥

(٣) ممن قال بهذا : المبرد (فى الكامل ٣/٢٤٥) ؛ إذ ذكره أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا ب . ورد عليه المرادى (الحسى الدانى ٦٠٥) فقال : « وأنكر المبرد استعمال : لولاي ، وأخوانه ، ورعبه أنه لا يوجد فى كلام من صح بكلامه . قال الشلوبى : أنفق أئمة البصريين والكوفيين ، كالحليل ، وسيبويه ، الكسائى والقراء على رواية : (لولاك) عن العرب ؛ فابكار المبرد أنه هذيان » .

ومنها : (حسبك) أى : هذا حسبك ، أو الأمر حسبك .

هذا ما يوجد من هذا النوع فى الكلام العادى الهادى . وأما عند هيب النفس ، فيستعمل فى غير التركيبات المذكورة أيضا . ومن مزايا العربية ، أنها تقيدها للكلام الهادى الاعتيادى [لا يخلو بعض الكلام فيها ، من أثر الانفعال مثال ذلك من بابنا : « أميران . ! هلك القوم ! » قاله القائل مغضبا هائجا ، فأه شبه جملة ، معناه : وجد أميران . ولا ارتباط بين (أميران) وبين ما يتلوها .

وكلتا الحالتين ، يعنى استعمال شبه الجملة ، والاستغناء عن ربط الج بعضها ببعض ، من خصائص مبادئ اللغات ، ومن بقايا حالها الأولية البسيطة : لم تهج نفس القائل ، بل كان غافلا مطمئنا ، يؤدى فكراً لا يمازجه شىء من الغض أو مثله ، لقال : « إنا نجد للقوم أميرين ، فنخاف أن نهلك » . أو مثل ذلك والكلام الخاص بهيجان النفس جنسان ؛ أحدهما : متكوّن من كثير مما يت به بين الناس ، فى مساعيهم اليومية ، وتعاطيهم [شئون الحياة] ، وخصوصا عند البلاد الجنوبية والسامية من بينها ، فإننا نراها أكثر حدّة وتحركا من شعوب الشما وإذا قرأنا الكتب كدنا أن ننسى حقيقة موقف اللسان فى حياة الإنسان ، الكتب مملوءة بالكلام الساكن المستوى .

والجنس الثانى من الهيجان : هو إلهام الشعر ، فنرى الشعر يميل إلى مثل ما إليه الكلام الخاص بهيجان النفس ، من ترك الربط ، واستعمال أشباه الجملة ، و ذلك .

وضد وقوع الاسم وحده للدلالة على وجود الشىء ، هو وقوع الاسم منف للدلالة على عدم الشىء ؛ ف (لابد) وما يماثلها من نفى الجنس ، من أشباه الج أيضا. ومعناه : (لا يوجد بُدُّ) ، فهذا التركيب ثابت فى العربية مألوف ، وميّزوه غيره بنصب الاسم . والنصب يدل على أن نفى الجنس - وإن كان معناه ضد ذكرناه قبل ، من إثبات وقوع الشىء بالاسم المرفوع على حدته - فأصله غير أد

ذلك . فنرى النصب كثير الاستعمال في أشباه الجملة ، المقاربة للهتاف والنداء والندبة^(١) ، بخلاف الإخبار . ومن ذلك : النداء نفسه ، نحو : « يا عبد الله » ، مع أننا نجد الرفع في « يا غلام » وأمثالها . وسبب هذا الفرق غامض .

وأما عدم التنوين في : « يا غلام » ؛ فلأن المنادى يشبه المعرف ، من جهة أن الغلام المنادى مثلاً ، هو غلام واحد بعينه ، فيعدم المنادى التنوين ، كما يعدمه المعرف بالألف واللام . ومما يؤكد ذلك أنهم كانوا إذا نادوا واحداً غير معين ، من جماعة ، ألحقوا به التنوين للإشارة إلى التنكير^(٢) ، نحو : [يا غلاماً] أى : يا واحداً من الغلمان وهذا نادر . والسبب في ذلك أنهم في باب التعريف لم يكونوا يقتصرون على عد الأشياء المعروفة المعينة معرفةً ، بل يتعدونها إلى الأشياء التي إنما تُعَيَّن وتُعرَّف ، بما يقال عنها في المحل نفسه . وهذه القاعدة قديمة نصادفها في العبرية^(٣) ؛ مثال ذلك : *kāṭab basséper* أصلها : (b) أى (ب) بمعنى : في ، و (ha) أى : آلة التعريف ، يعنى : كتب في الكتاب . وليس المعنى أنه كتب في كتاب معين مذكور من قبل معروف ، بل في كتاب واحد غير معين ، ولا مذكور من قبل ، لا يُعرَّف إلا نفس هذا القول بأنه كتب فيه ، فيمكننا أن نترجم هذه الجملة : كتب في الكتاب الذى كتب فيه .

والمنادى نحو : « يا غلام » مثل هذا ؛ فإنه وإن لم يكن الغلام معيناً من قبل ، فهو يعين بالنداء نفسه ، فيكون كالمعرف . و (يا) لا تقتصر على النداء الحقيقى ، بل تتعداه إلى شبه النداء ، نحو : « يا عجباً » . ويوجد مثله بغير (يا) ، نحو : « مرحباً » كما أن النداء أيضاً قد يستغنى فيه عن : (يا) . ومن هذا الجنس : النصب للتعجب نحو : « شتان بينهم » و « رب رجل جاءنى » و « ربما قام زيد »^(٤) . وللأمر نحو :

(١) في الأصل : « والهدبة » تحريف .

(٢) يرجع المؤلف هنا إلى الصواب ، بعد أن ذكر من قبل أن التنوين يدل على التعريف في الأصل .

(٣) في الأصل : « العرية » تحريف .

(٤) لم يتضح التعجب ولا النصب ، في هذه الأمثلة ، التي ساقها المؤلف هنا .

« رويداً » و ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾^(١) وللتحذير نحو : « رأسك » أو : « الأسد » .
ويوجد في مثل أشباه الجمل المذكورة ، غير الأسماء الموصوفة أيضا ، وخصوصا
الظروف ، نحو : « إليك » أي : تنح .

وأما أصل النصب في نفي الجنس [و] النداء وما يشاكلة ، فيدل عليه ما
نشاهده في رسم القرآن ، من الياء بدل الألف ، في : ﴿ يَا حَسْرَتِي ﴾^(٢) ، فنرى من
ذلك أن الفتحة كانت مماله في لهجة الحجاز ، فلم تكن فتحة النصب ، بل كانت
عنصرا غيرها ، وإن أثبتنا ذلك في : يا حسرتي ، لزمنا أن نثبتته في : « يا عجباً » أيضا ،
فإنه لا فرق بينهما ، مع أن القدماء فرقوا بينهما ؛ وذلك لتخالفهما في الإملاء فقط .
وسبب الاختلاف في الإملاء ، أن « يا عجباً » ومثلها ، لا يوجد في القرآن الكريم ، فلم
يؤثر في إملائها رسم القرآن .

فالمرجح أن أصل الفتحة الممدودة في : « يَا حَسْرَتِي » ، صوت مثل حرف
الندبة في نحو : « وازيداه »^(٣) ، ثم تلقوه كأنه فتحة النصب الممدودة على الوقف بغير
تنوين نحو : « يَا عَجَبًا » ، وظنوا أنها في الوصل : « يَا عَجَبًا » ، ولم تكن تقع كذلك في
الوصل أبداً ؛ لكونها إما أن يلفظ بها على حدها ، فكانت في الوقف ، أو تضاف إلى
كلمة غيرها ، نحو : « يا عبد الله » ، إلا أنه أخيراً أصبح النداء وما يشاكلة ، نصبا
حقيقيا في شعور الناطقين ، فقاموا عليه ، فقالوا مثلا : « إياك » بمعنى : احذر .

وفي النداء عبارة ثانية في العربية ، وهي : (أَيُّهَا الرجل) ، فأياها مركبة من :
(أَيُّ) وهي اسم من أسماء الاستفهام ، ومن : (ها) وهي عنصر إشاري ، فأياها تماثل :

(١) سورة محمد ٤٧/٤

(٢) سورة الزمر ٣٩/٥٦

(٣) يمدّ النحاة العرب مثل هذه الكلمة من المضاف إلى ياء المتكلم التي تقلب ألفا ؛ بقول الفراء
(معاني القرآن ٤٢١/٢) : « وقوله : يا حسرتي : ياويلتي ، مضاف إلى ياء المتكلم ، يحول العرب الياء إلى
الألف ، في كل كلام كان معناه : الاستغاثة ، يخرج على لفظ الدعاء » .

(هذا) المركبة من : (ها) ذاتها ، ومن : (ذا) بدل : أى ؛ فـ (هذا الرجل) معناه كأنى قلت : الرجل الذى أشير إليه أى (ها) وهو هنا ، أى : (ذا) . ومعنى : « يأبها الرجل » كأنى قلت : الذى أشير إليه وأريده وهو : (أبها) ؛ فأبها الرجل من أشباه الجملة أيضا غير أنها من النوع الأول ، أى من الاسم المرفوع على إثبات وجود الشيء .

وأنواع أشباه الجملة على اختلافها ، قد تقرب فى بعض الأحيان إلى الجمل الكاملة ؛ وذلك يكون على وجهين : إما بإعمالها عملا كعمل الأفعال ، أو بعطف اثنين منها بعضها على بعض .

ومثال الأول : « دونك أخاك*أى : أعز أخاك ، فأعملوا : « دونك » عمل الفعل المتعدى ، فصار التركيب أشبه ما يكون بجملة كاملة ؛ ولذلك سمى القدماء « دونك » وأمثالها ، وهى كثيرة : أسماء الأفعال .

ومثال الثانى : « إياك والأسد » ، فهى من جهة المعنى ، مساوية لجملة كاملة ، أى : احذر الأسد ، وإن لم تكن جملة فى الحقيقة . والاسمان فى هذا المثال ، كلاهما منصوب ، وقد يرفع الأول وينصب الثانى ؛ نحو : « أنت وذاك » أى : افعل هذا . أو : « ما أنت والكلام ؟ » أى : لأى سبب تتكلم ؟ فلا يشبه هذا التركيب السابق ذكره إلا فى الظاهر ، وذلك أنه جملة حقيقية ، يعمل فيها أول جزئها فى الثانى . ومثل : « إياك والأسد » عطف جزأين مستقلين . وأبين ما يكون الفرق بين هذا وذلك فى الاستفهام ، فإنى إذا قلت : « ما أنت والكلام ؟ » عاد اسم الاستفهام إلى كل ما هو بعده سواء ، ولا يعود إلى « أنت » فقط ، أو إلى « الكلام » على حدتهما ؛ فإن المعنى هو : ما اشتغالك بالكلام ، وتقدمك إليه ؟ وليس المعنى : (ما أنت ؟) ثم : (ما الكلام ؟) أو مثل ذلك . ولا يمكننا أن نستفهم عن : (إياك والأسد) على هذه الصورة أصلا .

وأظن أن القدماء من النحويين ، أصابوا فى رأيهم ، أن الواو فى مثل : (ما أنت والكلام ؟) تؤدى معنى : « مع » ، وتعمل النهب . وف تسميتهم إياها : « واو

المعينة « ، مع أن أصلها معناها غامض جدا . وواو المعينة تستعمل في الجمل الكاملة أيضا ، نحو « استوى الماء والخشبة » ، أى كان سطح الماء في مستوى الخشبة ؛ فمعنى الواو في هذا المثال ، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة ، لا يطابق معنى : (مع) تماما ، بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير^(١) به .

والواو قد تعمل الجر أيضا ، وهى واو (رُبَّ) ، نحو : « وكأس شربت » أى : رب كأس شربت ، غير أن معناها ليس معنى : « رُبَّ » في كثير من الحالات ؛ نحو : « وتاجر فاجر جاء الإله به » أى : أعرف تاجرا فاجرا ، أو أذكره . وأصل هذه الواو غامض أيضا .

[٢ - الجملة البسيطة]

القسم الثانى :

أما القسم الثانى من هذا الباب ، فيتناول الجملة البسيطة ؛ فالجملة إما اسمية أو فعلية . والنحويون فرقوا بينهما تفريقا أشد من الحقيقة ، حتى إنهم عبروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية ، بعبارة واحدة ، هى : « المبتدأ » . وعبروا عنه في الجملة الفعلية بعبارة أخرى ، وهى : « الفاعل » ، مع أن الفرق بين الجنسين في المسند فقط . وهو في المسند أيضا أقل تبيانا في الحقيقة من الظاهر ؛ فإننا قد رأينا فيما سبق أن بعض أشكال الفعل ، خصوصا الماضى أصله جملة اسمية .

والمسند إليه يُقَدَّم في الجملة الاسمية ، ويؤخر في الفعلية^(٢) . غير أن العربية

(١) في الأصل : « التأثير » تعريف .

(٢) يتفق المؤلف ههنا ، مع مذهب البصريين ، الذين يجعلون الجملة الاسمية هى التى تبدأ باسم ، والفعلية هى التى تبدأ بفعل ، ولا يعربون الاسم فاعلا في الجملة المحتوية على فعل إلا إذا تأخر عن فعله . أما الكوفيون فيرون أن الفاعل هو مَنْ فعل الفعل ، تقدم أو تأخر ، فمحمد في جملة : « محمد سافر إلى الاسكندرية » مسداً عما. البصريين ، فاعل عند الكوفيين .

حسب ما لها من الميل إلى التقييد ، وضعت لتقديم الخبر في الجملة الاسمية ، قواعد أثبت مما يوجد في سائر اللغات السامية . وأما تقديم الفاعل في الجملة الفعلية فلا يقرره النحويون^(١) ، بل يحسبونه مثل : « زيد جاء » جملة ذات وجهين ، أى جملة اسمية مبتدؤها (زيد) وخبرها جملة فعلية ، وهى (جاء) ، على قياس مثل : « زيد رأيتك اليوم » معناها : « أما زيد فرأيتك اليوم » ، فكان ينبغى على هذا القياس أن يكون معنى : « زيد جاء » هو : « أما زيد فجاء » ، وهذا ليس بمحال ، وقد يوجد أحيانا ، غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال ، هو أن يكون معنى : « زيد جاء » عين معنى : « جاء زيد » . وإنما الفرق بينهما أنى إذا قلت : « جاء زيد » أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً ، ولا يخالطه شيء غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت : « زيد جاء » ، كان مرادى أن أتبه به السامع ، إلى أن الذى جاء هو زيد ، كأنى قلت : « زيد جاء لاغيره » .

فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم ، كون زيد هو الفاعل ، لا كونه فعل الفعل . وما ينبئ به السامع على هذا المعنى الخاص شيئان ، الأول : تغيير الترتيب العادى ، فكل شيء يخالف العادة ، هو أكثر تأثيراً فى الفهم من المألوف . والثانى : أن أول كلمة فى الجملة ، هى على العموم ، المضغوطة فى اللغة العربية ، إذا صرفنا نظرنا عما تبتدىء به الجملة من الأدوات ، كإن وأخواتها ، إلى غير ذلك .

وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطاً من أولها ، وذلك إذا قدمت كلمة : (إنما) فهى تغير نظام ضغط الجملة ، وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها . مثاله فى القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا بَعِثْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾^(٢) . وضدها : (أما) فهى تشدد الضغط على أول الجملة .

(١) كان على المؤلف أن يقيد النحاة ها بالعصرين ، كما ستأذكرنا (انظر كذلك : الموقف فى الصحاح

الكوفي ١٨) .

(٢) سورة يونس ٢٣/١٠

فاللغات تتخالف تخالفا ظاهرا في هذا الباب ، فترتيب الكلمات في الجملة ، مقيد في بعضها واختياري في بعضها . مثال النوع الأول : اللغة الفرنسية ، فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعا ، لا يمكن نقله عنه ، إلا في القليل من الحالات . ومثال النوع الثاني : الألمانية ، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل ، والشواذ منها كثير ؛ فلغة من أشباه الفرنسية ، لا يمكن من تغيير ترتيب الكلمات ، للتنبيه على المهم منها ، فتحتاج إلى وسائط أخرى ، منها في الفرنسية : تغيير تركيب الجملة ، فإني مثلا إذا ترجمت : « جاء زيد » إلى الفرنسية ، قلت : Zaid est venu وإذا ترجمت : « زيد جاء » قلت : C'est Zaid qui est venu .

فالعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات ، فقيد فيها ترتيب الكلمات ، في كثير من الحالات ، كتقديم الموصوف على الصفة ، والمضاف على المضاف إليه .. إلى آخره . وهو اختياري في بعضها ، كما ذكرناه من تقديم الفاعل على الفعل . وأمثال هذا أقل بكثير ، من أمثال ذلك في العربية ، وقواعد الترتيب قاسية فيها ؛ فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك ، منها إلى الألمانية ، وهي أشد اللغات السامية تقييدا لترتيب الكلمات . والحبشية أكثرها اختيارا . والعربية متوسطة بين الضدين .

وربما كانت اللغة السامية الأم ، على مثل ماتكون عليه العبرية ، في هذا المعنى ؛ فالعربية تبعا لطبيعتها ، أكثر من قواعد الترتيب وأقسى . والحبشية تبعا لطبيعتها ، قللتها وأرختها . مثال ذلك أن : « الفؤاد الرديء » في الحبشية : هو^(١) : lebb'ekkūy أو : ekkūy lebb . خلافا لقاعدة تأخير الصفة ، التي هي من القواعد السامية الأصل .

والجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية

(١) في الأصل : هـ في الحبشية ما هـ !

والإيرانية والغربية ، فالجملة الاسمية تكاد ألا توجد فيها أصلا ، وقام مقامها نوع من الجملة الفعلية ، فعلة : (كان) . ويوجد مثله في اللغات السامية أيضا ، فكلها تحوى فعلا ، كان يستخدم معناه كالرابطة بين المبتدأ وخبره ، غير أن اللغات السامية كلها ، حافظت على الجملة الاسمية المحضة في حيز واسع .

ومما اضطرها إلى إدخال فعل : (كان) على اختلاف صيغه ، في الجملة الاسمية الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها ، والتفريق بين الماضى والحاضر والمستقبل منها ، أو بين المرفوع والمنصوب ، فإنى إن أسندت : (كبير) إلى (بيتى) في جملة اسمية محضة ، لم يمكنى أن أفرق بين : (بيتى قد كان كبيرا) و (بيتى سيكون كبيرا) و (ليكن بيتى كبيرا) . ويمكننى أن ألحق بها النواصب نحو : (إلى أن يكون بيتى كبيرا) أو أن اشتق منها مصدرا ، نحو : (كون بيتى كبيرا) . والعربية أكثر تنوعا وتخصيصا في هذا الباب ، من سائر اللغات السامية . والأكدية على ضد ذلك ، فالفعل الذى معناه : (كان) في الأكدية ، وهو : bašū لا يستعمل فيها إلا نادرا .

والجملة الاسمية المحضة ، كما أنها مبهمه من جهة الأوقات وماشاكلها ، فهى مبهمه أيضا من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره ، فإننا نراها وصفية في بعض أفرادها ، نحو : « بيتى كبير » ، ك « بيت كبير » وبدلية في البعض الآخر ، والبدل نفسه مبهم ، نحو : « لباسهم حرير » ، ك « لباس حرير » أى : لباس من حرير ، ولها أنواع غير هذين . فهذا الإبهام يدل على القدم ، فكانت الجملة الاسمية المحضة ، من أقدم تركيبات اللغات . والعربية مع احتوائها على وسائط التخصيص والتعيين ، قد حافظت على هذا التركيب الأوّل المبهم أيضا .

والجملة الاسمية ، كانت في الأصل أشد إبهاما ، مما نجدها عليه في العربية ، فإنها تفرق في العربية ، عن تركيبات الأسماء التى ليست بجملة ، كالوصف والبدل ، افتراقا بينا ، كما شاهدناه في الأمثلة المذكورة ، ولم يكن هناك فرق في الأصل بين الاثنين بل كان : bayt kabīr مثلا ، معناها إما : « البيت الكبير » أو « بيت كبير »

أو « البيت كبير » ، وهذا قبل حدوث الإعراب^(١) والتعريف . ثم استفادت اللغ منهما ، نفرق الجملة الاسمية عن غيرها ، من تركيبات الأسماء .

وخلاصة ذلك : أن مبتدأ الجملة الاسمية ، معرفة على العموم ، وخبرها نكرة ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره : إدخال ضمير بينهما . وهذا الوسيلة في الربط بينهما ، قديمة جداً ، شائعة في اللغات السامية ، وربما كانت أقدم من الربط بالأفعال التي معناها : (كان) . والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً ، وفي بعض اللغات السامية ، إذا كان المبتدأ متكلماً أو مخاطباً أيضاً . مثاله في الآرامية^(٢) : *anahnā himmō 'abdōhī* أي : « نحن هم عباده » ومثل ذلك لا يكاد أن يوجد في العربية .

وإدخال الضمير ليس بواجب ، بيد أن العربية تقتضيه ، في حال كون الخبر معرفاً ؛ نحو : « هذا هو الصواب » . وسمى النحويون الضمير في مثل هذا : (ضمير الفصل) ؛ لأنه يفصل بين الاسمين ، يشير إلى أنهما جملة ، لا بدل ومبدل منه أو مؤكد وتأكيد ، إلى غير ذلك .

وقد يدخل الضمير في العربية ، بعد فعل (كان) أيضاً ، نحو : ﴿ إن كان ها هو الحق ﴾^(٣) . فإذا كان المبتدأ متكلماً ، كان الضمير متكلماً أيضاً ، وكذلك في المخاطب ، نحو : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾^(٤) . وذلك يدل على أن لإدخال الضمير في مثل هذه الجملة أصليين ؛ أحدهما : ضمير الفعل المستعمل في الجملة الاسمية المحضة . والآخر ضمير التأكيد في مثل : « قمت أنت » . وقد يدخل

(١) يتحدث المؤلف عن حدوث الإعراب في اللغات السامية ، وكأننا نملك وثائق قديمة من اللغات سامية غير معربة ، كانت سلفاً للغات ظهر فيها الإعراب !

(٢) أي آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ١١/٥

(٣) سورة الأنفال ٣٢/٨

(٤) سورة المائدة ١١٧/٥

الضمير ، إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلب ، أو أخوات (جعل) ، فيصير اسمها مفعولا له ، نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴾^(١) .

ومن الروابط بين المبتدأ والخبر : (الباء) ، وهي تلحق بالخبر ، وأكثر ذلك عند النفي ، نحو : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٢) . وقد تلحق بالمبتدأ ، نحو : « وكيف به » أى : كيف هو ؟ غير أن بين الاثنين فرقا . والتقدير الأقرب إلى معنى : « كيف به » هو : كيف به الحال ؟ فيظهر أن : « كيف به » ، ليست فى الأصل بجملة اسمية كاملة ، مبتدؤها ضمير الغائب ، بل هى من أشباه الجمل المذكورة آنفا .

وقد يدخل بين المبتدأ وخبره : (الفاء) ، نحو :

كُلُّ امْرِئٍ فَلَهِ رِزْقٌ سَيُلْغُهُ (٣)

وكذلك تدخل بين كل جزء للجملة مقدم ، وبين باقى الجملة ، نحو : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرَ ﴾^(٤) . ومثل ذلك الفاء الواقعة فى جواب : (أما) ، غير أنها أقوى فى هذا المعنى ، من البقاء على حدتها ، فالآية المذكورة يماثلها ، مع ضم (أما) فى أول الجملة : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٥) ، ومثل هذا نادر . والعادة أن يتلو كلمة (أما) مبتدأ جملة اسمية ، نحو : « أما أنت فلم تُصَلِّ » . وأصل الفاء فى مثل هذا واضح ، فهى جواب الموصول فى (أما) ، فإن أصلها : an + mā . و (ما) هى الموصولة ، و(أن) ربما كانت من العناصر الإشارية ، فالفاء فى غير ما أوله (أما) ربما قيس بها على ما بأولها (أما) .

(١) سورة الصافات ٧٧/٣٧ وفى الأصل : « الباقون » وهو تحريف .

(٢) سورة فصلت ٤٦/٤١

(٣) صدر بيت لأبى العتاهية فى أمالى الزجاجى ٥٤ وعجزه فيه : « واللّه يرزق لائيس ولاعمنى » .

(٤) سورة المدثر ٤/٧٤

(٥) سورة الضحى ٩/٩٣ وفى الأصل : « أما » .

وللفاء في مثل : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » أصل ثان ، نعرفه من أن اللهجات العربية الدارجة ، تعوض الواو من الفاء ، في مثل هذا ، نحو : « كل بلاد ولها زى ، وكل شجرة ولها فى » ، فهذا يذكرنا التركيبات العطفية ، المكونة من اثنين من أشباه الجملة ، نحو : « أنت وذاك » ، غير أننا إذا حذفنا الواو في مثل : « أنت وذاك » بقيت كلمتان منفردتان ، لاجملة . وإن حذفنا الواو من مثل : « كل بلاد ولها زى » ، بقيت جملة كاملة ، وهى : « كل بلاد لها زى » ، مع أن معناها ليس بمعنى الجملة الأصلية تماما ، بل يقرب معنى تلك من أن يكون : « كل بلاد في حالة كون لها زى » ؛ فالواو في مثل هذا ، قريبة من واو الحال .

فالخلاصة أن الفاء الداخلة بين جزء مقدم من الجملة ، وبين باقياها ، بعض أصلها من الفاء الواقعة في جواب (أما) ، وبعضه من الواو العاطفة بين اثنين من أشباه الجملة ، مع أنه يمازج هذه الواو شىء من واو الحال .

وخبر الجملة الاسمية في : « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، فالخبر في هذه الجملة ، جملة كاملة ، هى : « له رزق » . ولابد من أن يوجد في الجملة الخبرية ضمير راجع إلى المبتدأ ، هو في مثالنا : الضمير المتصل في : « له » .

وهذا التركيب ، ونسماه بالجملة الاسمية المركبة ، كثير الاستعمال في العربية ، بعضه بالفاء بين المبتدأ والجملة الخبرية ، وأكثره بغيرها ، وهو قديم سامى الأصل . مثاله من الآرامية : baytā dnā satreh أى : « هذا البيت هدمه » .

وفائدة الجملة الاسمية المركبة ، تقارب فائدة العبارة الفرنسية المذكورة : C'est qui ، فتمكن الناطق من أن يقدم الكلمة ، التى يريد أن ينبه السامعين إليها ، أو الكلمة التى تربط الجملة الجديدة ، بما قبلها في أول الجملة ، بغير تغيير لتركيب الكلمات العادى . والعربية تميل إلى التحفظ بالترتيب المألوف ؛ فإننا لو أردنا في مثالنا « كل امرىء فله رزق سيبلغه » ، أن نقدم « كل امرىء » في جملة اسمية بسيطة ، لكانت : « ولكل امرىء رزق سيبلغه » . وكان مثل هذا الترتيب غير مقبول في الزمان

القديم ، وإن وجد كثيراً في الزمان الحاضر وفي اللغة العربية .

وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الاسمية المركبة ، مركبة هي نفسها من جملتين أو أكثر ، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ ، في جملة معمول فيها ، لا في الجملة العاملة . مثال ذلك : « إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت ، تذكرت الخزرج قيس ابن الخطيم » ، فخبر : « حرب الأوس والخزرج » هنا ، مركب من جملة عاملة ، هي : « تذكرت الخزرج » وجملة معمول فيها ، هي : « لما هدأت » . وضمير : « هدأت » هو الراجع إلى المبتدأ ، الذي هو : « حرب الأوس والخزرج » .

وكذلك في خبر (كان) نحو : « كان الرجل في الجاهلية ، إذا كان شاعرا ، سموه الكامل » ، فخبر (كان) مركب من جملة عاملة ، هي : « سموه » ، ومعمول فيها ، هي « إذا كان شاعرا » ، وضمير (كان) هو الراجع إلى فاعل (كان) الأولى ، الذي هو الرجل . وهذا النوع من التركيب ، هو ما يفيد العربية خفة واستعداداً لتأدية المعاني المتنوعة ، أكثر مما نجده في سائر اللغات السامية .

ومن خصائص العربية : أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ، ربما كان ضميراً للغائب ، لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه فيها . وهذا ماسماه النحويون : ضمير الشأن ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ ﴾^(١) . وأكثر ذلك بعد : (إنّ) كما هو في هذا المثال ، أو بعد : (أنّ) . وفائدة هذا التركيب ، أنه يمكن الناطق من إدخال : إنّ ، وأنّ ، على الجمل الفعلية نحو : « لا يفلح الظالمون » . فهذا مما يشهد بمزية العربية ، شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات السامية ، قد يقدم أمثال (إنّ) على الجمل الفعلية ، وإن كان موضعها الأصلي ، أول الجمل الاسمية فقط . والعربية أعدمّت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق (إنّ) وأخواتها بالجمل الاسمية فقط . وهي مع ذلك اخترعت وسيلة ، لقلب الجملة الفعلية اسمية ، بغير تغيير تركيبها ، لكي يمكن إلحاق (إنّ)

(١) هي فاصلة آيات كثيرة في القرآن الكريم ، منها : سورة الأنعام ٢١/٦

وأخواتها بالجمل الفعلية ، بواسطة لا مباشرة .

ومبتدأ الجملة الاسمية ، منصوب بعد إن وأخواتها . وكثرة ذلك من خصائص العربية ، مع كون أصله ساميا شائعا ، في غير العربية أيضا ، ومما يدل على أن (إن) - وهي أقدم الكل - كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية .

وفي العبرية تلحق بها الضمائر ، على الطريقة التي تلحق بمضارع الفعل وأمره ؛ نحو : hinnennī أي : « إنني » . والنون الثانية من : ennī هي نون الضمير المنصوب ، والأولى هي نون التأكيد المستعملة في المضارع والأمر ، مثل : yiklennī . وتوجد في : hinnennū أي : « إننا » أيضا . وفي العبرية بعض أخوات : (إن) ، لا توجد في العربية ، قيس بها على (إن) ، منها : qō أي : « بَعُدْ » و « أيضا » ؛ نحو : odenī hay أي : « هو باق في الحياة » ، أصلها : odenī والنون نون التوكيد أيضا .

[الجملة الفعلية]

والجملة الفعلية أبسط تركيبا من الجملة الاسمية ، ولا ينبغي لنا أن نتكلم عنها تفصيلا ، بل يكفي الكلام عن مسألة واحدة من مسائلها ، وهي مسألة الفعل المعلوم^(١) الفاعل ، أو المسند إليه .

أما الأول ، فهو فعل ما لا يسمي فاعله ، نحو : « ضُرب زيدٌ » فهو معلوم الفاعل ، وليس بمعلوم المسند إليه ، فنراه أسند إلى : « زيد » وهو مفعوله . فإذا نقلنا جملة : « ضربت زيدا » إلى ما لم يُسم فاعله ، صار المفعول ، وهو : « زيد » مسندا^(٢) إليه وحذف الفاعل . [و] في العربية قد يسند فعل ما لم يسم فاعله ، في بعض الأوقات ، إلى ما لم يكن مفعولا ، بل كان منصوبا غير مفعول ، نحو : « سيرَ

(١) في الأصل : « المعلوم » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « مسند » وهو خطأ .

فرسخان» ، أصلها : « ساروا فرسخين » و « صيم رمضان » ، أصلها : « صاموا رمضان » . ولا نظير لذلك في غير العربية .

وحذف الفاعل ، عند نقل الجملة إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، هو الأصل في اللغات السامية ، بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، ونرى فيها أن الفاعل لا يحذف عند النقل إلى ما يسمى فيها : (صيغة التأثر) ، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة ، مثال ذلك في الفرنسية : Il a été frappé par moi وفي الإنكليزية : He has been beaten by me . وقد يوجد مثل ذلك في اللغات السامية . وأكثر ذلك في الآرامية ، نحو : šmī^c-lan أي مسموع لنا ، يعنى : « سمعنا » . ومثله في العربية الفصيحة نادر جدا (١) .

هذا إذا كان الفعل متعديا وله مفعول . وإن كان لازما ، أو متعديا ليس له مفعول ، فيصير غير مسند بالنقل إلى ما لم يسم فاعله ، نحو : « غشيت عليه » أو : « ذهب به » ، ففقد في مثل هاتين الجملتين المسند إليه لفظا ، وإن وجد معنى ؛ فإن الظرف ، أى : (عليه) أو (به) يقوم مقامه . فلا نجد في العربية جملة مفقودة المسند إليه معنى . وهذا من خصائص اللغة السامية الأصلية أيضا ، وإن عدل عنه بعض اللغات السامية ، نحو : heškat في الآرامية ، أى : « أظلمت الدنيا » .

والجملة المفقودة المسند إليه ، كثيرة في اللغات الغربية ، نحو : Il pleut ، أو : It rains ، وطبيعتها ضد طبيعة ما ذكرناه من : « غشيت عليه » ، فإننا (٢) وجدنا في : « غشيت عليه » أن المسند إليه مفقود في اللفظ ، موجود في المعنى . وفي المثالين : الفرنسي والإنكليزي ، هو موجود (٣) في اللفظ ، أى : Il و Il ومفقود في المعنى ، لأن Il

(١) لابل هو أمر كثير الورد في العربية الفصحى ، وهو شائع جدا في القرآن الكريم ، مع الأفعال : أوحى ، وأنزل ، في مثل قوله تعالى : « اتبع ما أوحى إليك من ربك » وقوله عز وجل : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم » ، وغير ذلك كثير .

(٢) في الأصل : « فإذا » تحريف .

(٣) في الأصل : « مفقود » تحريف .

و لا تفيد معنى أصلا ، بل هما علامتان لفظيتان لوقوع الفعل . وقد يوجد في العربية ما هو قريب من : « غُشِيَ عليه » وأمثالها ، وإن لم يكن الفعل مبنيا على ما لم يسم فاعله . مثال ذلك : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(١) و : « لم يُرْعِ القَوْمَ إلا بالرجال » ، فالمسند إليه وإن لم يوجد لفظا ، فقد قام مقامه معنى : (بالله) و (بالرجال) . وكان يمكن أن يقال : « كفى الله شهيدا » و « لم يَرِعِ القَوْمَ إلا الرجال » ، وقيسا على مثل : « اكَتَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » ، و « إذا بالرجال » .

ومن غرائب العربية ، التي تتميز بها ، ليس عن سائر اللغات السامية فقط ، بل عن أكثر اللغات على العموم : إسناد الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان ، نحو :
 إذا ما نَأَمَ لَيْلُ الهَوَجَجِلِ^(٢)
 أى : « إذا نام البطيء والأحمق ليلة » . ومن مثل ذلك : أخذ وصف الزمان بالفعل ، نحو : ﴿ يَوْمَ عاصِفٍ ﴾^(٣) ، وإضافة الفعل إليه ، نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٤) .

[٣ - تركيب الكلمات في داخل الجملة]

القسم الثالث :

إلى هنا تم القسم الثاني من هذا الباب ، ويليه القسم الثالث في : تركيب الكلمات في داخل الجملة .

فأجزاء الجملة البسيطة ، إذا صرفنا نظرنا عن الضمائر ، فبعضها أسماء ، وبعضها أفعال ، فيحصل انقسام بحث تركيب الكلمات في داخل الجملة إلى

(١) سورة النساء ٧٩/٤

(٢) عجز بيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ١٠٧٣/٣ وتامه فيه : « قأت به حوش الجنان مبطنا .. شهدا .. الخ » .

(٣) سورة إبراهيم ١٨/١٤

(٤) سورة سبأ ٣٣/٣٤

موضوعين ، أولهما : توابع الاسم . والثاني : توابع الفعل . ويتوسط بينهما موضوع ثالث هو : توابع الأسماء المشتقة من الفعل ، كالمصادر ، وفاعل ومفعل .. إلى آخر ذلك . ولأن أجزاء الجملة يؤثر بعضها في بعض ، سميناه : الإتياع . ونضم إلى المواضيع الثلاثة المذكورة ، موضوعا رابعا سميناه : الإتياع .

[التعريف]

فتوابع الاسم هي :

أداة التعريف ، والبدل وما يقاربه^(١) ، والصفة ، والمضاف إليه .

أما التعريف فلا نجد في الأكديّة ، ولا في الحبشية ، إذا نظرنا إلى اللغتين المشاهديتين في المستندات الباقية . فإذن هو خاص بثلاث من اللغات السامية ، وهي العبرية ، والآرامية ، والعربية . والأدوات المستعملة في هذه اللغات لتأدية التعريف اثنتان : (hā) في العبرية والآرامية ، مع أنها تلحق بأول الكلمة في العبرية ، وبآخرها في الآرامية ، نحو : hammelek ، أصلها : hāmelek في العبرية ، و malkā أصلها : malkhā في الآرامية . وهي : (ʿal) في العربية .

ومع ذلك ، فقواعد التعريف والتنكير السائدة في اللغات الثلاث ، تتقارب جدا ، وهذا من العجيب ؛ فإنه لو كان التعريف من أصولها المشتركة^(٢) فيها ، بين اللغات السامية الغربية ، لكان من المنتظر أن تكون أداة واحدة في اللغات المذكورة ، وأن يوجد التعريف في اللغة العربية الجنوبية وفي الحبشية أيضا . وربما كان الميل إلى التفريق^(٣) بين المعرف والمنكر ، تشترك فيه كل اللغات السامية الغربية ، قبل افتراقها ، ثم زال من العربية الجنوبية والحبشية ، والعربية الشمالية ابتدعت أداة خاصة بنفسها

(١) في الأصل : « وما يقاربه » تصحيف .

(٢) في الأصل : « المشترك » .

(٣) في الأصل : « التعريف » تحريف .

للتعريف ، والعبرية والآرامية حسب تقاربهما في كثير من جواهر اللغة ، استخدما
العنصر الإشارى القديم : (hā) .

وربما كان الأمر على ضد ذلك ، فلا يكون للغات الثلاث اشتراك تاريخى
حقيقى ، فى التمييز بين التعريف والتنكير أصلا ، بل تتشابه مظهراً فقط ، وكل واحدة
منها تحصلت على قواعد التعريف بخالها ، مستقلة عن غيرها^(١) .

وهذه المسألة من نوع من المسائل ، كثير الوقوع فى مقابلة اللغات ،
وبالأخص اللغات السامية ، له أهمية أساسية ، وذلك أننا كثيرا ما نتردد ونساءل ، إذا
عثرنا على تشابه بين لغتين متقاربتين ، أهو أصلى فيهما ، يرتقى إلى زمان اتحادهما ، قبل
أن تتفارقا ؟ أم هونتيجة تأثير ، أثرته إحداهما على الأخرى ، أم طراً عليهما تغيران
مستقلان ، أحدهما عن الآخر ، انتهاء إلى نتيجة واحدة ، لتساوى الأساسين ، والقوة
المؤثرة فيهما .

ومثال الأول : جل ما ذكرناه من العناصر السامية الأصل ، ووجودها ، وكثرتها
وظهورها ، مما يحملنا على إثبات تقارب اللغات السامية ، وعلى اشتقاقها من أصل
واحد .

ومثال الثانى : أنا نرى اللغة العبرية ، كانت تتأثر بالآرامية فى أشياء كثيرة ، فى
زمان زوالها^(٢) عن ألسنة الناس ، وقيام الآرامية مقامها .

وأمثلة الثالث كثيرة ، وخصوصا بين الآرامية والحبشية ، منها : أنهما لتأدية
المفعول المعرف ، تصلان ضمير الغائب بالفعل ، ويُتليانه المفعول ملحقا بأوله اللام ؛
مثال ذلك فى الآرامية : kablāh leggartā أى : « قَبِلَ المكتوب » ، ومن الحبشية :
azzazkāhū la-ʾAdām أى : « أمرت آدم » ؛ فلا يمكن أن يكون هذا التركيب أصليا ،

(١) انظر كذلك الفصل الخاص بالتعريف والتنكير فى كتابنا : اللغة العبرية ١٤٥ ١٥١

(٢) فى الأصل : « زوالهما » تحريف .

في كلتا اللغتين ، فنراه ينشأ في الآرامية ، في مدى تاريخها الظاهر في مستنداتها ، ولا يمكن أيضا أن تكون إحدى اللغتين أثرت في الأخرى ؛ لأنه لم تكن بينهما علاقة ، يحتمل منها ذلك ؛ فلا بد من نشوء هذا التركيب في اللغتين على حدتهما . والداعي إليه واحد فيهما ، وهو الحاجة إلى التعريف ؛ فإن الآرامية ، وإن كانت لها أداة للتعريف في الأول ، كانت قوتها المعرفة قد زالت وتلاشت ، كما ذكرنا آنفا . والحبشية لا تحوى أداة تعريف أبدا . والوسائط إلى الحصول على المحتاج إليه كانت موجودة في كليهما ، وهى الضمير المتصل الذى من طبيعته أن يكفى عن معرف ، واللام التى كانت تتداخل بين الفعل والمفعول في أحوال ممدودة ، منذ زمان قديم . فهذا مثال ماقلناه من تساوى الأساسين والقوة المؤثرة فيهما .

فأما تطابق العبرية والآرامية والعربية في كثير من قواعد التعريف والتنكير ، فيمكن أن يكون من أصولها المرتقية إلى زمان كونها لغة واحدة ، ويمكن أن يكون من النوع الثالث من التشابهات ، وهو التغييرات المستقلة على خطوط متوازية .

فمن أهم قواعد التعريف في اللغات الثلاث ، أن المضاف إليه المعرف ، يُعرف المضاف ، فلا يمكن إدخال آلة التعريف عليه ، نحو : « بيت الملك » ، أى : البيت للملك ، وهى في العبرية : *bēt hammelek* وفى الآرامية العتيقة : *bēt malkā* . فإذا فرضنا أن هذه القاعدة ليست بأصلية قديمة ، بل حديثة في كل واحدة من اللغات ، وجب علينا أن نبين طريقة إلى فهم نشوئها ، وهى ليست مما لا يحتاج إلى تفسير ، فإننا نراها تضاد قواعد التعريف السائدة في اللغات الغربية ، فمثالنا ترجمته بالفرنسية : *la maison du roi* وبالإنكليزية : *the house of the king* ، فنشاهد آلة التعريف قبل المضاف في كليهما .

وربما أمكننا تبين أصل تلك القاعدة على هذه الطريقة : إن مما تشترك فيه كل اللغات السامية ، وصل الضمائر المجرورة بالاسم ، نحو : « بيتى » ، وهى في الأكديّة *bītī* وفى العبرية : *bēī* وفى الآرامية العتيقة كذلك ، وفى الحبشية : *bēteya* فلما

اخترعوا آلة للتعريف ، لم يروا إدخالها على مثل هذا واجبا ؛ لأنه وإن أمكن أن تشير :
« بيتي » مثلا ، إلى بيت واحد من بيوتى ، فالأقرب إلى (١) الاحتمال ، أنه يعنى بها :
بيت لى معين .

واللغات الغربية ، منها ماهو على مثل هذا ، كالفرنسية والإنكليزية والألمانية ،
فبيتي فيها : mein Haus , my house , ma maison . ومنها ماهو على ضد ذلك ،
كاليونانية أو الطليانية ، فبيتي فيها : la casa mia , he oikia mou بآلة التعريف مع
الضمير .

ثم بعدما ثبت أن « بيتي » وأمثالها ، معناها التعريف ، قاسوا عليها سائر
المضافات المعرّفة ، بخلاف اللغات الغربية . ومهما كان أصل التعريف فى العربية ، فلا
شك أنها وضعت له بعض القواعد الجديدة ، وقيدته أكثر مما قيدته اللغتان الأخريان ،
يعنى : العبرية والآرامية .

من ذلك أنها شددت معنى التنكير ، حتى إنه يعبر فى المفرد عن الوحدة ؛ نحو
« من غير وجه » ، أى من غير وجه واحد . والجمع المنكر قد يعبر به عن التعدد ؛ نحو
« مكثوا أياما » ، أى : أياما متعددة . وقد يوجد مثلها فى العبرية أيضا ؛ نحو : yāmīm
أى : عدد من الأيام : šānīm أى : عدد من السنين .

ومن ذلك : إثبات درجة بين التعريف والتنكير ، ووضع القواعد لها ؛ وهى
أنواع ، أحدها : تعريف الجنس ، بخلاف تعريف العهد ، نحو : « الرجل خير من
المرأة » معناه : الجنس المسمى برجل . وكثيرا ما يقرب ذلك من التنكير ؛ فيكون
معناه : أى ما كان من الجنس .

وخصصوا الأسماء المعرّفة جنسا ، بوصفها بالجمل الوصفية غير الموصولة ،
نحو : « إنك المرء نرجوه » ، فهى نتوسطة بين : « إنك المرء الذى نرجوه » ؛ فيكون هو

(١) فى الأصل : « فالأقرب من » ا

رجلا معروفا بعينه ، وبين : « إنك امرؤ نرجوه » فالمعنى مبهم تماما .

ونوع آخر من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير : إضافة مضاف إلى مضاف إليه معرف ، إضافة غير حقيقية ، نحو : « حسن الوجه » و « طالب الثأر » .
وخصصوا مثل هذا بدخول لام التعريف على المضاف ؛ فقالوا « الرجل الحسن الوجه » و « الطالب الثأر » .

ونوع ثالث من ذلك : إضافة بعض الكلمات المبهمة ، إلى المعرف ؛ فتبقى منكرة مع ذلك ، نحو : « بعضهم » أى : واحد أو عدّة منهم . والعربية مداومة الرعاية للتعريف والتنكير فى تأليف الجملة ، تفرق بذلك بين أجزائها . فالفاعل والمبتدأ معرفان والخبر والحال منكران ، إلى غير ذلك ، وإن وجد شواذ من هذه القواعد ، فلها قواعد أخرى .

[البدل والتوكيد والوصف والتمييز]

أما البدل والتوكيد والوصف ، فأكثر خصائصها سامى الأصل ، لا تختص به العربية . ومما يجب الالتفاف إليه : التمييز وما يقاربه ، فكثيرا ما نجد الاسم التابع لغيره منصوبا ؛ من ذلك : النصب بعد الأعداد ، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ؛ نحو : « عشرون رجلا » ، وكذلك : « كم رجلا عندك ؟ » و ﴿ فلن يُقْبَل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾^(١) . ومن ذلك : التمييز التابع للوصف ، وخصوصا للمفضل منه ؛ نحو : « هو رفيع قدرأ » و « أنت أعلى منزلة من غيرك » . وقد تقاس على ذلك الأفعال نحو : « طَبَّ نفسا » و « جرى دماً » . ومن ذلك : « أنتم المؤمنين » ، و ﴿ امرأته حَمَّالَةَ الحطب ﴾^(٢) .

وكل هذا ومثله ، يكاد يكون خاصا بالعربية ، لا نجد له إلا آثارا قليلة فى سائر

(١) سورة آل عمران ٩١/٣

(٢) سورة المسد ٤/١١١ وهذان المثالان ليسا من التمييز فى شىء ، فهما منصوبان بإضمار فعل على

الاختصاص ، أو القطع للمدح أو الذم .

اللغات السامية ، منها أنه يحتمل أن يكون المعدود في العبرية ، في مثل : $\text{arbā}^{\text{c}} \text{īm}$ yōm تقديره النصب ، كما هو الحال في العربية في : « أربعون يوماً » . ومنها في العبرية : $\text{kabbōr mē}^{\text{c}} \text{abīkā yānīm}$ أى : أكبر من أهلك أياما . و yāmīm هنا لا يحتمل أن تكون جرا ، لتداخل الكلمة قبلها ، فلزم أن تكون نصبا . والأرجح أنه وإن لم نجد أكثر التركيبات ؛ فقد قال النحويون إن : « أنتم المؤمنون » تقديرها : أنتم أعني المؤمنون . وربما كان هذا صحيحا ، أو قريبا من الصحيح . وعلى كل حال ، فأصل النصب في هذه ، غير أصله في النوعين الأولين . ومما يشير إلى ذلك ، أن المنصوب معرف في مثل : « أنتم المؤمنون » وهو منكر في مثل : « عشرون رجلا » و « رفيع قدراً » . والتنكير يقرب النصب فيهما من نصب الحال ، ونصب خبر (كان) وأخواتها ، ونصب ما يماثلهما من توابع الفعل ؛ فنرى المنصوب منكرا في كل ذلك أيضا ، فيحتمل أن يتعلق النصب المنكر في توابع الأسماء ، به في توابع الأفعال ، وإن لم يمكننا تبين طبيعة العلاقة بينهما .

ومن خصائص الوصف ، التي تستحق الاطلاع عليها : وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به ، يذكر بعد الصفة^(١) ؛ نحو : « مررت برجل كثير أعداؤه » ؛ فوصف الرجل بصفة شيء مربوط به ، وهو : « الأعداء » الذين صفتهم الكثرة . والأصح أن النسبة بين « كثير » و « الأعداء » ليست بوصفية ، بل إسنادية ، فصفة الرجل هي كون أعدائه كثير . والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين ، أسند أحدهما إلى الآخر ، هي الجملة الوصفية ، وكان يمكن استعمالها في مثالنا ، ويكون إذن : « مررت برجل أعداؤه كثير » ، فيحتمل أن يكون الخبر قد قدم ، فصارت : « برجل كثير أعداؤه » ، ثم أتبعوا كلمة : « كثير » الاسم السابق لها ، كأنها وصفها فأصبحت : « برجل كثير أعداؤه » . فهذا أصل واحد للتركيب المذكور .

وربما كان له أصل^(٢) آخر معه ، وذلك أنه كثيرا ما يكون الكلام مبهما ،

(١) وهو ما يسميه نحاة العربية : « النعت السببي » .

(٢) في الأصل : « أصلا » وهو خطأ .

وحتى مخطئا في الأول ، ثم يستدرك أو يصحح ، ومثاله في العربية : بدل الاشتغال والغلط ؛ نحو : « أعجبنى عمرو حسنه وأدبه وعلمه » و « مررت برجل حمار » أى : لا برجل ، بل بحمار . فمن ذلك قولى : « رأيت رجلا حسنا » ثم استدركت بقولى : « وجهه » أى : وليس الحسنُ هو الرجل كله ، بل وجهه ، فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثانى للتركيب المذكور .

وفى مثل : « الكُتِبَ الآتَى ذِكْرُهَا » ، كان المنتظر - إذا صدرنا عن الأصل الأول - أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « ذكرها » لكونها خبرا لها ، فتكون منكورة مذكورة مرفوعة . وإذا صدرنا عن الأصل الثانى ، انتظرنا أن تُتبع كلمة : « الآتى » كلمة : « الكتب » ؛ لكونها وصفا لها ؛ فتكون معرفة مؤنثة منصوبة ، فهى فى الحقيقة بين الاثنين : معرفة مذكورة منصوبة ؛ فنرى من ذلك أن أصل التركيب أصلا ، وأن للوصف وجهان ؛ فيكون وصفا للاسم السابق له ، وخبرا للاسم التالى له .

ويجوز جعل مثل هذا الوصف اسما موصوفا ، كسائر الأوصاف ، فكما يجوز أن أقول : « الحسن » أعنى : الرجل الحسن ، كذلك يجوز أن أقول : ﴿ المؤلفَة قلوبهم ﴾^(١) أى : الرجال المؤلفَة قلوبهم . والتركيب المذكور كثير فى الاسم المفعول ، وليس له مسند إليه ، نحو : « الرجل المغشى عليه » و « المرأة المغشى عليها » ، من : غُشِيَ عليه وعليها ، وقد ذكرنا ذلك . فالتركيبات التى من هذا الجنس ، تساوى الأوصاف ، فقد تستعمل خبرا نحو : « هو مغشى عليه » و « هى مغشى عليها » و « كان مرحولا إليه » من : يُرْحَل إليه . أو اسما موصوفا ، فتعرف بالألف واللام ؛ نحو : « نلت المرغوب عنه لا المرغوب فيه » .

وقد توجد فى العربية أمثله أخرى لجزء من الجملة ، له وجهان ، منها : « أرى السيفَ سُتْسَلَّ » ؛ فالسيف منصوبة لأنها مفعول : « أرى » ، ومع ذلك أسند إليها

(١) سورة التوبة ٦٠/٩

كلمة : « ستسل » ، وكان يمكن أن يقول : « أرى أن السيوف ستسل » .

[الإضافة]

والإضافة سامية الأصل . وقد ذكرنا أن المضاف لم يكن معربا في الزمان القديم وأن عدم إدخال أداة التعريف عليه ، مما تشترك فيه العربية مع العبرية والآرامية . والإضافة قد توازن الإبدال أو التأكيد في بعض الأحوال ؛ منها : أنه يمكننا أن نقول : « ثوبٌ حريرٌ » أو : « ثوبٌ حريرٌ » ، ويمكن أن يقال : « ثوبٌ من حريرٍ » أيضا . ومن ذلك : « ثلاثة رجال » أو : « رجالٌ ثلاثة » .

ومن ذلك : أن (الكُلُّ) ، ومثلها : (النفس) ، ونحوهما^(١) ، قد تضاف إلى الاسم ، وقد تبدل منه باتصال ضمير راجع إليه ؛ مثال ذلك : « كل الناس » أو « الناس كلهم » ، و « كلتا الحالتين » أو « الحالتان كلتاهما » و « نفس الأمر » أو « الأمر نفسه » .

و « كل » سامية الأصل ، على اختلاف معانيها ؛ ف (كل شيء) مثلا ، يقابلها في العبرية : kol dābār منكرة ، في معنى : كل واحد من الأشياء ، و (كل الأشياء) يقابلها : kol haddbārīm معرفة ، في معنى : جميع الأشياء .

و « النفس » تستعمل في الآرامية مبدلة فقط ؛ نحو : hū napšā أي : هو نفسه . وهي في العبرية لا توجد ، لامبدلة ولا مضافة إلى الأسماء ، وإنما تضاف إلى الضمائر ، نحو : wayyehābēhū knāpsō أي : فأحبه كنفسه ، يعنى : كمحبته لنفسه . وتقارب « النفس » في العربية : « العين » ، وهي تضاف أكثر مما تبدل ، نحو : « عين الأمر » . وقد تؤخر مع إلحاق الباء ؛ نحو : « الأمر بعينه » ، وهي في هذا المعنى خاصة بالعربية . ويوجد في سائر اللغات السامية ، أسماء آخر مرادفة لها ، نحو : « الرأس » ، أو : knōmā في السريانية ، ومعناها : الشخص .

(١) في الأصل : « ومثلها » .

وضد « الكَلِّ » هو : « البعض »^(١) . وتركيباتها متنوعة في العربية ، يوازن بعضها تركيبات الكل ، ولا نظير لها في سائر اللغات السامية . ومما يماثلها من جهة كثرة الإضافة إلى غيره ، وعدم التعرف بالإضافة إلى المعرف : « مثل » ومايرادفها . وليس لسائر اللغات السامية اسم في هذا المعنى ، بل تكتفى بالكاف .

ومنه : « غير » ، وهي مما اخترعته اللغة العربية ، مبينة في ذلك مزيتها وطبيعتها ، فإننا نرى : « غير » متنوعة المعاني والوظائف ، واسعة العمل ، وهي مع ذلك مضبوطة بالقواعد ، التي لاتدع مجالاً للتردد في طريقة تركيبها مع غيرها ، ولا فيما تفيده في أى موضع كان .

ومن ذلك : « ذو » و « صاحب » . ويقابل : « الصاحب » في سائر اللغات السامية ، بعض الأسماء ؛ نحو : *bā'al habbayit* في العبرية ، أى : صاحب البيت . وليس لها عنصر إشارى في هذا المعنى ، غير أن اسم الموصول : « الذى » ، أصله اسم من أسماء الإشارة ، قد يقارب : « ذو » في الإضافة إلى الأسماء ؛ مثال ذلك من الآرامية^(٢) : *bēt ginzayyā dī malkā* أى : بيت الخزان ذو الملك ، يعنى : الذى للملك . ومن الحبشية *haṭī'at za-ḥezb* أى : الخطيئة ذات القوم ، يعنى : خطيئة القوم .

والفرق بين العربية وبين الآرامية والحبشية : أن (*dī*) ، (*za*) هما اسما الموصول العاديان الخاصان باللغتين ، فلا تقابلان : (ذو) العربية ، التي لامعنى لها غير معنى : الصاحب^(٣) . ف (*dī*) الآرامية العتيقة - وهي : (*d*) في السريانية - و (*za*) في

(١) بعد علماء اللغة العرب إدخال (ال) على (كل) و (بعض) من اللحن . وفى لسان العرب (كلل) ١١٠/١٤ : « وكل وبعض معرفتان . ولم يجيء عن العرب بالألف واللام ! »

(٢) أى آرامية العهد القديم . والنص من سفر عزرا ١٧/٥

(٣) هى اسم موصول كذلك فى لهجة طيء العربية القديمة . انظر : لسان العرب (الألف اللينة)

٣٤٨/٢٠ وشرح الحماسة للمرروق ٥٩١/٢ والأزمية للهروى ٣٠٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٠٥/٢

الحبشية ، علامتان للإضافة ، ومثلها كثير في اللغات السامية ، وفي اللهجات العربية الدارجة (١) .

والعربية الفصيحة ، لما فيها من الإعراب الدال على كل أحوال الاسم ، دلالة غير مشتبهة ، لاحتياج إلى علامات خاصة بالإضافة .

وقد تستعمل بعض اللغات السامية ، بعض أسماء القرابة ، في معنى قريب من معنى (ذو) أو (صاحب) . وأكثرها استعمالاً في هذا المعنى : (ابن) و (بنت) نحو : « ابن السبيل » و « بنات الدهر » أي : المصائب . و « ابن ثلاثين سنة » . ويطابقها في العبرية : ben šlōšim šanā والسريانية تتعدى في ذلك إلى مثل : bar yawmā أي : ابن يومه ، يعنى : في ذلك اليوم بعينه . ومثل ذلك : « أهل القرآن » و « أهل السنة » . وقد يقع (الأخ) و (الأخت) في مثل ذلك ، نحو : « أخو الخير » و « إخوان الصفاء » . وليس لذلك نظير في غير العربية .

ومن غريب الإضافة : إضافة الاسم إلى الصفة وبالعكس . مثال الأول : « سورة الفاتحة » و « دار الآخرة » و « بيت المقدس » . ولكلها سبب ، أما « سورة الفاتحة » فالفاتحة قائمة مقام الاسم الموصوف ، وهى اسم علم لأم الكتاب ، فالإضافة في : « سورة الفاتحة » كالإضافة في : « مدينة بغداد » ، و « دار الآخرة » تقديراً : « دار الحياة الآخرة » ، فقام الوصف مقام الموصوف . و « بيت المقدس » ، أصلها : « البيت المقدس » ، ثم حذفوا أداة التعريف في الكلمة الأولى ، ثم ضلوا في التركيب ، فظنوه إضافة ، وهو في الحقيقة وصف . ومثله كثير في العربية المتوسطة بين الفصيحة والدارجة .

والثاني ، أى إضافة الوصف إلى الاسم ، أنواع منها مثل : « حسن الوجه » .

(١) مثل : « بتاع » المصرية ، و « تبع » السورية ، و « حق » السعودية ، و « مان » العرافيه ، و « ديا » المغربية ، وغير ذلك .

وفائدة الإضافة هنا ، تخصيص المعنى ، فالحسن يرجع إلى الوجه فقط ، لا إلى غيره . ونرى المضاف إليه في هذا التركيب دائما معرفا في العربية ، تعريف جنس ، ولا يعرف في غيرها ؛ مثاله في العربية : $y\bar{p}at\ t\bar{o}^3\ ar$ أى : حسنة الصورة ؛ فيذكرنا ذلك بما تكلمنا عنه في مثل : « رفيع قدرا » منكرة ، غير أن : $t\bar{o}^3\ ar$ في المثال العبرى مجرور لا منصوب . ونعرف ذلك من الكلمة السابقة لها ، وهى : $y\bar{p}at$ ، فهى مضافة هنا ، ولو كانت غير مضافة ، لكانت : $y\bar{a}p\bar{a}$ ، فللمضاف في العبرية شكل خاص به .

فيظهر أن إضافة الوصف ، إلى اسم يخصص معناه ، سامية الأصل . غير أن العربية عرّفت المضاف إليه ، وهو منكر في الأصل . والتعريف - كما قلنا - تعريف الجنس ؛ ولذلك لا يعرف المضاف إليه المُعرّف المضاف ، فيمكن وصف المنكر بمثل : حسن الوجه ، نحو : « رجل حسن الوجه » . ويمكن تعريفها بالألف واللام نحو : « الرجل الحسن الوجه » .

والجر في كل هذا هو الأصل ؛ لأنه خاص بتركيبات الأسماء غير البدلية والوصفية ، بخلاف النصب الذى هو خاص بعمل الأفعال في الأسماء ؛ فمثل : « رفيع قدراً » أبعد عن الأصل من : « حسن الوجه » .

والنسبة المعنوية بين الكلمتين ، في مثل : « حسن الوجه » إسنادية ؛ لأن المعنى هو أن وجهه حسن ؛ وذلك يذكرنا بما في مثل : « رجل كثير أعداؤه » في الوصف بالإسناد ، فنجد في العربية ثلاثة تركيبات ، تكاد أن تكون مترادفة : « رجل حسن الوجه » و « رجل حسن وجهاً » و « رجل حسن وجهه » ، غير أن بينها اختلافات يسيرة في المعنى وفي الاستعمال .

ومن إضافة الوصف إلى الاسم : « أفضل الرجال » و « أفضل رجل » و « عزيز كتابكم » وما يماثلها ، فرُفِع الوصف في كل هذا ، إلى درجة الأسماء الموصوفة ، كأنه يقال : « الشيء العزيز من كتابكم » إلى آخره . وذلك مايفرق هذا النوع عن النوع السابق ، فإن الوصف في مثل : « حسن الوجه » يبقى وصفا

لا يُخالط معناه شيء غير الوصفية^(١) .

ومثل : « أفضل الرجال » كثير في اللغات السامية ، غير أنها تستعمل الوصف العادي ؛ لأنه لا يكون فيها صيغة خاصة بالترفضيل . مثال ذلك من العبرية : *q̄tōn bānāw* أى : أصغر بنيه . وبخلاف ذلك ، فإضافة الوصف إلى مفرد منكر ، كـ « أفضل رجل » ، خاصة بالعربية ؛ فكروا المضاف إليه بدل تعريفه ، فأشاروا بذلك إلى أن الرجل ليس بالأفضل ، الذى لأفضل منه بين الرجال البتة ، بل واحد من الأفاضل^(٢) . وأفردوا المضاف إليه بدل جمعه ؛ لأنهم لو قالوا : « أفضل رجال » ، لكان المعنى : الأفضل الذى لأفضل منه بين بعض الناس . وهذا غير المراد ، فالإضافة فى : « أفضل رجل » ، قريبة منها فى : « مدينة بغداد » ومثلها ، أى تبينية ، فكما أن « مدينة بغداد » معناها : المدينة التى هى بغداد ، فكذلك : « أفضل رجل » معناها : فضل كثير الفضل هو رجلٌ . والإضافة فى : « أفضل الرجال » تخالف تلك ، فهى إضافة البعض إلى الكل . فينتج من الفرق بين طبيعة الإضافة بين العبارتين ، فرق زائد على ماينتج من تنكير « الرجل » وإفراده ، فى : « أفضل رجل » ؛ وذلك أن معنى « أفضل رجل » ، لا يكاد يزيد على : « رجل فاضل جدا » .

ومن أحوال الإضافة : حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو كثير فى العربية ؛ نحو : « صلى الفجر » . ومنه فى العبرية : *tāmīd* أى : دوام وبقاء ، فى معنى : الأضحية الدائمة ، بدل : *ōlat tāmīd* أى : أضحية دوام .

والأسماء المتعلقة بالأفعال :

يعنى : المصادر ، وفاعل وأخواتها - حافظت فى العربية على كثير من عمل

(١) فى الأصل : « من الوصفية » تحريف .

(٢) لست أدري من أين أتى المؤلف بهذا الفهم ، فالعبارة تعنى التفضيل على أى واحد وليس مجرد

الأفعال ؛ منه : رفع الفاعل في مثل : « مَنَعَ النَّاسَ مِنْ مَخَاطِبَتِهِ أَحَدٌ بِسَيِّدِنَا » .
 ونصب المفعول ، في مثل : ﴿ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا ﴾^(١) أو : « بَكَى
 لَضَرْبِ الْمُؤَدِّبِ إِيَّاهُ » . وفي : ﴿ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٢) و ﴿ مَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ ﴾^(٣)
 ونصب المفعول الثاني ، في مثل : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكْنًا ﴾^(٤) . ويوجد مثل ذلك في
 بعض سائر اللغات السامية أيضا ، غير أنها لم تضع لإعمال الأسماء المتعلقة بالأفعال
 عمل الأسماء أو الأفعال ، قواعد ثابتة ، كالتى نراها في العربية . ومن العمل الفعلى في
 العبرية : نصب مفعول المصدر ، في مثل : *ihāmīt 'et Dāwīd*^(٥) أى : يقتل داود .
 و (*'et*) للنصب في العبرية ، أو : *'et kol zōt 'elōhīm 'ahrē hōdīya*^(٦)
 أى : بعد تعليم الله إياك كل هذا ، بمفعولين بعد المصدر . ونصب مفعول فاعل ، في
 مثل : *hā 'anāšīm hāmbakšīm 'et napšēkā*^(٧) أى : الناس الطالبون نفسك ،
 يعنى حياتك . ورفع الفاعل هو أحد التركيبات الأولية المطلقة ، التى حافظ عليها
 بعض اللغات السامية ، أكثر مما نشاهد في العربية . مثال ذلك من العبرية : *hakkōt*
'ō 'otō kol mōš^(٨) أى : ضربة كل واجديه ، يعنى : ضرب كل من يجده إياه .
 أو : *lānus šāmmā rōšeyaḥ*^(٩) أى : لهرب هناك قاتل ، يعنى : ليهرب القاتل هناك .
 وقد تعمل صفة الفاعل في العربية ، النصب للمبالغة في تنكيرها ، نحو قراءة

(١) سورة البلد ١٤/٩٠ - ١٥

(٢) سورة النساء ١٦٢/٤

(٣) سورة البقرة ١٤٥/٢

(٤) سورة الأنعام ٩٦/٦ وهى قراءة ماعدا الكوفيين من القراء السبعة . انظر : التيسير ١٠٥

(٥) صمويل الأول ١/١٩

(٦) التكوين ٣٩/٤١

(٧) الخروج ١٩/٤

(٨) التكوين ١٥/٤

(٩) التثنية ٤٢/٤

بعضهم : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١) ، بدل قراءة العامة : « ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » وهى منكورة فى هذه القراءة أيضا ؛ لأنهم عدوا إضافة (فاعل) إلى مفعوله من الإضافة غير الحقيقية^(٢) ؛ ولذلك أجازوا تعريف الفاعل المضاف إلى المفعول المعرف بالألف واللام نحو :

الواهبُ المائة الهجانِ (٣)
ومثل ذلك نادر .

وقد خصصت الأسماء المتعلقة بالأفعال ، بعمل تفارق به الاسماء والأفعال جميعا ، حسب موقعها^(٤) بين هذه وبين تلك ، وهو : (مِنْ) للفاعل ، و(اللام) للمفعول ، نحو : « ما أواعدهم إلا مخادعةً مِنِّي » و « قال ذلك إكراما له » ، و ﴿ما كننا للغيب حافظين﴾^(٥) . و (مِنْ) للفاعل ، قد توجد فى بعض اللغات السامية ، مع صيغة مالم يسم فاعله ، إذا سمى فاعلها ، بخلاف اسمها ومعناها الأصلى . مثال ذلك من الحبشية : em malā 'ekt tessaggad أى : من الملائكة تتسجد ، يعنى : يسجد الملائكة لك . واللام للمفعول كثير فى العبرية والآرامية ، وخصوصا فى الحبشية ؛ مثال ذلك : wa-la-ḥedān tegazerū أى : فاخترتوا الولد .

ومثل هذا نادر جدا فى العربية ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾^(٦) واقتصرت (اللام) للمفعول فى العربية غالبا ، على مفعول المصدر ، وفاعل وأخواتها ، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات ، التى يجوز فيها استعمال اللام .

(١) سورة آل عمران ١٨٥/٣ وهى قراءة اليزيدى . انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٢٣

(٢) فى الأصل : « الغير الحقيقية » .

(٣) صدر بيت للأعشى فى كتاب سيبويه ٩٤/١ وتمامه فيه : « وعبدها .. غوداً تُزجى بينها أطفالها » .

(٤) فى الأصل : « موقفها » تحريف .

(٥) سورة يوسف ٨١/١٢

(٦) سورة يوسف ٤٣/١٢

ومن خصائص العربية ، أنها قد تُعمل بعض الأوصاف المتعلقة بالعمل ، غير (فاعل) وأخواتها ، عمل (فاعل) أيضا . ونادرا ما ينصب مفعولها نحو : « إن الله سميع دعاء من دعاه » ، وكثيرا ما تدخل عليه اللام ؛ نحو : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾^(١) أو : « أمقتُ الناس للشرع » .

وأما توابع الفعل ، فتُنصب مفعولا كانت ، أو حالا ، أو خبرا ، أو ظرفا ، أو غير ذلك ، إلا ما تدخل بينه وبين الفعل حرف من الحروف الجارة . وأكثر ذلك سامى الأصل ؛ فالنصب هو عمل الفعل ، كما أن الجر هو عمل الاسم . وللعربية قليل من الخصائص في هذا الباب ، فالنصب ظاهر في العربية ، يُظهره الإعراب ، كما يظهره للرفع والجر ، بل إظهاراً أبين من إظهاره لهما ، فإننا نرى الرفع والجر يحذف إعرابهما في الوقف ، والفتحة الانتهائية في النصب ، إذا كان [الاسم] منكرا ، لم تحذف بل تمدد ، وذلك يدل على أنها ممدودة في الأصل .

ونجدها كذلك في العبرية في بعض الأحوال ، نحو : baytā أي : بيتاً ، يعنى : في البيت ، وإلى البيت ؛ فحذف الإعراب في العبرية ، ولم يبق منه إلا الفتحة في النصب ، وهي تقتصر على الظرفية ، دون المفعولية والخبرية ؛ ولذلك احتاجت العبرية في بعض الأحوال ، إلى علامة في المفعولية غير الإعراب ، وهي : (et) المذكورة ، وتدخل على المفعول المعرف ؛ نحو : wayyar² elōhīm² et hā² or kī tōb² أي : فرأى الله النور أنه حسن ، يعنى : فوجد أنه حسن .

ويقابل (et) في الآرامية العتيقة : (yāt) وفي العربية : (إيّا) وهما لا تدخلان إلا على الضمائر المتصلة ، نحو : mannītā yāthōn^(٢) أي : عَيَّنْتَهُمْ . ومن العربية : ﴿ إياك نعبد ﴾^(٣) . والآرامية في غير الضمائر تستعمل اللام علامة للمفعولية ، وإذا

(١) سورة المائدة ٤٢/٥

(٢) سفر دانيال ١٢/٣

(٣) سورة الفاتحة ٥/١

كان المفعول معرفاً ، تشير إليه بضمير متصل بالفعل ، يتبعه المفعول نفسه ؛ نحو :
 kabblāh leggartā أي : قبله للمكتوب ، يعنى : تقبل المكتوب ، وقد ذكرنا ذلك
 آنفاً . والعربية لا تعرف مثل هذا أبداً^(١) ، بل تكتفى بالإعراب في الإشارة إلى
 المفعولية .

والعربية كثيرة الاستعمال للنصب في الحال ، وفي خبر (كان) وأخواتها . وخبر
 الفعل [كان] حال في الأصل ؛ فإن قولى : « كان تاجراً » ، أصل معناه : عاش وهو
 تاجر . والحال ، وخبر الأفعال المطابقة لكان وأخواتها ، كثير في غير اللغة العربية
 أيضاً ، إلا أنها بما فيها من ظهور النصب ، ومن التباين بين المعرفة والنكرة ، تمكنت
 من إفادة المعاني المتنوعة ، بواسطة الحال وخبر الفعل ، وتمكنت من تفريق بعضها عن
 بعض وعن غيرها . والقواعد المؤدية إلى ذلك معلومة .

ومن الغريب أن العربية مع كل ذلك ، ومع ميلها إلى التحديد والتقييد ، لم
 تتحصل على إلغاء التباس صاحب الحال ، الناشئ من وجود أسماء أو ضمائر غير
 واحد في بعض الجمل ، فلا يظهر إذن أيها هو صاحب الحال . مثال ذلك أنه إذا
 قلت : « لقيته راكباً » ، لا يمكن السامع معرفة : هل أنا كنت راكباً ، وقت مالمقيته ، أم
 هل كان هو الراكب ؟ .

ومما يوافق مزية العربية ، الدافعة لها إلى استعمال التركيبات الظرفية والعبارات
 الصناعية ، أنها استفادت من هذا الإبهام ، في مثل : « لقيته مُصْعِداً منحدراً » أي :
 وأنا مصعد وهو منحدر ، أو بالعكس^(٢) وفي مثل :

(١) توجد مثل هذه الظاهرة في بعض اللهجات الحديثة ؛ كقولهم في سوريا والعراق مثلاً : « شفته
 لاخوى » .

(٢) ليس الأمر كما يذكر المؤلف ، بل نص النحاة على أنه « عند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى مائليق
 به . وعند عدم ظهوره ، يجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين » . انظر : شرح ابن عقيل

متى ما تَلَقَيْتَنِي فَرْدَيْنِ (١)
 أى : ونحن فردان .

ومما تنفرد به العربية من هذا الباب : كثرة وقوع المصادر حالا ؛ نحو :
 « أخذت ذلك منه سمعا » أى : سامعا ، أو مثل (٢) : « صار إلى الإسلام طوعا
 أو كرها » أى : طائعا أو كارها .

ومن مسائل عمل الأفعال : عملها العائد إلى فاعلها . ولذلك في اللغات
 السامية ثلاثة أنواع من العبارة ، أولها : صيغ من صيغ الفعل خاصة بهذه الخدمة ، نحو
 « انتحر » أى : نحر نفسه ، فالفاعل في هذا المثال ، هو عين المفعول ، ومثله نادر .
 وأكثره وجودا أن الفاعل يكون المفعول له أو به ، إلى غير ذلك ، نحو : « اكتسب » أى
 كسب لنفسه .

والعبارة الثانية : هى وصل الضمير بالفعل . مثاله من العبرية : *al tappīlkā*
bikhālā (٣) أى : لا تُنْزِلْكَ في الجماعة ، يعنى : لا تنزل قدرك . وهذا نادر جدا ، ولا
 يوجد في العربية إلا مع أفعال القلوب ، نحو : ﴿إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خِمْرًا﴾ (٤) ، أو :
 « كيف تجِدُّكَ ؟ » ، ولا يجوز مثل هذا في غير العربية .

والعبارة الثالثة هى المألوفة ، وهى التعويض عن الفاعل باسم الفعل (!) نحو :
 ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (٥) ، فاتصل بالنفس الضمير العائد إلى
 الفاعل ، وإذا كان الفاعل ليس مفعولا ، بل أضيف إليه جار ، يمكن أن يوصل

(١) في الأصل : « تلقاني » تحريف . وهو صدر بيت لعنترة العبسي ، في شرح شواهد الشافية ٥٠٥/٤
 وتمامه فيه : « ترحف : روائف ألتيك وتستطارا » .

(٢) في الأصل : « أو من » تحريف .

(٣) انظر كتاب بروكلمان : Brockelmann, Grundriss II 327

(٤) سورة يوسف ٣٦/١٢

(٥) سورة الطلاق ١/٦٥

بالجار ضمير عائد إلى الفاعل ؛ نحو : « دعاه إليه » . وإدخال النفس بينهما أكثر استعمالاً ؛ نحو : « دعاه إلى نفسه » .

[جروف الجر وأدواته]

وأما الحروف الجارة العربية ، فكثير منها سامى الأصل ، أو سنامى غرنى على الأقل ، مع أن بعضها تغير تغيراً يسيراً . مثال ذلك أن اللام كسرت مع الأسماء ، على قياس الباء ؛ نحو : « للبيت » كـ « بالبيت » . وكانت فى الأصل مفتوحة ، وهى كذلك فى العبرية والحبشية ، نحو : *la-rōb* أى : لرب ، يعنى كثيراً ، و : *La-medr* أى للأرض . وبقيت الفتحة سالمة ، عند وصل الضمائر باللام ، نحو : « لكم » ، يطابقها فى العبرية : *lakem* وفى الحبشية : *lakemū* .

ونقلت العربية ، ومعها الحبشية ، واحداً من الحروف الجارة القديمة ، وهو : *aday* وهى فى الأكديّة : *adi* وفى العبرية : *ad* وفى الآرامية مع إلحاق (ما) الزائدة : *dammā* ، فتنوب عنها فى العربية : (حتى) .

وزادت العربية على الحروف الجارة القديمة [حروفاً] جديدة كثيرة ، منها : (فى) علاوة على (الباء) . ومنها : (عن) علاوة على : (من) السامية الأصلية . ومن ذلك أن (im) العبرية ، يحاذيها فى العربية جارّان وهما : (مع) المطابقة لـ (im) نفسها . و (عند) المطابقة لفظاً لـ (immādī) العبرية ، أى : معى . وقد ذكرنا أصلهما .

فصارت (الباء) تدل على الالتصاق ، كقولى : « به داء » ، و الاستعانة كقولى « كتبت بالقلم » ، والمصاحبة ؛ نحو : « اشترى الفرس بسرجه ولجامه » . و(فى) تدل على المكان ؛ نحو : « فى البيت » ، وهى فى الحبشية : *babēt* . وفى العبرية : *babbaytā* . وفى الآرامية *bbaytā* . و [يدل على المكان] بالباء أيضاً .

وكذا صارت (من) تشير إلى ابتداء الغاية ؛ كقولى : « سرت من البصرة » ،

والتبعيض ؛ نحو : « أخذت من الدراهم » ، والتبيين ، نحو : ﴿ فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان ﴾^(١) .

و(عن) تشير إلى البعد ؛ نحو : « بعيد عن البيت » ، وهى فى الحبشية ba'īd ، وفي العربية : rāḥōk min habbayit ، وفي الآرامية : maḇ'dā men baytā ، كلها بمن ؛ فنتج من هذه العلاوات أن العربية تمكنت من توزيع وظائف الباء مثلا ، على جارّين ، هما : (الباء) و (فى) ، فحصل من ذلك تخصص موافق لطبيعة العربية . وقد ابتدعت العربية عددا كبيرا من الأدوات الجارة ، وأكثرها على قياس : (تحت) ، وهى نفسها سامية الأصل ، أو سامية غربية ، يقابلها فى العربية tāḥat وفى الآرامية : thēt أو thōt وفى الحبشية : tāhtā . ومما قيس عليها فى العربية : دون ، [و] فوق ، وبَعَدَ ، وَقَبْلَ ، وأمام ، ووراء ، وقَدَّمَ^(٢) ، وإزاء ، وجِذَاء ، وغيرها . واخترعت العربية غير هذا القياس : لَدَى ، وَلَدُنْ ، وحتى .

ومما اختلفت به العربية ، من ضروب استعمال أدوات الجر : الباء لتعدية أفعال التحرك والانتقال من موضع إلى موضع ؛ نحو : « جئت به » أى : أجأته ، و : « أتيت به » أى : آتيته . وأصل المعنى أنى جئت بصحبته ، وحثنا معا . ومن ذلك : (من) عند أفعال القرب ، نحو : « قرب منه » و « دنامنه » . ويتلوها مثلا فى العربية : (اللام) أو (el) أى : إلى .

ومنه : إدخال (من) بعد : (ما) و (إن) النافيين ، نحو : ﴿ ما لهم من ناصرين ﴾^(٣) ، فهى هنا داخله على المبتدأ ، و « ماجاءنى من أحد » ، فهى داخله على الفاعل ، و ﴿ ما جَعَلَ اللهُ لرجل من قلبين فى جَوْفِهِ ﴾^(٤) ، فهى هنا داخله على المفعول .

(١) سورة الحج ٢٢/٣٠

(٢) فى الأصل : « وقبل » وقد تقدمت . ولعل العوَاب ما أثبتناه !

(٣) سورة آل عمران ٢٢/٣

(٤) سورة الأحزاب ٤/٣٣

ومنه : تضاد معنى الفعل ، عند تضاد الجارين التاليين له ، نحو : « رغب في الشيء » أى : اشتهاه ، و « رغب عن الشيء » أى : كرهه .

ومنه : أن العربية كثيرة الإيجاز فى استعمال الحروف الجارة . والإيجاز من علامات العربية المميزة لها ، تميزا ظاهرا عن غيرها . من ذلك .

... .. فإني لست منك ولست مِنِّي (١)

أى لا علاقة بينى وبينك ، و « كساه عن العُرى » ، أى : كساه فلم يبق عاريا ، و « عفا عن قدرة » ، أى : عفا مع أن له القدرة على العذاب ، و « بأبى أنت » ، أى : قدرك عندى قدر أبى ، و « كأنى (٢) بك تخادعنى » ، أى : يظهر لى وأخاف أن تخادعنى ، و « علىّ به » ، أى : تعالوا به لى ، و « أنالك بذلك » أى : أكفل لك به ، و « أنى لى بالشّمم » ، أى : كيف يمكننى أن أصير شميما ؟ و « نحن بالله » ، أى : نتوكل على الله ، و « ماأنا عليه » ، أى : الحالة التى أنا عليها ، و « صالحه على ألف درهم » ، أى على شرط دفعه ألف درهم ، و « لونه إلى السواد » ، أى : مائل إلى السواد ، و « بعدى » ، أى : بعد موتى .

ويمكن إضافة الجار ، ونحوها : (من) إلى بعض الحروف الجارة ، والمبنية على الفتح منها (٣) ، فتخفض إذن ؛ نحو : ﴿ هذا من عند الله ﴾ (٤) ، وكذلك : « نزل من على فرسه » ، و ﴿ قد بلغت من لدنى عُذراً ﴾ (٥) ، ولا تجوز إضافة الجار إلى (مع) ؛ فالحروف الجارة المبنية على الفتح ، غير (مع) ، أصلها : أسماء نصب للظروف ، فلا عجب أنها تخفض بعد جار . و (على) تبعت : (فوق) فى ذلك ،

(١) عجز بيت للناطقة الذبيباى لى كتاب سيويه ٢/٢٩٠ وصدره فيه : « إذا حاولت لى أسد فجورا » .

(٢) لى الأصل : « كأن » تحريف .

(٣) هنا على رأى المستشرقين ، الذين يعدون الظروف من حروف الجر لى العربية !

(٤) سورة البقرة ٢/٧٩

(٥) سورة الكهف ١٨/٧٦ لى الأصل : « من لدنى أجرا » وهو تحريف .

(لدى) تبعت : (عند) .

وبعض اللغات السامية غير العربية ، يتعدى ذلك إلى مثل : wayyikaḥ mē
 'ittām في العبرية ، أى : فأخذ من لديهم ، بإضافة : (min) إلى : (et) ، و : 'el
 mīhūṣ في العبرية أيضا ، أى : « إلى من خارج » يعنى : إلى خارج من البيت ، [و]
 'iškā 'ad 'imē أى : لمن رجل وحتى امرأة ، يعنى : ما بين رجل وامرأة ،
 و : lbātreh في الآرامية ، أى : لبأثره ، يعنى : لورائه ، وإلى ورائه .

[و] قد يضعف معنى الاسم المضاف إليه حرف الجر ، إذا كان مضافا إلى
 اسم آخر أو ضمير ، فيصيران معا بمنزلة حرف جر ؛ نحو : « بين يديه » ، أى : أمامه
 و « على يديه » ، أى : بواسطته ، و « من شأنه » و « لشأنه » و « لأجل » و « بغير »
 و « من غير » ، إلى غير ذلك ، ومثل ذلك كثير في اللغات السامية ؛ نحو : byād
 idaw في السريانية ، أى : بيد يديه ، معناها : بيديه . فلم يبق لـ (يد) الأولى ،
 معنى مستقل أصلا ، و 'al ydē في العبرية ، أى : على يدى فلان ، غير أن معناها
 غير معنى تلك ، وهو حسب ، و lipnē في العبرية ، أى لوجه فلان ، معناها :
 أمامه ، و bātar المذكورة آنفا في الآرامية ، معناها : وراء .

ولا يطابق أحد الأمثلة السامية واحدا من العربية مطابقة تامة ، إلا أن (بلا)
 و (بغير)^(١) لم تتركب من حرف جار واسم ، بل من حرف جار وحرف للنفي ،
 يطابقها blō في العبرية ، و : ina bālū في الأكديّة ، و : enbala في الحبشية .

وقواعد الإتياع^(٢) السائدة في اللغات السامية ، تختلف عنها في اللغات
 الهندية والإيرانية والغربية ، اختلافا هو من أشهر علامات الفرقتين ، فنرى اللغات
 الهندية والإيرانية والغربية ، مؤسسة على الإتياع التام . فكل جزأين في الجملة بينهما

(١) في الأصل : « وهم » وهو تحريف .

(٢) المقصود بالإتياع هنا ، هو : « المطابقة » كما ذكرنا من قبل .

علاقة نحوية ، يتفقان على أكثر ما يمكن الاتفاق ، في العدد والجنس والإعراب ؛ فإذا كان الفاعل مثلاً مؤنثاً ، لزم أن يكون الفعل كذلك قُدِّم أو أُخِّر . وإذا كان الاسم مثلاً مذكراً مجموعاً ، يكون الوصف مثله ، وكل تابع لمرفوع فهو مرفوع ضرورة ، إلى غير ذلك .

والإتباع في اللغات السامية ، وخصوصاً في العربية ، ناقص من جهات ؛ منها : أن الفعل المقدم ، يجوز أن يكون مذكراً مفرداً في أكثر الحالات ، على اختلاف أحوال الفاعل . ومنها : أن الجمع المكسر وما يشاكله ، يتبع غالباً ، كأنه مفرد مؤنث . ومنها : أن بعض الأوصاف لا تؤنث أبداً ، وقد ذكرنا ذلك . ومنها : أن الحال والتمييز وغير ذلك ، منصوب دائماً ، وإن عاد إلى مرفوع أو مجرور .

وأنواع نقص الإتيان المذكورة ، قديمة جداً ، نشاهدها في بعض اللغات السامية الباقية أيضاً . مثال ذلك من العبرية^(١) : *lō yihyēlkā ʔelōhīm ʔahērīm* : أى : لا يمكن لك آلهة أخرى ، بالفعل المفرد قبل الفاعل المجموع . وأما مثل : ﴿مختلفاً ألوانها﴾^(٢) ، بعدم إتيان الخبر للمبتدأ ، لنزوله بمنزلة الفعل ، وتقدمه للمبتدأ ، فخاصّ بالعربية . ومثال آخر من العبرية : *walta ʔ rok yisrā ʔ el*^(٣) أى : فاصطفت بنو إسرائيل ، بإتيان شبه الجمع ، كأنه مفرد مؤنث .

[٤ - أنواع الجمل]

القسم الرابع : ولنتقل الآن إلى القسم الرابع من هذا الباب ، وهو في أنواع الجمل . ولنذكر منها : الاستفهام ، والنفي ، والاستثناء .

(١) سفر الخروج ٣/٢٠

(٢) سورة فاطر ٢٧/٣٥

(٣) سفر صموئيل الأول ٢١/١٧

[الاستفهام]

أما الاستفهام ، فهو جنسان في كل اللغات : استفهام عن كلمة ، أو استفهام عن جملة . وجواب الأول : كلمة ، وجواب الثاني : نعم ، أو : لا ، فإني إذا استفهمت : « متى جئت ؟ » ، ودلت بذلك على أن مجيء المخاطب معروف ، ولا أجهل إلا وقت مجيئه ، فيكفي في الجواب ذكر الوقت ، بـ (أمس) أو مثل ذلك . فالسؤال هنا بكلمة ، وهي : (متى) في مثالنا ، وهي من ظروف الاستفهام . وأسماء الاستفهام ، كَمَنْ ، وما ، تفي بهذه الوظيفة أيضا . والجواب كذلك بكلمة أو ما يقوم مقامها . فهذا الجنس من الاستفهام بسيط ، لا يكاد أن يُشكّل ، في أية لغة من اللغات .

وإذا سألت : « هل جاء أخوك ؟ » ، ودلت بذلك على أني أشك في نفس مجيئه ، فأستفهم عن الجملة جميعها ، أو بالأحرى : عن صحة وقوع مضمونها . فالجواب إما أن يكون : (نعم) أو (لا) أو : (ربما جاء) أو : (لا أعرف) أو مثل ذلك . وهذا الجنس من الاستفهام ، يختلف في تأديته اللغات ، فكلها أو أكثرها يشير إليه بنغمة خاصة بالاستفهام على العموم ، أو بالاستفهام عن الجملة خصوصا ، بخلاف الإخبار . وبعضها يزيد على ذلك ، ومنها أكثر اللهجات العربية الدارجة ؛ ففي لهجة الشام مثلا : « بترافقني » إما إخبار أو استفهام ، حسب نغمتها .

وبعض اللغات يميز الإخبار والاستفهام ، بتخالف في ترتيب الكلمات ؛ منها الفرنسية والانجليزية والألمانية ، نحو : *il est venu* و *est-il venu* ؟ أو : *he has come* و *has he come* ؟ . ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام ، منها اللاتينية ؛ نحو : *venit* أي : جاء ، و *venit ne* أو *num venit* أي : أجا؟ والتركية نحو : *گلدی* ، و *گلدیمی* .

واللغات السامية ، لاتعرف تأدية الاستفهام ، بترتيب للكلمات خاص به أصلا ، فإما أن تستغنى عن كل إشارة إليه إلا النغمة ، وإما أن تستخدم الأدوات . والأول موجود فيها كلها ، وهو نادر في العربية الفصيحة .

فأدوات الاستفهام عن الجملة في العربية اثنتان : هل والهمزة ، ولا توجدان في غير العربية من اللغات السامية ، إلا أن (ha) في العبرية والآرامية العتيقة ، تقارب الهمزة العربية . والهمزة هي المألوفة الكثيرة الاستعمال ، و (هل) أشد قوة في الاستفهام ، وقد ترمز إلى أن السائل يتوقع الجواب بلا ؛ ولذلك قد تقع بعدها : (من) الخاصة بالسلب . مثاله من القرآن : ﴿ هل من مزيد ﴾^(١) ، فكأن معناها : مامن مزيد ؛ فتقارب (هل) لـ num اللاتينية ، التي لا يستفهم بها إلا إذا توقع السائل النفي ؛ نحو : venitne أى : أجاى ؟ يعنى : لا أعرف : أجاى أم لم يجاى ؟ و : num venit أى : هل جاى ؟ يعنى : أظن أنه لم يجاى ، وإن كان على ضد ذلك فخالفتنى . فالعربية لم تتحصل على عبارة عن هذا المعنى تبعد كل الشك ، غير أنها تقدمت إلى ذلك ، ولا ترافقها إحدى سائر اللغات السامية .

وضد هذا المعنى هو التوقع للجواب بنعم ، ويعبر عنه في كل اللغات بالاستفهام المنفى ، نحو : ? nonne venit و ? has he not come و n'est il pas venu ؟ أى : ألم يجاى ؟ يعنى : أظن أنه جاى ، فأكدّه . فالاستفهام المنفى فيه شىء من الحض ، فغلب في العربية هذا المعنى على المعنى الاستفهامى ، في بعض الحالات ، منها : (ألا) ؛ نحو : ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾^(٢) ، أى : دونكم قتلهم ، و « ألا أخبركم ؟ أى : لأخبركم . وقد يتلوها الماضى ؛ نحو : « ألا أرسلت إلىّ ؟ أى : ليتك أرسلت إلىّ . ويوجد في هذا المعنى : (ألا) بالتشديد^(٣) ، و(هلاً) ، وفي القرآن الكريم : (لولا) ؛ نحو : ﴿ [و] يقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربّه ﴾^(٤) أى ياليتّه أنزل عليه آية ، أو يكاد أن يكون المعنى : لأى شىء لم تنزل عليه آية ؟ و (ألا) تكون زائدة ؛ نحو : « ألا إنّ الحداثة لا تدوم » .

(١) سورة ق ٣٠/٥٠

(٢) سورة التوبة ١٣/٩

(٣) انظر في ذلك : الجنى الدانى للمرادى ٥٠٩

(٤) سورة الرعد ٧/١٣

ومن خصائص العربية في هذا الباب : إدخال الهمزة على (إن) ؛ نحو ﴿ أَيْتَكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ ﴾^(١) ، وتكريرها ؛ نحو : ﴿ أَتَذَامِنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعِظَامًا أَتِنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(٢) .

وفي كل اللغات كثيرا ما يضم إلى الاستفهام ، استفهام ثان على ضد الأول ، نحو : « أجد أخوك أم لم يجيء » ، فلا بد من وقوع أحدهما من المجيء أو عدمه ، فيجب على المجيب أن يثبت الأول وينفي الثاني ، أو بالعكس .

و (أم) خاصة بالعربية ، التي اخترعتها بهذا المعنى ، بخلاف : (أو) ، فإذا استفهمت : « أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، دلت بذلك على علمي بأن أحدهما موجود عند المخاطب ، لا أعرف أيهما ؟ فالجواب : « زيد لا عمرو » ، أو بالعكس . بخلاف قولي « أزيد أو عمرو عندك ؟ » ، أى : واحد منهما أو كلاهما ؛ فيجوز أن يكون الجواب « نعم زيد » أو « نعم عمرو » أو « نعم كلاهما » أو « لا » ، ليس عندي لا زيد ولا عمرو . غير أن (أو) قد تستعمل في معنى : (أم) أيضا .

وهي في بعض اللغات السامية ، في كلا المعنيين بدون فرق . مثاله من العبرية^(٣) : *ūmē yōdēya^c hehākam yihyē^c ō sākāl* : من يعلم أيكون حكيما أم سفيها ؟ ولما كان معنى (أم) التخيير بين حالتين متخالفتين ، جاز استعمالها في نفس الاختيار أيضا ، وهو التسوية ، نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ ﴾^(٤) ، فالفعل ماض مع دلالة على الحاضر ؛ لمشابهة هذا التركيب للشرط .

وكثيرا ما استغنوا عن الاستفهام في التسوية ، نحو : « أنا الملك شئتم أو أبيتم » أو : « غنيا كان أو فقيرا » . وسائر اللغات السامية ، لم تحصل على عبارة بينة عن التسوية البتة .

(١) سورة يوسف ٩٠/١٢

(٢) تكرر ذلك في القرآن في عدة آيات ، منها : سورة المؤمنون ٨٢/٢٣

(٣) سفر الجامعة ١٩/٢

(٤) سورة البقرة ٦/٢

وأما الجواب عن الاستفهام عن جملة ، فإذا كان منفيًا ، فهو أداة النفي فقط ،
 أى : (لا) ، ولا يعبر عنه في العربية بكلمات خاصة بذلك ، كـ (non) في الفرنسية ،
 و (no) في الإنكليزية ، و (nein) في الألمانية ، بخلاف النفي الذي هو : ne- pas و not
 و nicht . وأما الإيجاب فعباراته كثيرة في العربية ، وأقدمها : (إن) ، وهي نادرة
 الوقوع ، نحو :

قالوا غدرت فقلتُ إنَّ (١)

وهي في العبرية : (hēn) ، وفي الآرامية : (ḥēn) . و (بلى) في العبرية :
 (ḥabāl) ومعناها : النفي في بعض الأوقات ، والإيجاب في الأخرى ، ككون (بلى)
 موجبة ، و (بل) نافية . وأصل معنى (نعم) : طيب . و (إى) من الأصوات .
 و (أجل) أصلها غامض .

[النفي]

وأما النفي ، فأقدم أدواته في العربية : (لا) ، ويقابلها في الأكديّة والآرامية :
 (lā) وفي العبرية : (lō) وفي الحبشية يقارنها : (ḥal) فقط الموجودة في : (ḥalbō) أى :
 ليس فيه ، وفي : (ḥakkō) أصلها : ḥalkō أى : ما كان . و (ḥal) هذه يقابلها : (ḥal)
 في العبرية والآرامية العتيقة ، و (ḥul) في الأكديّة . فنفترض للغة السامية الأم كليهما ،
 يعنى : (lā) و (ḥal) ، وأصلهما واحد (٢) . ويحتمل أن يكون سبب تخالفهما في
 اللفظ ، تأثير قواعد الوصل والتركيب اللفظي في الجملة . ويدل على ذلك تخالف
 وظائفهما في الأكديّة والعبرية ؛ فإن (lā) في الأكديّة للنهي ، و (ḥul) للسلب . وفي
 العبرية على العكس ، ف (lō) للسلب ، و (ḥal) للنهي . ولا يتعجب أحد من هذا

(١) صدر بيت رواه في الخزانة ٤/٤٨٦ وتكملته فيه : « وربما .. نال المنى وشفا الغليل الغادر » .

(٢) نعم ، على اعتبار أن (لا) أصلها : (لأ) بالهمزة ، كما في اللهجات العربية الحديثة . وهذه الهمزة توجد

في الخط في العبرية ؛ وعلى ذلك تكون صيغة : (أل) ناتجة بالقلب المكافئ من : (لأ) !

التضاد ؛ فإننا نرى الأكديّة تضاد سائر اللغات السامية ، في كثير من قواعد ترتيب الكلمات ؛ فيقدم الفعل في اللغات السامية الغربية ، في أكثر الحالات على فاعله ومفعوله وغيرها ، ويؤخر في الأكديّة ، إلى غير ذلك .

وقد اشتقت العربية من : (لا) أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية ، إلا : (ليس) ، فيقابلها في الآرامية : *layt* وهي مركبة من (لا) واسم معناه : الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : *yitay* أو قريبا من ذلك ، وهو : *yēš* في العبرية و : *yitay* في الآرامية العتيقة . ويقارنها في الأكديّة فعل ، وهو : *išū* أي : يملك الشيء وهو له . فمعنى : *layt* : لا يوجد ، وهذا هو عين معنى : (ليس) الأصلي ، غير أن حرفيهما لا تتطابق تماما ، فإننا كنا بينا أن السين العربية ، لا يقابلها في اللغات السامية الشمالية ، إلا السين بعينها ، أو الشين ، ولا يقابلها التاء أو الثاء الآراميتان . ولا يوجد بين الحروف العربية ، حرف يقابله في الآرامية : التاء أو الثاء ، وفي العبرية والأكديّة : الشين ، إلا الثاء ؛ فكان يلزم أن تكون : *layt* في العربية : *layta* . وقيام السين في (ليس) مقام الثاء ، نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ، ولا نعرفه .

ومما يشتق من : (لا) : (لات) ، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم ، وبعض الشعر العتيق . ومن ذلك : (لم) ، وربما كانت مركبة من : (لا) و (ما) الزائدة ، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة ، كما حذفت فتحة (lā) الانتهائية في بعض اللغات السامية ، فصارت : (lām) ثم قصرت الحركة ، للساكن بعدها . وقد تضم إليها (ما) ثانية ، فتصير : (لَمَّا) في مثل ﴿لَمَّا يذُوقُوا عَذَابَ﴾^(١) . و (لن) مركبة من : (لا) و (أن) . وقد ذكرنا ذلك فيما سبق .

والعربية لم تقتصر على اشتقاق حروف للنفي من : (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضا ، وهي : (ما) و (إن) و (غير) ؛ فـ (ما) و (إن) يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام ، وهذا ظاهر في : (ما) ؛ فهي (ما) الاستفهامية بعينها في الأصل ، لاشك في ذلك ، وإن صعب تصور الطريقة التي ينبغي أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي ، فإذا نظرنا مثلا إلى : « ما عندي » فمعناها على الاستفهام : « أى شيء عندي ؟ » ، فإذا افترضنا أن الناطق يتوقع جوابا نافيا^(١) ويشير إليه بسؤاله ، فيكون المعنى : « لاشيء عندي » ، وليس هذا معنى (ما) النافية ، بل « ما عندي » ، إذا كانت (ما) نافية ناقصة لامعنى لها ، إلا على تقدير كلمة نحو : « ما عندي شيء » ، وذلك أن معنى (ما) الاستفهامية ، مركب من معنيين : معنى الاستفهام ، ومعنى الشيء ، وشرحناه لذلك فيما قبل ، بأى شيء .

ومعنى (ما) النافية بسيط ناف لا يخالطه الشيء البتة . فإذا اشتققنا (ما) النافية ، من الاستفهامية ، نضطر إلى أن نفترض أنه مع قلب الاستفهام إلى النفي ، أو بعده ، فقدت (ما) النافية العنصر الاسمي ، الذي كان موجودا في (ما) الاستفهامية فصارت نافية محضة ، ترجمتها الفرنسية : ne...pas والإنكليزية : not . وكان يجب أن تكون ترجمتها : ne...rien و nothing .

وقد استفادت العربية من كون (ما) الاستفهامية ، مشتملة على الشيء ، والنافية لا تشتمل عليه ، ففرقت بذلك بينهما ؛ فإلى إذا سمعت : « ما عندي » ، لم يمكنني الشك ، في أنها استفهام ، لأنى لو فرضتها نافية ، لكانت الجملة ناقصة ، وإذا سمعت : « ما عندي شيء » ، وعرفت أن ذلك نفي ؛ لأنى لو فرضته استفهاما لكانت كلمة : « شيء » زائدة .

وكذلك فرقت العربية بين (ما) الموصولة ، وبين غيرها ، بتخصيص الموصولة

(١) ل الأصل : « شافيا » وهو تحريف .

بالضمير العائد عليها ، وبإدخال المفسرة بعدها . و (ما) الزائدة ، لها أيضا قواعد خاصة بها ، تميزها عن غيرها .

فالنتيجة أنه وإن كانت (ما) تؤدي معاني متعددة في العربية ، فلا موضع للشك في أيها هو المراد ، وذلك لثبات القواعد النحوية ، ووضوحها ، الرافعين للعربية فوق أخواتها السامية .

وأما (إن) فرمما يقابلها الحرف النافي المألوف في الحبشية ، وهو : (ᵀ) ، فإذا كان كذلك ، كان أصل إن : (ᵀin) ، ثم قصرت للساكن بعدها . و (ᵀ) ، (ᵀin) تقاربان : (أى) و (أين) ، فرمما نشأ قلب الحركة المركبة ، من الفتحة والكسرة ، كسرة بسيطة ممدودة ، عن تأثير أحوال التركيب اللفظي في الجملة . فيمكن أن تكون (إن) أصل معناها : (أين) ، و التوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي ، أسهل بكثير مما بحثنا عنه في باب (ما) ، فإذا نظرنا مثلا إلى : ﴿ إن الحكم إلا لله ^(١) ﴾ ، سهل علينا اشتقاقه من : ﴿ أين الحكم إلا لله ؟ ﴾ ، وذلك لأنه وإن احتوت (أين) على معنى غير معنى الاستفهام ، وهو ظرف المكان ، كان ليس بواجب في الجملة ، وسقوطه غير مشكل .

وأما (غير) فهي اسم معناه مختلف عن الشيء الذي أضيفت إليه ، فالشيء الموصوف بها ليس بالشيء المضاف إليه ، وهذا هو معنى النفي . ومما يظهر أن (غير) تعدّ بين أدوات النفي : عطف (ولا) عليها ، نحو : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ^(٢) ﴾ .

وإذا أردنا أن نبين وظائف أدوات النفي المذكورة ، على اختلافها ، وتعلق بعضها ، وجب علينا أولا ، تقسيم معاني النفي المهمة ، التي تؤديها الأدوات ، وهي ثلاثة أنواع : نفي الفعل ، ونفي الخبر ، ونفي الكلمة ، ونضم إليها نوعا رابعا ، وهو عطف المنفى على المنفى .

فالنوع الأول ينقسم إلى نفي الماضي والحاضر والمستقبل ، وإلى نفي الدعاء

(١) سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة الفاتحة ٧/١

والجدول يحتاج إلى بعض إيضاحات ؛ ف (لات) مقصورة على نفي وجود الحين ، نحو : ﴿ لات حين مناص ﴾^(١) . ويقابل هذه العبارة في العبرية^(٢) : lō 'ē : المطابقة hē 'āšēf hammiknē أي : لات حين جمع المال ، فلات يقابلها هنا : (lō) المطابقة ، بدون التاء . والعبارة في العبرية من أشباه الجملة ، كنفي الجنس في العربية ، فيحتمل أن تكون (لا) حرف نفي ، ولا تكون فعلا من أخوات (كان) ؛ ف (لات حين) شبه جملة لاجملة .

و (لما) مقصورة على توقع الفعل وانتظاره ، واستطاله زمانه ؛ ف ﴿ لَمَّا يذوقوا عَذَابِ ﴾^(٣) ، معناها : لم يذوقوا عذابى بعد ؛ فنرى : لات ، ولما ، وكذلك : لم ، ولن ، وغير ، محدودة المعاني مخصوصة ، مع أنه يشارك كل واحدة منها في وظيفتها حرف آخر من حروف النفي ، فلن وغير يشاركهما : (لا) ، و(لم) يشاركها : (ما) ، إلا (لات) و(لما) ، فمعناهما أخص من معاني غيرهما ، فلا يؤدي تماما إلا بهما . ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلا الماضى .

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلا (لا) ، بزيادة : (ما) ، قلنا إن (لا) مستعملة في الجميع ؛ والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية ، فكانت عامة ابتداء ، والباقية كلها أحدث منها وأخص ؛ فأصل محل : (ليس) القديم ، نفي الخبر ، ثم نقلت إلى غير ذلك . وسبب إيثارهم لها على غيرها ، وخصوصا على : (ما) في بعض الحالات ، أنها واضحة يسهل تمييزها عن غيرها ، وأنها لكونها متكونة من مقطعين ، أكثر ضغطا وتأثيرا في السمع . وكثيرا ماتنوب عنها : (كان) منفية ، وهى أكثر تنوعا من : (ليس) في الأوقات وغيرها ، فليس دائما للحاضر ، و(لم يكن) للماضى ، و(لن يكون) للمستقبل ، إلى غير ذلك .

(١) سورة ص ٣/٣٨

(٢) سفر التكوين ٧/٢٩

(٣) سورة ص ٨/٣٨ وفي الأصل : « عذابى » .

ولأن (ما) أحدث من (لا) ، خصصت بنفى أحدث أبنية الفعل ، وهو (فَعَلَ) للماضي ؛ فنفى الماضي القديم هو : « لم يفعل » ، والحديث : « ما فَعَلَ » ، ومع ذلك ف (ما) كثيرة في نفي الخبر .

و(إن) تكاد أن تطابق : (ما) في وظيفتها . وأكثر وقوعها قبل : (إلا) للجناس بينهما ؛ نحو : ﴿ إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ^(١) ﴾ . ونفى الخبر يحتاج إلى ملاحظة ، فإذا كان الخبر وصفا ، أو بمنزلة الوصف ؛ فكثيراً ماتدخل عليه الباء ، كما ذكرناه قبل ، وبالأخص بعد : (ما) و (ليس) . وقد تقع بعد (كان) المنفية أيضا ؛ نحو : « لم تكن بصغيرة » . ويجوز نصب الخبر بعد (ليس) و (كان) ، وهو بعد (كان) أكثر من الباء [و] في لهجة الحجاز ، يجوز النصب بعد : (ما) ، وقالوا بعد : (لا) أيضا ، غير أن وقوع الوصف خبرا بعدها نادر . ومثال النصب بعد (ما) : ﴿ ما هذا بشراً ^(٢) ﴾ ، و ﴿ ما هنّ أمهاتهم ^(٣) ﴾ . وخبر (ما) في غير لهجة الحجاز مرفوع ، نحو : « ما كل من تلقى بذلك عالم » . وجاء في القرآن الكريم : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ ^(٤) ﴾ بالرفع ، والأصل هو الرفع ؛ والنصب قيس على : (ليس) و (كان) ، وكلاهما من النصب ، والرفع قليل .

ومن غرائب النفي سقوط حروف النفي في القسم ، والنشد ، وزيادته فيهما عند الإيجاب ، نحو :

أقسمتُ بالله أسقيها وأشربها . حتى تفرّق تربُّ الأرض أوصالي ^(٥)
 أى : الخمر ، أى لن أسقيها ولا أشربها . و « نشدتك الله أو بالله إن فعلت ذلك » ،

(١) تكررت كثيرا في القرآن الكريم ، ومنه سورة الأنعام ٥٧/٦

(٢) سورة يوسف ٣٠/١٢

(٣) سورة المجادلة ٢/٥٨

(٤) سورة آل عمران ١٤٤/٣

(٥) البيت بلا نسبة في درة الفواص للحريري ٥٣ وقوله آخر .

أى : لاتفعله ، و « أقسمت عليك إلا لبست درعى » ، أى : البسه . وأصل ذلك فى النشد ظاهر ، وهو حذف جزاء الشرط ، فتقديره : إلا لبست درعى كنت ملعونا ، أو مثل ذلك . ونجد شبهه فى العبرية ، نحو : ^(١) hē parō 'im tēṣ'u mizzē أى : وحياة فرعون أن تخرجوا من هنا ، يعنى : لا تخرجوا من هنا . وتقديره : إن تخرجوا فلعنكم الله ، أو مثل ذلك . وربما كان سبب حذف النفى فى القسم مثل هذا .

[الاستثناء]

والاستثناء أصلها من تركيب الجمل ، فإن (إلا) مركبة من (إن) الشرطية و (لا) النافية ؛ فمثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » أصلها : « إن لم يكن جاءنى زيد فما جاءنى أحد » . غير أن : « ما جاءنى أحد إلا زيد » بعيد عن هذا الأصل جدا ؛ وذلك من ثلاث جهات ، أولاها : أن معنى (إن) هنا غير المعتاد ؛ فإن غرضى من قولى : « ماجاءنى أحد إلا زيد » ، ليس أن أقيد مضمونه بشرط ، بل المراد أنى أعلم أن زيدا جاء ؛ فمعنى (إن) هنا قريبة مما تعودنا عليه فى : (لو) ؛ فنستطيع أن نشرح مثالنا بـ « لو لم يجيء زيد لما جاءنى أحد » . وهذا ليس بصحيح تماما أيضا ؛ لأنه يمازجه شىء من التمنى ، ولا يوجد فى الاستثناء . والوجهة الثانية : أن الشرط يقدم غالبا [و] لا يؤخر . والثالثة : أن نفى (إن) ليس بـ (إلا) ، بل بـ (إن لم) على العادة ، و (إلا) أقدم من (إن لم) ، كما أن (لا) أقدم من (لم) .

ف (إلا) فى مثل : « ماجاءنى أحد إلا زيد » وإن أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية ، فلم يبق فيها فى الحقيقة شىء من معنى الشرط ، ولا يستأنف بها جملة ، بل هى وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها ، فيقرب معناها من معنى النفى ؛ ولذلك ذكرناها هنا . وهى فى غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه . مثال ذلك : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلا منهم ^(٢) ﴾ ، فلا يمكن تقدير ذلك كجملة شرطية . ومثل :

(١) سفر التكوين ١٥/٤٢

(٢) سورة البقرة ٢٤٩/٢

« مائة إلا واحدا » أبعد عن الجملة الشرطية من السابق ، فانتقلت (إلا) من معناها الأصلي إلى هذا المعنى ، قياسا على (ماخلا) و (ماعداء) ؛ ولذلك تعمل (إلا) النصب ^(١) : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ، كما تعمله (ماخلا) و (ماعداء) ؛ لكون : خلا ، وعدا ، فعلين متعديين .

و(إلا) تطابق في الآرامية : (ʔellā) . غير أن (ʔellā) لم تبتعد عن أصلها ، ابتعاد (إلا) عنه ، بيد أن السريانيين قد يجمعون بين (ʔellā) وبين (ʔen) أصلها ، ولم تفعل العرب ذلك . مثاله من السريانية : lā meškah-nā-la-mhaymānū ʔella ʔen : أى : لا قادر أنا على الإيمان إلا إن اقتنعت ، يعنى : لا أقدر أن أومن إلا أن أقتنع . فتقدير العبارة الآرامية : ماخلا على شرط كوني مقتنعا . وتقدير العبارة العربية : إن لم يكن الحال كوني مقتنعا . ف(إلا) محافظة على معنى شرطى ، و ʔellā السريانية ، لما تحافظ عليه أصلا ، حتى إنها تحتاج إلى ضم (ʔen) إليها . وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة : للاستثناء ، وأكثر من حروفه ، وفرقت بينهما في بعض الأحوال ، فصار الاستثناء فيها بابا مستقلا بنفسه ، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية .

[٥ - تركيب الجمل]

القسم الخامس : والآن بقى علينا الكلام عن تركيب الجمل ، بعضها مع بعض ، وهو جنسان : تسوية وإعمال ، وكلاهما نوعان : عطفي وغير عطفي ؛ فيكون ذلك أربعة أقسام . مثال التسوية غير العطفية ^(٢) : « أسر يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسرة عمرو بن مالك » ^(٣) . والتسوية العطفية كثيرة الوقوع ؛ نحو : « جاء فقال » ، وألوف من أمثالها .

(١) في الأصل : « في النصب » ا

(٢) في الأصل هنا وفيما يلي : « الغير العطفية » وهو لحن .

(٣) الأغاني (دار الكتب) ١٢٧/١١

والإعمال غير العطفى ؛ منه : الصفة ؛ نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » ، وكثير من الحال ؛ نحو : « قعدت أتفرج » وغيرهما . و « لا أعرفه » و « أتفرج » وأمثالهما ، ليست بجمل مستقلة ، كـ « أسره عمرو بن مالك » فى مثالنا الأول ، بل تقوم مقام جزء من جملة أخرى ؛ فيمكننى أن أستبدل : « جاءنى رجل لا أعرفه » بـ « جاءنى رجل غير معروف » ، و « قعدت أتفرج » بـ « قعدت متفرجا » . فكما أن الاسم يعمل فى صفته المتكونة من كلمة ، فكذلك يعمل فى الصفة المتكونة من جملة . وكما أن الفعل يعمل فى النصب على الحال ، فكذلك يعمل فى الجملة الحالية .

والقسم الرابع ، أى : الإعمال العطفى ، كثير منه كل ما يربط بالأسماء الموصولة ، و (إنّ) و (أنّ) و (إن) و (إذا) و (لَمَّا) إلى غير ذلك . فالعطف أحدث من عدمه ، والإعمال أحدث من التسوية .

وكثير من اللغات لم يتحصل على غنى كاف ، من وسائط إعمال الجمل فى الجمل ، ولم يوفق إلى ذلك غير لغات الأقاليم المتمدينين ، أصحاب الحضارة العالية من جهة الفكر ؛ منها اللغة الصينية ، والهندية القديمة ، أى : Sanskrit ، واليونانية ، واللاتينية ، واللغات الغربية ، ومنها اللغة العربية ، غير أنها حسب مزيتها مع الترقى إلى تركيبات الجمل المشتبكة المتنوعة ، الكافية فى إفادة جميع أنواع العلاقات بين الأفكار على اختلافها ، قد حافظت على بعض أشكال التركيب البسيطة الأولية أيضا . من ذلك : ما ذكرناه من عدم العطف فى الإعمال . ومن ذلك : الاستعانة ببعض حروف التسوية العطفية فى الإعمال أيضا ؛ كالواو للحال ، والفاء فى جزاء الشرط . فالعربية تشبه فى ذلك العبرية بعض الشبه ، والفرق بينهما أن العربية ، بتحديد وظيفة كل واحد من وسائط التأدية البسيطة الأولية فيها ، والكاملة الحديثة ، وبتفريق بعضها عن بعض ، بوضع القواعد المميزة بين كل واحد من أنواع التركيب ، قد استفادت مما تستعمله من الوسائل الأولية البسيطة ، قوة مؤدية تعادل فى القوة ، مانجده من وسائط تركيب الجمل فى اللغات الغربية . ولنطلع الآن على بعض تفصيلات هذا النظر العام .

إن من التسوية غير العطفية بين الجمل في اللغة العربية ، بدل الفعل من الفعل ؛ مثل : « أُسِرَ يومئذ معبد [بن زرارة] ، أسره عمرو بن مالك » . وقد ذكرنا هذا المثال آنفا ، فالغرض من التركيب هنا ، ذكر فاعل ما لم يُسَمَّ فاعله ابتداء . فهذا النوع من بدل الفعل من الفعل ، خاص بالعربية ، ويوجد غيره في غيرها أيضا ؛ مثال ذلك : « كانت قتلت خلادا ، رمث عليه رَحَى^(١) » . ومثله من السريانية : ketbet b^cēt mennāk أى : كتبت طلبت منك ، فالفعل الثاني يشرح الأول ويخصه .

وأكثر ما يكون ذلك في كل اللغات السامية ، إذا دل الفعل الأول على حركة ، وخصوصا إذا كانا أمرين ، نحو : « قُم صَلِّ » . ومثله في سائر اللغات السامية أكثر منه في العربية . ومثاله من العبرية : « קָמַ וְשָׁב » أى : قوموا اخرجوا .

والعربية لا تضطر إلى ترك العطف في كل هذا ، بل يجوز : « قتلت خلادا فرمت عليه رحى » و « قم فصل » . وقد يجوز أيضا الأعمال بدل التسوية ؛ نحو « قتلته ترمى عليه رحى » ، إلا في بدل فعل من فعل ؛ فمثل : « أُسِرَ أسره فلان » لا تنوب عنه عبارة أخرى .

ومما أصله تسوية غير عطفية ، مع كون معناه الحقيقى غير ذلك ، قولى : « مالى لم أسمع بك ؟ » أو « ما بالكم بخلتم ؟ » ، فأصل هذا استفهام ، وإخبار مستقل عن الاستفهام ، غير معطوف عليه ، كأنى قلت : « ما بالكم ؟ » ، ثم استأنفت فقلت : « أسألكم ذلك ، لأنى أراكم بخلتم » ، ثم صار الكل جملة واحدة ، معناها : « لأى شىء بخلتم ؟ » فتبعت الجملة الأولى الثانية ، وصارت بمنزلة الجزء منها .

والعطف في التسوية كثير في العربية ، وهو الأصل فيها . وحرف العطف الأصل هو : (الواو) ، وهى سامية الأصل . ونجد في العربية معها : (الفاء) ، وأصل معناها : « أيضا » ، ويقابلها في العبرية : (אֲפַ) أى : أيضا ، فابتدعت العربية لهذا

(١) انظر : تاريخ الطبرى (أبو الفضل) ٥٩٣/٣

المعنى كلمة جديدة ، وجعلت الفاء حرف عطف ، وذلك تَرَقَّى مهم ، ارتفعت به اللغة على غيرها من اللغات السامية ، وتمكنت من تنويع تأدية العلاقة بين الجملتين المتساويتين ، وهى مع ذلك ، ومع وجود عواطف أخرى ، ك (ثم) و (أو) و (أم) و (لكن) و (بل) ، لم تنل غنى اللغات الغربية في هذا الباب ، بخلاف ما نالته في باب إعمال الجملة في الجملة ، فلا تحوى عبارات بسيطة بينه غير مشبهة عن معانى : mais الفرنسية ، و but الإنجليزية ، أو car الفرنسية ، و for الإنجليزية ، إلى غير ذلك .

وأما العواطف المذكورة ، ف (ثم) خاصة بالعربية ، ويظهر أنها مشتقة من : (ثُمَّ) المقابلة لـ (šām) العبرية ، و (tammān) الآرامية . و (أو) سامية الأصل . و (أم) حديثة عربية ، أصلها : a-mā ، كما أن (لم) أصلها : lā-mā ، و (كم) أصلها : ka-mā و (لكن) مركبة من : (لا) و (كِنْ) المقابلة لـ (kēn) العبرية ، و (ken) الآرامية ، التى معناها : هكذا ، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا . و (بل) أصلها جواب عن سؤال وقد ذكرناها .

ومن استعمال أدوات التسوية العطفية في الإعمال : (واو الحال) في مثل : « قُتل زوجها وهى حامل » . والذى يدل على الإعمال هاهنا ، هو العطف مع تضاد الجملتين في طبيعتهما ؛ فإن الأولى فعلية ماضية ، والثانية اسمية غير معينة الوقت . وأصل العطف هو عطف المتماثلين ، وأما عطف المتخالفين ، فلا بد من أن يكون له سبب ، وهو هنا عمل الجملة الأولى في الثانية .

وتستعمل واو الحال في تركيبات كثيرة ، غير هذا . وكلها مقيدة بالقواعد ؛ فلا شك أبدا في كون الواو واو العطف ، أم واو الحال ، إلا في الأفراد القليلة . وهذا من خواص العربية .

ومن استعمال العواطف في الإعمال : الفاء في جزاء الشرط وغيره ، كما قلنا . مثال ذلك : « إن عصى فويل له » ، فالقصة فيها مثلها في واو الحال ؛ فإن الذى يميز فاء الجواب عن فاء العطف هنا ، هو تضاد طبيعة الجملتين ؛ فالأولى فعلية يعمل في

فعلها حرف الشرط ، والثانية اسمية لاعمل للشرط فيها .

ولإدخال الفاء على جزاء الشرط وغيره قواعد ثابتة في العربية ، غير أن الفاء قد تدخل على مالا محل لها فيه في الأصل ؛ نحو : « فلما أتانا فأصبح مسرورا »^(١) ، بدل « أصبح مسرورا » . وكثر مثل ذلك في الزمان المتأخر .

وقد ذكرنا الفاء الداخلة في وسط الجملة ، بين جزء منها مقدم ، وبين باقيها . ولما كانت الفاء خاصة بالعربية ، فلا نظير للتركيبات المذكورة في غيرها من اللغات السامية ، إلا أنها كثيرا ماتدخل الواو على الجواب عن الجملة المعمول فيها ، بغير قواعد ثابتة واضحة . وأكثر ذلك في العبرية نحو :^(٢) *im āsōn yihyē wnātattā* « إن كان أذى (يعنى : من ضرب الرجل صاحبه) أعطيت نفسا بدل نفس . وليس يميز الإعمال هنا عن التسوية ، إلا حرف الشرط ، فيمكن ترجمته : « إن كان أذى وأعطيت نفسا بدل نفس » . ولا نعلم أن التركيب ليس هذا ، بل هو الذي قدمناه ، إلا بالفكر المؤدى بهذه الجملة .

والعبرية تميل جدا إلى استعمال الواو ، حتى في الاستئناف ، فسفر يشوع^(٣) مثلا يتدىء ب : *wayhī 'ahṛē mōt Mōšē* « وكان بعد موت موسى ، إلى آخره .

ومن الإعمال بالعواطف : (الفاء) و (الواو) و (أو) النواصب : « وأتني فأكرمك » أو : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾^(٤) ، أو : [فقلت] ادعى وأدعوا [إن أندى]^(٥)

(١) انظر المعارف لابن قتيبة ٦١

(٢) سفى الخروج ٢٣/٣١ ولأصل : *āsōr* وهو خطأ .

(٣) في الأصل : « فسفر القضاة » وهو خلط ؛ فإن سفر القضاة يبدأ بقوله « وكان بعد موت

يشوع » .

(٤) سورة البقرة ٤٢/٢

(٥) البيت للأعشى في كتاب سيبويه ٤٢٦/١ وعجزه فيه : « لصوت أن ينادى داعيان » .

أو « لألزمك أو تُعطيني » . والأصل فيها كلها : العطف والتسوية ؛ ولكون الجملة الثانية تابعة للأولى في المعنى ، عبروا عن ذلك بنصب فعلها ، فصارت جملة معمولا فيها في الحقيقة . وهذا خاص بالعربية .

وأنواع الأعمال غير العطفى كثيرة ، ويصاحب كل واحد منها نوع من الأعمال العطفى . فالجمل المعمول فيها على العموم ، تنقسم إلى أربعة أنواع : وصفية تقوم مقام الوصف ؛ واسمية تقوم مقام الاسم الموصوف ، مبتدأ. كان أو خبرا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ؛ وحالية تقوم مقام الحال ؛ وظرفية تقوم مقام ظرف المكان والزمان وغيرهما . ونعد بينها الشرطية أيضا .

[الجمل الوصفية]

فالجمل الوصفية ، إما صفة أو صلة . وقد فرقت العربية بين الجنسيتين ، فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكرة ، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرفة ، نحو : « جاءنى رجل لا أعرفه » و ﴿ اعبدوا ربكم الذى خلقكم ﴾^(١) .

والجنسان موجودان فى سائر اللغات السامية ، وإن لم تفرق بينهما ، تفرق العربية ؛ فتسقط الموصول بعد الاسم المعرفة فى كثير من الأوقات ؛ مثال ذلك من العبرية^(٢) : *hā ēder nittan lāk* أى : القطيع الذى أعطيتّه . والعكس ، ومثال ذلك من السريانية : *gabrā da-mlē kulleh garbā* أى : رجل كله ممتلىء بالجرب ، فأدخلت (d) أى : (الذى) بعد الاسم المنكر فى المعنى .

وتختلف اللغات السامية فى الاسم الموصول نفسه ، إلا أن أصله اسم من أسماء الإشارة فى أكثرها ، منها العربية ، كما ذكرنا ذلك ؛ والآرامية ؛ فهو فيها : (dī) ، وأخيرا : (d) ، والحبشية ، فهو فيها : (za) ، وهو فى الأكديّة : (ša) ، وأصلها

(١) سورة البقرة ٢١/٢

(٢) سفر إرميا ٢٠/١٣

إشارى أيضا يوافقها : (šē) العبرية ، والمألوف فى العبرية : (šašer) وأصلها غامض .
والاسم الموصول فى الأصل جزء من أجزاء الجملة العاملة ، لا المعمول فيها ،
واجتفظت العبرية بذلك ، فأتبعت الاسم الموصول ، الاسم الموصول به فى إعرابه .
مثال ذلك : « بعد هذين البيتين اللذين مضيا » ؛ وذلك ضد ماتعودنا عليه فى اللغات
الغربية القديمة ، وفى الألمانية أيضا ؛ فترجمة المثال فى اللاتينية : post duo versus qui
prae terierunt ؛ ف (versus) بالنصب ، المقابل هنا للجذر العبرى qui بالرفع لأنه
فاعل : prae terierunt أى : مضيا .

وأكثر اللغات السامية بين هذين الضدين ، فالاسم الموصول فيها لا يتغير أبدا
تبعاً لما يسبقه ، ولا ما يتلوّه ، كـ (ša) الأكديّة ، و (šašer) العبرية ، و (dī) أو (d) الأراميتين ، وكذلك أيضا الاسم الموصول فى العبرية الدارجة ؛ كـ (delli) وأمثالها .
والحبشية ، وإن وجد فيها مؤنث هو : (denta) وجمع هو : (della) فهى تميل إلى
استخدام : (za) فى كل الحالات .

ومما حافظت فيه جميع اللغات السامية على الأسلوب القديم ، المخالف للذى
نشاهده فى اللغات الهندية والإيرانية والغربية ، وقوع الضمير العائد على الاسم
الموصوف فى داخل الجملة الوصفية . مثال ذلك من الأكديّة : šarrutum ša išdāša
šuršudā أى : مُلْكٌ قُوَى أساساه . فالجملة الوصفية كاملة فى نفسها ، لا يكون
الاسم الموصول جزءاً منها . وترجمة المثال بالفرنسية : un royaume dont les
fondements ont été fixés ؛ فالجملة الوصفية : Les fondements ont été fixés
ليست بكاملة ، وتحتاج إلى الاسم الموصول : dont فى إتمام معناها .

فهذه القاعدة ثابتة فى اللغات السامية ، لا شواذ منها أصلاً . ولا يحذف
الضمير العائد ، إلا إذا كان تقديره سهلاً . وكما يجوز أن يجعل الوصف المتكون من
كلمة ، اسماً موصوفاً ، كذلك الجملة الوصفية أيضاً ؛ فإن كانت موصولة ، فلا
عجب فى ذلك ؛ لأن فى أولها (الذى) وما يشاكلها ؛ نحو : إن الذين آمنوا وعملوا

الصالحات ﴿١﴾ وأما غير الموصولة ، فلا جعل اسما موصوفا في العربية ، إلا ما قد ذكرناه من مثل : ﴿المؤلفة قلوبهم﴾ ﴿٢﴾ . ويجوز جعلها اسما موصوفا ، في بعض سائر اللغات السامية . من ذلك في العبرية ﴿٣﴾ : w'ahrē lō yō' ilū hālākū : أى : فمشوا وراء من لا ينفع ، ف : lō yō' ilū : أى : لا ينفعون ، بغير اسم موصول ، قائم مقام الاسم الموصوف . ومثاله من الآرامية ﴿٤﴾ wihībū lššbašsar šmeh : فوهبوا لرجل اسمه ششبصر ، ف : Šešbašsar šmeh (أى ششبصر اسمه) قائم مقام الاسم الموصوف .

ويجوز استعمال أسماء الاستفهام موصولة أيضا ، فهذا وإن وجد في سائر اللغات السامية ، فحيزه في العربية أوسع بكثير منه في غيرها . مثاله من العبرية ﴿٥﴾ : mā 'attem 'ōmmrīm 'e'šē : أو ﴿٦﴾ : mā 'attem 'ōmmrīm 'e'šē : أى : ما أنتم تقولونه أنا أفعله .

و(من) و (ما) كثيرة جدا في هذا المعنى ، في اللغة العربية ، و(أى) أقل منهما وأصل معنى : (من) منكر ، وهو بين المفرد والجمع ، وإن أتبعته دائما كأنها مفرد . مثاله : ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾ ﴿٧﴾ ، فيظهر من الجمع في : (آمنا) أن المراد بـ(من) هو الجمع . وهذا المعنى يقرب من معنى الشرط ؛ فلذلك كثيرا ما عملت (من) عمل حروف الشرط ؛ نحو : ﴿ولكن البر من اتقى﴾ ﴿٨﴾ أى : إن اتقى

(١) تكررت في القرآن الكريم ، مثل : البقرة ٢/٢٧٧ .

(٢) سورة التوبة ٩/٦٠ .

(٣) سفر إرميا ٢/٨ .

(٤) سفر عزرا ٥/١٤ .

(٥) سفر القضاة ٧/٣ .

(٦) سفر صمويل الثاني ٢١/٤ .

(٧) سورة البقرة ٢/٨ .

(٨) سورة البقرة ٢/١٨٩ .

الإنسانُ اللهُ تعالى ، فهذا هو المبرّر ؛ وخصوصا إذا استؤنف بمنّ ؛ نحو : ﴿ مِنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾^(١) أى : إن كان أحدكم عدوًّا لله . و(ما) وسائر أسماء الاستفهام ، على هذا النحو .

وقد تضاعف (ما) ، لتأدية معنى الإبهام والتكثير ، فتصير : « مهما » ، بدل : mā mā^(٢) . وتلحق (ما) بغيرها أيضا ، مثل : « أيما » و « متى ما » ، و « كيف ما » و « أين ما » و « حيث ما » . أصل الكل أسماء أو ظروف استفهامية ، تستعمل كالموصولة ، وتعمل غالبا عمل حروف الشرط . وكل هذا يكاد أن يكون خاصا بالعربية ، وإن وجد القليل المشاكل له في غيرها أيضا . مثال ذلك من الأكديّة : manumma erištušu ša šarri bēliya lišpur أى : مهما تكن رغبة مولاي الملك ، فليبعث إليّ . غير أن الجملة التالية لـ : manumma اسمية لاشريطية .

[قيام الجملة مقام الاسم الموصوف]

وأما قيام الجملة مقام الاسم الموصوف ، فهو على نوعين ؛ فالقائم مقام الاسم هو إما لفظها (وهذا ما سماه النحويون حكاية) ، أو مضمونها ؛ فالأول مثل : ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ ﴾^(٣) أى أن الكتاب الملقى على ملكة سبأ هو : بسم الله .. إلى آخره . يعنى الكتاب (أى المكتوب) متكون من هذه الكلمات . ومثال آخر : « أهل لا إله إلا الله كثير » ، يعنى : أهل النطق بلفظ الشهادة ، دون الإخلاص بمعناها^(٤) . وهذا نادر إلا بعد أفعال القول ؛ نحو : ﴿ قَالَ رَبِّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾^(٥) ، فالنسبة المنطقية بين (قال) وبين الكلام المحكى ، هى أنه

(١) سورة البقرة ٢/٩٨

(٢) عن طريق الخالفة الصوتية .

(٣) سورة النمل ٢٧/٣٠

(٤) لست أدري من أين أتى المؤلف بهذا الفهم للعبارة ؟ وهى لا تعنى أكثر من : « المسلمون كثيرون » !

(٥) سورة البقرة ٢/٣٠

مفعول (قال) ، وليس بينهما أداة دالة على ذلك .

والحق الكلام المحكى بفعل من أفعال القول مباشرة ، هو المؤلف في أكثر اللغات على العموم . ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام ، بدل حكايته . وهذا مما سنذكره بعد .

وقد فرقت العربية بين النوعين ، فخصت كلمة : (قال) بالحق الحكاية بها دون إيراد المضمون فقط . والحالة على عكس ذلك في أكثر أفعال القول الباقية ؛ فإذا استبدلنا كلمة : (قال) في مثالنا ، بكلمة ^(١) : (أخبر) ، لزمنا أن نقول : « أخبر الله الملائكة أنه جاعل في الأرض خليفة » ، فوجب هنا دخول (أن) ، ولا يجوز إدخالها بعد كلمة : (قال) . وما يختلف به الإخبار عن الحكاية هنا ، هو إبدال الضمائر ، فالمتكلم في الحكاية صار غائباً في الإخبار .

ومن الكلام الواقع بعد أفعال القول : الاستفهام ، فإذا حُكِيَ حكاية ، قل الفرق بينه وبين ما قد شرحناه . وأما الإخبار عن مضمون الاستفهام ، فيحتاج إلى أسماء الاستفهام ، أو أدوات المستأنف بها ، كاحتياج الحكاية إليها ، فلو أدخلنا عليه (أن) أو مثلها ، لكان يلزمنا الجمع بين أداتين في أول الجملة . وهذا وإن وجد (نحو : سل عنه أنه هل صلى العشاء) ، إلا أنه كان غير مقبول في الزمان القديم . والمؤلف هو مثل : « فَتَنَظَّرْتُ هل تَرَى أحداً » ، بغير (أن) أو مثلها ، فهذا من الاستفهام عن الجملة . ومن الاستفهام عن الكلمة ، مثل :

... .. فإنك لا تدري متى أنت راجع ^(٢)

وإذا اطلعنا على المثالين ، وجدنا بينهما فرقا ، وهو أن مفعول فعل السؤال في الأول ، هو الجملة الاستفهامية بأسرها . وفي الثاني يمكننا أن نعد اسم الاستفهام

(١) أدخل المؤلف الباء على المأخوذ ، لا على المتروك . وهو من الأخطاء الشائعة كما ذكرنا من قبل .

(٢) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني (دار الكتب) ٣١٨/١٢ وصدره فيه : « وأبغض إذا

أبغضت بغضا مقاربا » . وهو في ديوانه ص ٤٨

وحده مفعولا للمعل . وصحة هذا الرأي ظاهرة كل الظهور في مثل : « ولم يتفقوا على أيهم أشعر^(١) » ، فأيهما هنا مجرورة بعلى ، فهي جزء من أجزاء الجملة الأولى ، وهي مع ذلك مبتدأ الجملة الاستفهامية أيضا ، فهذا مما فيه وجهان لجزء من أجزاء الجملة ، كما ذكرناه في : « رجل كثير أعدائه » .

ومن هذا الباب : التسوية الاستفهامية ، التي سبق ذكرها ، مثل : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) ، غير أن الاستفهامين في هذا المثال ، مبتدأ جملة اسمية ، لامفعول جملة فعلية .

ويقارب السؤال التمني في مثل : ﴿يودّ أحدهم لو يُعَمَّرُ ألف سنة﴾^(٣) ، فأصلها الحكاية قائمة مقام مفعول : (يودّ) ، وكانت تكون : « لو أُعَمِّرُ ألف سنة » ، ثم قلب المتكلم إلى الغائب ، ولم يلحق بالجملة حرف من حروف الإنخبار ، ك (أن) لوجود (لو) في أولها .

[قيام مضمون الجملة مقام الاسم الموصوف]

وأما قيام مضمون الجملة ، مقام اسم موصوف ؛ فمثال ذلك أنى إذا كنت مسروراً ، وأردت أن أتكلم عن تلك الحالة ، وأفيد مثلا ما سببها ، قلت : « سبب كونى مسروراً ... » إلى آخره ، فقلبت الجملة التي هي : « أكون مسروراً » مصدراً ، فأمكننى بذلك إضافة كلمة : (سبب) إليها .

وهذه الوسيلة ، التي تصير الجملة اسما ، ناقصة من جهات ، منها : لزوم تغيير بناء الجملة تغييرا تاما ، فيصير المسند إليه ، مضافا في أكثر الحالات ، إلى غير ذلك . ومنها : إحالة التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وغير ذلك ؛ فإن

(١) انظر : الموازنة للأمامى ٥/١

(٢) سورة البقرة ٦/٢

(٣) سورة البقرة ٩٦/٢ وفي الأصل : « يود أحداكم » وهو خطأ .

المصدر هو : (كونى مسرورا) ، سواء أكنت مسرورا في الماضي ، أم سأكون مسرورا في المستقبل ؛ فلهذا السبب ابتدعت اللغة وسائل أخرى ، لتصير الجملة اسما ، وأقدمها في اللغات السامية ، إدخال اسم موصول عليها . والعربية تستعمل (ما) في هذا المعنى ، ويسمى النحويون : (ما المصدرية) ، لأنها مع الجملة التالية لها تنوب عن المصدر ، كما شرحنا ذلك ؛ فإذا أدخلنا (ما) صار مثالنا : « سبب ما أكون مسرورا هو ... » إلى آخره .

وهذه العبارة غير مألوفة ، وإن كانت جائزة ، وأصلها استفهام ، وهو (سبب ما) ، يعنى : (سبب أى شىء ؟) ، ثم أجبت عليه فقلت : « الشىء هو أنى أكون مسرورا » .

فالفرق بين هذه العبارة ، وبين (ما) الموصولة العادية ، أن الجواب عن (ما) في مثالنا هو الجملة بأسرها . وإذا نظرنا إلى مثال من (ما) الموصولة ، نحو : « عرفت ما عرفت » ، رأينا أن معناه الأصلي هو استفهام ، وهو : « عرفت أى شىء » ، والجواب : « عرفت أنت » ، يعنى : شىء عرفت أنت ، فالجواب عن السؤال هنا ، جزء من الجملة فقط ، ويدل عليه الضمير العائد المتصل بـ (عرفت) ، ولا نجد ضميرا راجعا في مثل : « سبب ما أكون مسرورا » .

و(ما) في هذا المعنى نادرة جدا في سائر اللغات السامية ، وأكثر استعمالها فيها ، مضافا إليها الكاف ؛ نحو : (kama) في الحبشية ، و (kmā) في الآرامية . والمألوف فيها كلها استعمال الأسماء الموصولة ، التى ليس أصلها من أسماء الاستفهام ، مثل : (ša) في الأكديّة ، و (šašer) في العبرية ، و (dī) أو (d) في الآرامية ، و (za) في الحبشية وأكثر ذلك في الآرامية .

مثاله من الآرامية القديمة : (1) yāda ʿanā dī ʿiddānā ʿantūn zābnīn

(١) سفر دانيال ٨/٢

أى : عارف أنا أنكم تشترون الزمان ، يعنى : أنكم تلتمسون التأجيل . وقصة أصل هذا مثل قصة أصل استعمال أسماء الاستفهام فى معنى المصدر .

ولم تكتف العربية بحرف مصدرى واحد ، هو (ما) ، بل اخترعت اثنين معه ، هما : (إن) و (أن) . ويظهر أنهما اشتقا من (إن) ، وهى سامية الأصل ، كما ذكرنا سابقا . وميزت العربية بين (أن) و (إن) ، بإدخال (أن) على الجمل الاسمية فقط ، و(أن) على غيرها ؛ ولهذا التفريق خلل ، فالجملة الفعلية تحتمل القلب إلى جملة اسمية فى بعض الحالات ، فيدخل عليها (أن) . ومع ذلك فقد ذكرنا أن ضمير الشأن ، يمكن الناطق من إدخال (أن) على الجمل غير الاسمية أيضا ، فتكون (أن) و (أن) مترادفتين متطابقتين فى المعنى ، فى بعض الأحوال ؛ نحو : « بلغنى أن قد جاء زيد » أو « أن زيدا قد جاء » أو : « أنه قد جاء زيد » .

فالعبارات الثلاثة ، وإن لم تتطابق تماما ، فالفرق بينهما يسير جدا ؛ فالأولى وهى : « أن قد جاء زيد » معناها : أخبرونى فقالوا لى : قد جاء زيد . والثانية وهى : « أن زيدا قد جاء » معناها : أخبرونى يكون زيد قد جاء . والثالثة وهى : « أنه قد جاء زيد » معناها : أخبرونى بحادثة وهى كون زيد قد جاء .

هذا إذا كان الفعل ماضيا . وأما إذا كان مضارعا نصبوه بعد (أن) وهو مرفوع بعد (أنه) أو فى جملة اسمية بعد (أن) ، فزادوا بذلك فى التفريق بين (أن) و (أن) ، وأخرجوا (أن) عن كونها مصدرية محضة ؛ فإن قولى : « أريد أن تفعل ذلك ، يتعدى قولى : « أريد فعلك » ، وذلك فى أن نصب الفعل يقرب (أن) من (كى) ، كأنى قلت : « أريد كى تفعل ذلك » ، أى : غرض إرادتى فعلك ذلك ، كما جاء فى القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ^(١) ﴾ .

فالجمل المصدرية النائية عن مفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما

يشاكلها ، تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها ؛ ولذلك تتردد اللغات في التعبير عنها ، وبعضها يشبهها بالجمل المصدرية المحضة ، كالفرنسية والإنكليزية ، فإنهما تدخلان عليها الحروف المصدرية العادية ، وهي : (qui) في الفرنسية ، و (that) في الإنكليزية ، وأصلهما اسمان موصولان . وبعضها يشبهها بالجمل الغرضية ، كاللاتينية فهي تدخل عليها : (ut) وهي حرف الغرض . وبعضها يشبهها بتلك من جهة ، وبهذه من جهة ، ومنها العربية ؛ فإنها تدخل عليها حرفاً من حروف المصدر ، هو (أن) ، غير أنها تُعمله عمل حروف الغرض ، مثل : (كى) .

ولم تقصر العربية هذا العمل على ما يشبه الجمل الغرضية ، من الجمل المصدرية المستأنفة بـ (أن) ، بل أطلقت على كل ما فعله مضارع . وقد توجد شواذ لذلك . ومما يدل على أن (أن) كثيراً ما تعدى معنى المصدرية ، إلى معنى مستقل مقارب لمعنى (كى) : حذف الحروف الجارة قبلها . وهذا كثير في العربية ؛ نحو : « أيعجز أحدكم أن يقرأ » ، بدل : « عن أن يقرأ » ، و ﴿ يبين الله لكم أن تضلُّوا ﴾^(١) ، أى : عن أن تضلوا ، يعنى : حماية لكم عن ذلك ، فيكاد المعنى أن يكون : لئلا تضلوا . وهذا من غرائب التركيب في اللغة العربية .

وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أن) و (أن) وبين : (ما) ، مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أن) بوظيفة خاصة بها ، فتعمل في نصب الفعل ، وجدنا أن التطابق بينهما كثير . مثاله من القرآن الكريم : ﴿ ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمته ﴾^(٢) ، و ﴿ ذلك بما عصوا ﴾^(٣) ، فـ (أن) و (ما) معناهما واحد . ومنه : ﴿ من بعد ما جاءهم العلم ﴾^(٤) ، و ﴿ من بعد أن نزع الشيطان بينى وبين إخوتى ﴾^(٥) .

(١) سورة النساء ١٧٦/٤

(٢) سورة الأنفال ٥٣/٨

(٣) تكررت في القرآن الكريم ، ومنها : البقرة ٦١/٢

(٤) تكررت في مواضع من القرآن الكريم . ومنها : آل عمران ١٩/٣

(٥) سورة يوسف ١٠٠/١٢

وعلى العموم ، ف (ما) أندر كثيرا من (أن) و (أن) ، ويقل استعمالها تدريجاً مع تطور اللغة العربية ، غير أنها احتفظت بها في بعض الأحوال ؛ نحو : « قل ما وجد مثل ذلك » ، و (طال ما) و (بئس ما) ، والجملتان المصدرية هي الفاعل في كل ذلك ؛ و (كل ما) و (رئيت ما) و (عندما) و (بينما) ، والجملتان المصدرية مضاف إليها هاهنا .

وقد تميز العربية بين (أن) و (أن) وبين (ما) في المعنى . وأشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كأن) أو (كأن) وبين (كما) ؛ فكأن وكأن تفيدان فرض كون الشيء غير ماهو عليه في الحقيقة ، و (كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي . مثال ذلك : ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ^(١) ﴾ ، والجبل لم يكن ظلة ، أو مثل ظلة ، بل كان ضدها في المتانة والرسو . والمعنى : لو كان الجبل كظلة ، لكان نتقه ورفع وزلزله قريباً من الاحتمال ، فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات . و (كما) مثل : ﴿ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ^(٢) ﴾ ، يعني : آمنوا إيماناً ^(٣) مماثل إيمانهم . وتفتقر (كما) عن (كأن) و (كأن) من جهة بناء الجملة أيضاً ، وذلك أن (كأن) خاصة بالجملة الفعلية ، و (كأن) خاصة بالجملة الاسمية ، ولا يقابلها إلا (كما) وحدها ، وتغلب عليها الجملة الفعلية ؛ فلكى يكون التوازن تاماً ، ابتدعوا حرفاً معناه معنى (كما) ، وهو خاص بالدخول على الجملة الاسمية ، وهو : (كما أن) .

وينتج من الأمثلة الموردة ، أن أكثر ما تنوب عنه الجملة المصدرية ، من أجزاء الجملة ، هو المجرور بحرف جار ، ثم بعد ذلك المجرور باسم مضاف ، والمنصوب على المفعولية . والأقل وقوعاً هو الرفع مسنداً إليه ؛ نحو : « أيسرُك أنه سمع كلامك » . وما ذكرنا من (قل ما) إلى آخره ، أو مسنداً نحو : (ذلك أن) و (ذلك أن) .

(١) الأعراف ١٧١/٧

(٢) سورة البقرة ١٣/٢ وفي الأصل : « آمننا كما آمن ... » وهو خطأ !

(٣) في الأصل : « معنى إيماننا » وهو خطأ مبنى على الخطأ السابق !

وقد تبدل الجملة المصدرية من الاسم وما هو بمنزلة ، نحو : ﴿ مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(١) ، ف (اعبدوا الله) ، وإن دخلت عليها (أن) من الحكاية المذكورة آنفا . ودخول (أن) على الحكاية كثير ، نحو : « فَأَوْمَأُ إِلَيْهِمْ أَنْ اقْعُدُوا » ، فالحكاية هنا مفعول أوماً .

ويوجد مثل هذا في سائر اللغات السامية أيضا ، وخصوصا في الآرامية . مثاله من الآرامية العتيقة^(٢) : *wkēn ʔāmar leh dīhaškaḥat g̃bar* أى : وكذلك قال له أن وجدت رجلا ، (dī) وهى الاسم الموصول تقابل (أن) . ولا يظن أحد أن بين البناء العربى والآرامى علاقة تاريخية بالضرورة ، بل يحتمل أن تكون العبارتان مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فإننا نرى إدخال الحرف الخاص بالجملة المصدرية ، على حكاية الكلام ، كثيرا فى لغات مختلفة غير متقاربة ، منها : التركية ، نحو : « بكا ديدى كه يارين بواريه گل » أى : قال لى أن جىء هنا غدا .

وللعربية مع قلب الجملة مصدرا ، أو إدخال (ما) أو (أن) أو (أن) عليها ، وسيلة أخرى لإقامة الجملة مقام الاسم ، وهى إدخال (كون) عليها ؛ نحو : « نَبَّهت عَلَى كَوْنِهِ إِذْ قَالَ مَذْهَبًا لِنَفْسِهِ » ، أى : على أنه قاله . غير أن مثل هذا من كلام المتأخرين ، فكانوا يميلون إلى مانسميه العبارة الاسمية ، يعنى أنهم يؤثرون أسماء المعانى ، ومن بينها المصادر ، على غيرها من الأفعال والأدوات ؛ وذلك لسببين ؛ أحدهما : استعداد العربية لذلك ؛ فإن أسماء المعانى فيها كثيرة جداً ، وصوغ غير الموجود منها سهل . والسبب الثانى : تأثير التدريس المنطقى والشرعى فيهم ؛ فإن أكثره متكون من أسماء المعانى وتركيباتها .

وكل ما ذكرناه إلى الآن من الجمل المصدرية ، عطفى يعنى : يقع فى أوله حرف يعمل الجملة الأولى فى الثانية . وقد توجد جمل مصدرية غير عطفية ، وأمثلة ذلك نادرة

(١) سورة المائدة ١١٧/٥

(٢) سفر دانيال ٢٥/٢

متفرقة ، إلا في حالتين سنذكرهما بعد . وأما الباقي فنحو : ﴿ ثُمَّ بَدَأْهُمْ ﴾ [من بعد مارأوا الآيات] لَيْسَ جُنَّتَهُ ^(١) أي : قَصْدُ سَجْنِهِ ، فالجملة هنا مسند إليه . ونحو : « المرءة إذا أُعْطِيَتْ شَكَرَتْ » أي : المرءة هي تَشْكُرُكُ إذا أُعْطِيَتْ شيئاً ؛ فالجملة هنا مسند . ونحو : « ألم تكن عاهدتني عهداً لا تكتمني شيئاً ^(٢) » ، أي : عهداً مضمونه ألا تكتمني شيئاً ؛ فالجملة بدل من : (عهداً) . ونحو : « أَقْسَمَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَيْسِ ^(٣) » ، أي : عدم خروجه ؛ فالجملة مفعول .

وكل هذا وأمثاله ليس له أصل ثابت ، ولا قاعدة معينة في العربية ، وهو من بقايا أوائل اللغة ، التي قد تحافظ عليها العربية ، مع وجود عبارات خاصة بالمعنى فيها ؛ فيجوز في كل الأمثلة المذكورة ، إدخال حرف بين الجملتين ؛ نحو : « فبدأ لهم أن يسجنوه » إلى آخره . وغالبا يكون لحذف الأداة سبب ، وهو في مثالنا أنه إذا أدخلنا (أن) ، لا يمكن توكيد الفعل بالنون ، وإذا أدخلنا (أن) وقلنا : « بدأ لهم أنهم ليسجنوه » ، صار التركيب ثقيلاً ، وحيل بين (بدأ لهم) وبين (ليسجنوه) أكثر من الواجب .

وفي مثل : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ^(٤) ﴾ كان السبب في حذف (أن) هو تقديم المفعول ، فإننا إذا أدخلنا (أن) ، فقلنا : « أفغير الله تأمروني أن أعبد » ، حالت بين الفعل ومفعوله المقدم ، حيلولة غير مقبولة . ويوجد مثل كل هذا في سائر اللغات السامية أيضا ، غير أن أكثره أندر فيها منه في العربية .

وأما الحالتان اللتان وضعت لهما العربية قواعد ثابتة ، لاستعمال الجملة المصدرية غير العطفية ؛ فأولاهما : ما يضاف إليه (يوم) و (حين) ومثلهما ؛ نحو : « لما كان حين نزل رسول الله بحصن أهل خيبر » . وأكثر ذلك في النصب على الظرف ؛

(١) سورة يوسف ٣٥/١٢ وفي الأصل : « فبدأ » تحريف .

(٢) الأغانى ١٣٧/٦

(٣) الأغانى ٤٠٩/١

(٤) سورة الزمر ٦٤/٣٩

نحو : « يومَ جئت » ؛ فالاسم هنا مستعد ليصير حرفا كإذ . ونشاهد مثل هذا في غير العربية أيضا . مثاله من العبرية^(١) *ittām kol ymē hiḥhallaknū* أى : كل يوم تمشيينا معهم ، يعنى عشنا معهم . وقد تضاف في العبرية أسماء المكان إلى الجمل أيضا ؛ نحو^(٢) *kiryat ḥānā Dāwīd* أى : قرية تَعَسْكُر داود ، معناها : القرية التي تعسكر فيها داود ، كما أن : « حين نزل رسول الله » معناها : الحين الذي نزل فيه . وربما كانت (حين)^(٣) اسما في الأصل أضيف إلى جملة ، ثم صارت حرف مكان .

والحالة الثانية : إلحاق بعض حروف الجر بالجمل ، بغير توسط (أن) أو (ما) . وهى قليلة في العربية ؛ منها : اللام بمعنى كى ، وحتى ، ومنذ . ومثل ذلك كثير في بعض اللغات السامية ، وخصوصا في الحبشية .

[الجملة الحالية]

أما الجملة الحالية ، فهى مع كثرة وجودها في العربية ، وسعة حيزها ، واختلاف أشكالها ، لا تستأنف بحرف خاص بها ، بل تكون إما غير عطفية أو معطوفة بالواو . وكلتا الحالتين قديمة ، ونجدهما في العبرية . فمثال غير المعطوف^(٤) : *Lō tōsīpī yikr* : لآيدومون يسمونك رقيقة . ومثال المعطوف^(٥) : *wayyērā ʿēlāw yahwē...whū yōšēb petah hā ʾōhēl* : وهو قاعد على باب الخيمة . ويوجد بعض ذلك ، في سائر اللغات السامية أيضا .

(١) سفر صمويل الأول ١٥/٢٥ وفي الأصل : (hiḥhallaknā) تحريف .

(٢) سفر إشعيا ١/٢٩

(٣) في الأصل : « حيث » وهو تحريف .

(٤) سفر إشعيا ١/٤٧

(٥) سفر التكوين ١/١٨

فالمثالان العبريان ، يوافقان القواعد السائدة في اللغة العربية ، في أن المضارع في الأول غير معطوف ، والجمله الاسمية في الثاني معطوفة . وهذا من أقدم عادات اللغات السامية في هذا الباب ، والشواذ منها متعددة في العبرية وغيرها ، وهي في العربية أقل من ذلك . وأما الماضي فلا نعرف كيف كان استعماله الأصلي في الجملة الحالية ، والعربية استخدمت حرف التوقع الخاص بها ، وهو : (قد) ، في استئناف الجملة الحالية الماضية ، ملحقا به الواو ؛ نحو : « فانتبه وقد شدُّوه » .

فللحال طريقتان بسيطتان أوليتان ، في اللغات السامية ، هما على نحو : « خرج يستقبلني » و « جاءني وأنا قاعد » ؛ فالأول : مركب من فعلين ، أولهما ماض والثاني مضارع ، وفاعلها واحد . والثاني : مركب من جملة فعلية ، وجملة اسمية مبتدؤها غير فاعل الفعل . ويحتمل أن يكون أصل الأول : بدل الفعل من الفعل ، وقد ذكرنا ذلك ، فكان يمكننا أن نقول : « خرج استقبلني » ، كما ذكرناه من بدل الفعل من الفعل ، في : « قتلت خلداً رمت عليه رحي » ؛ فكان المعنى إذن : « خرج وذلك أنه استقبلني » ، ثم استبدلوا الماضي بالمضارع ؛ لأن المضارع كثيرا ما يدل على فعل مصاحب لآخر متابع له ، فيصير بهذا الاستبدال ، عبارة عن كون الخروج هو أصل الحادثة ، والاستقبال تابع له لمعنى من المعاني ، وهو في مثالنا أن الاستقبال هو غرض الخروج . فنرى من ذلك التحليل ، وأن إبهام معنى الجملة الحالية ، وسعة حيزها من طبائعها الأصلية .

وأما الطريقة الثانية ، وهي : « جاءني وأنا قاعد » ، فهي أقرب إلى الفهم من الأولى ، فعطف الجملتين هو المؤلف ، ولا يحتاج إلى تعليل . والجملة الاسمية أقرب إلى معنى الحال من الفعلية ، وخصوصا عند اختلاف المسند إليه في الجملة الثانية عنه في الأولى . والأحوال من طبيعتها إتباع الحوادث ، فلا تحتاج التابعة في مثل هذا إلى عبارة خاصة بها . هذا ما كان عليه الأمر في الأصل ، ثم بعدما كثر مثل : « جاءني وأنا قاعد » ، تعودوا على تلقي هذا التركيب ، أي الجملة الاسمية المعطوفة على فعلية ، بل

على اسمية أيضا ، مع تخالف ما في المعنى ، كأنه عبارة خاصة بالتابعة والحالية .
ومع ما بين الطريقتين المذكورتين من الفرق في التركيب ، وفي الأصل التاريخي ،
فهما متقاربتان ، وحتى متساويتان في المعنى . غير أن الأولى كثيرا ما يمازجها شيء من
الغرضية . والثانية يمازجها شيء من التضاد بين الجملتين .

وأما النفي ، فنرى في الجملة الحالية ، المضارع المنفي بالحرف النافي القديم ،
وهو لا يتبع المضارع غير المنفي ؛ فيكون حالا بغير حرف عاطف . والماضي المنفي
يتبع الماضي غير المنفي ، في إدخال الواو على الجملة الحالية ، فتستأنف بـ (ولم)
أو (وما) . و (ما) تستعمل لنفي المضارع أيضا ، ولا يجوز استغناؤها عن الواو ؛ لأن
أصلها استفهام لانفي .

والآن ، بعد شرح أساس الجملة الحالية على العموم ، نذكر القليل من
تفصيلاتها . منها : أن الجملة الحالية قد تكون خبرا ، كما أن النصب في معنى الحال ،
هو أصل النصب في خبر (كان) وأخواتها ، كما ذكرنا ذلك فيما سبق ؛ وذلك كثيرا
جدا ؛ منه : (كان يفعل) و (كان قد فعل) ، إلى غير ذلك . ولا يجوز أن نقول إن أصل
هذه التركيبات من جمل حالية ؛ فإنه لو كان الأمر كذلك ، لكان من الواجب أن
يقال : (كان وقد فعل) بالعطف ، لا : (كان قد فعل) بغير العطف .

فينتج أن الجملة الحالية ، تختلف عن الاسم المنصوب على الحال ، في أن
نصب كل توابع الفعل وبينها الحال ، من أصول اللغات السامية ، يمكننا أن نبني عليه
في بيان سبب غيره . والجملة الحالية ليست بأصلية ولا بسيطة ، بل لها أصول
مختلفة ، كما شرحنا ذلك ، فنضطر إلى أن نقرر أن الجملة الخبرية ، نوع من الجمل
التوابع بنفسها ، قريب من الجملة الحالية وليس مشتقا منها . والجملة الخبرية المدلول
عليها هنا ، غير الجملة القائمة مقام الخبر ، المذكورة آنفا ؛ نحو : « المرءة إذا أعطيت
شكرت » ، فالجملة القائمة مقام الخبر ، عوض عن اسم موصوف ، وبالأخص عن
مصدر ، كما شرحناه . والجملة الخبرية في : (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب

على الخبر ، أى (كان فاعلاً) . والجملـة الخبرية لاتقتصر على الإسناد إلى (كان) ، بل تسند إلى مفعول أفعال القلوب أيضا ؛ نحو : « أحسبه مات فى خلافه عمر » أو : « أراك اليوم جسمك نحف » ، فلو كان مثل هذا حالا ، للزم إدخال الواو عليهما ، وإدخال (قد) على الأولى .

وكما يتبع المضارع فعل (كان) ، كذلك يتبع : (ليس) و (عاد) و (كاد) وغيرها ، نحو : « كدت أذهب » . ويجوز إدخال (أن) ، نحو : « كدت أن أذهب » ، فشبهوا (كاد) ب (أراد) وأخواتها ، بخلاف : كان .

[الجملـة الظرفية]

وأما الجملـة الظرفية ، فكثيرا ماتقوم مقامها جملـة مصدرية ، مع إلحاق واحد من حروف الجر بها ؛ نحو : (بعدها) ، و (لأن) ، أو جملـة حالية . ولايكاد يبقى إلا بعض الجملـة الغرضية (final) ، والشرطية ، ومايجانسها من الزمانية .

فحرف الغرض فى العربية : (كى) . وقد تضاف إليه اللام ، فيصير : (لكى) ، واللام تعبر عن الغرض أيضا ، إما بنفسها ، أو مضافة إلى (أن) فى : (لأن) و (لئلا) .

ويقابل (كى) فى العبرية : (ki) ، ومعناها متنوع جدا ، فهى قد تربط الجملتين المتساويتين المستقلتين إحداهما عن الأخرى ، ويكون إذن معناها : (فإن) أو (بل) . وقد تربط الجملـة العاملة بالمعمول فيها ، ومعناها (أن) أو (أن) أو (إن) أو غير ذلك . فهى على غاية من الإبهام ، لاتكاد أن تغير شيئا ، إلا الارتباط مطلقا ، فالعربية حددت معناها وحصرته ، فصارت قليلة الوقوع ، بالنسبة إلى الأدوات الجديدة ، المرادفة لها فى الأصل ؛ كأنّ و أنّ .

[الجملـة الشرطية]

والشرط قد يستغنى فيه عن الأداة العاطفة للجملتين ؛ مثال ذلك : « سَمَّنْ

كَلْبِكَ يَقْتُلُكَ^(١) ، أى : إن سمعت كلبك قتلك ، أو فسيقتلك . المضارع المجزوم هنا ، جواب عن الأمر ، ومعناه معنى جزاء الشرط ، الذى ينوب عنه الأمر . وكثيرا ما لا يفيد المضارع المجزوم معنى جزاء الشرط ، فى مثل هذه التركيبات ، نحو : « أين بيتك أزرُك » ، وهذا بعيد . ويوجد ما فيه تقدير الشرط أبعد منه فى هذا المثال ، نحو : « ليتته عندنا يحدثنا » ، أى : لو كان عندنا فحدثنا ، فالمرجح أن المضارع المجزوم ، لا يفيد إلا معناه المألوف الخاص به ، إذا ألحقت به اللام ؛ فيكون المعنى : « أين بيتك فلا أزرُك » و « ليتته عندنا فليحدثنا » و « سمن كلبك فليقتلك » . فهذا هو المعنى الأصلى ، ثم اشتقوا منه معنى الشرط فى بعض الأحوال .

وأصل التركيب وسبب عدم العطف هو الإبدال ، كأنى قلت مثلا : « ليتته عندنا » ، ومعنى تمنى ذلك أنى أحب أن يحدثنا ، فالمضارع المجزوم هو لبيان معنى ما سبقه ، على نحو ما شاهدناه آنفا ، من بدل الفعل من الفعل . وهذا المعنى الأصلى ظاهر فى مثل : « مُرُّ قومك يصوموا نهارهم هذا » ، فالمجزوم هنا تبين وإظهار لما هو مضمّر فى : (مُرُّ) ، ولا يكون هنا شرط ؛ فإننا لو قدرناه بـ : « إن أمرت قومك صاموا » ، صار المعنى بعيدا عن المراد ، ولا يمكن أيضا اشتقاق هذا التركيب من مثل : « أمر قومه فصاموا » ، فلو كان هذا أصله ، لكان يلزم أن يكون : « مر قومك فيصوموا » ، أو : فليصوموا . وأكثر هذا خاص بالعربية . ويوجد مثل بعضه فى الآرامية ؛ نحو : hablan netteb أى : هب لنا نقعد ، يعنى : اسمح لنا أن نقعد . وهذا بعيد عن معنى الشرط أيضا .

وحرف الشرط فى العربية : (إن) . وقد ذكرنا أنه قديم سامى غربى ، يقابله فى العبرية : (im) وفى الآرامية : (en) وفى الحبشية : (em) أو (emma)^(٢) . ونرى

(١) المثل المشهور : « سمن كلبك يأكلك » . انظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢٢٥/١ والفاخر ٥٧ والحيوان للجاحظ ٢٩٠/١ وأمثال الضبي ٧٤ وفصل المقال ٣٨٥ وجمهرة الأمثال ٥٢٥/١ وأسباب النزول للواحدى

(٢) فى الأصل : im و ima وهو تحريف .

الفعل في الشرط ، وإن دل على الزمان الحاضر والمستقبل ، إما أن يكون ماضيا ، أو مضارعا مجزوما ؛ نحو : « إن أكرمتني أكرمتك » أو : « إن تكرمني أكرمك » . والمضارع المجزوم ، دل على الزمان الماضي أيضا في الأصل ، كما ذكرناه قبل .

واستعمال الماضي وما بمنزلته في الجملة الشرطية ، دالا على الحاضر والمستقبل ، كثير في اللغات السامية . منه في الأكديّة : *šumma'alpum 'awelam ikkip-ma* : « إن نطح الثور إنسانا ، فلا يكون حق لهذه الدعوة . و (*ikkip*) يوازن المضارع المجزوم . وقد سبق آنفا أن هذه الصيغة ، هي العبارة المألوفة عن الماضي في الأكديّة . ومثاله من العبرية^(١) : *'im* الحبشية : *emmā'abayka fannewōta hezbeya* : « إن آبيت تسريح قومي .

وأصل التعبير عن الشرط بالماضي ، ظاهر في الأكديّة ، ف : *šumma* وإن كنا ترجمناها بأن ، فهي لا توافق (إن) تماما ، بل معناها : (افتراضا) . ولا تعمل في الجملة نوعا من العمل ، فالجملة الشرطية الأكديّة ، مع جزائها ، ليست بتركيب إعمال ، بل هما تركيب تسوية ، فيلزمنا أن نترجم مثالنا : « نفترض القصة الآتية : نطح ثور إنسانا فقتله ، فنقول : ليس لأحد حق على أحد في مثل هذا » ؛ فيظهر أننا لكي يمكننا أن نحكم ، ينبغي أن نفترض المحكوم فيه ماضيا ، حدث قبل حكمنا فيه . ونرى من المثال الأكديّة أن الأصل هو الماضي ، في الجملة الشرطية ، والحاضر أو المستقبل في جزائها . وأكثر اللغات السامية على غير هذا .

غير أن العربية أطلقت الماضي على الجملتين ، بإتباع الثانية للأولى . والغرض من ذلك تقوية عمل الشرط ، وربما لم يكن ذلك ، إلا بعدما نسوا أصل استعمال الماضي في الجملة الشرطية ، حاسبين أن (يفعل) و (فعل) عبارة عن الحاضر والمستقبل

خاصة بالشرط ، يجوز استعمالها في الجزاء أيضا . ومما أدى إلى ذلك أن المضارع المجزوم ، قد زالت دلالاته على الزمان الماضي في أوائل تاريخ اللغة العربية ، إلا بعد (لم) .
وأما نفي الشرط ، فهو دائما بلا ، أو لم ، وبعدهما المضارع المجزوم . ولم يتمكن حرف النفي الجديد وهو : (ما) من التداخل في هذا التركيب القديم ، و (لم) هي النفي المألوف في الشرط . و (لا) تتحد مع (إن) ، فتصيران : (إلا) ، وهي لاتستعمل في الشرط إلا مع حذف فعلها ، وتقديره مما سبقها ، نحو : « إن تمت ما كان بيني وبينك وإلا ناجزتك » يعنى : إذا أوفيت العهد فلا بأس ، وإن لم توفه قاتلتك . وأكثر استعمال (إلا) في الاستثناء ، وقد بينا صدوره عن الشرط آنفا . وقد توجد (إلا) في النشد ، وذكرنا ذلك أيضا .

والعربية شددت قواعد الشرط وصعبتها ، وزادت في ذلك عن غيرها كثيرا . وذلك من أخص علاماتها ، غير أنها لم تستفد شيئا من وجود صيغتين في الشرط ، هي الماضي والمضارع المجزوم ، فإنهما مترادفتان ، ليس بينهما فرق محسوس في المعنى ، فهذا من الفضول ، الذي لا فائدة له . ومثله نادر في العربية .

وقواعد الجملة الشرطية معروفة ، ولا نذكر منها إلا واحدة ، وهي أن الجملة الشرطية ينبغي أن تكون فعلية في العربية ، إلا أنه يمكن تقديم الضمائر المؤكدة على الفعل ؛ نحو : « إن أنت فعلته » . ويقدم الفاعل نادراً ، إذا كان اسماً ، مثاله من القرآن الكريم : ﴿ إن امرؤ هلك ^(١) ﴾ .

وفي اللغات السامية غير العبرية ، تجوز الجملة الاسمية في الشرط ؛ مثاله من الآرامية ^(٢) : $\text{tīdīn} \text{ hen } \text{tīkōn}$ أي : إن كنتم مستعدين . و tī (في : tīkōn هي المذكورة آنفا ، وهي اسم معناه : الوجود ، فيكون معنى : tīkōn وجودكم .

(١) سورة النساء ١٧٦/٤

(٢) سفر دانيال ١٥/٣

و(إن) يرافقها : (إذا) ، وهي خاصة بالعربية ، ومعناها بين الشرط وبين الزمان ، وعملها يتبع عمل (إن) في أكثر حالاته ، غير أن حداثة (إذا) تظهر جليا في اقتصارها على أحدث العملين الخاصين بـ (إن) ، وهو الماضي دون المضارع المجزوم ، فإنه وإن جاز أن نقول : « إن تكرمنى أكرمك » ، فلا يجوز أن نقول : « إذا تكرمنى أكرمك » ، بل يلزم أن نقول : « إذا أكرمتنى أكرمتك » .

ومما تنفرد به (إذا) عن (إن) كثرة وقوعها على الزمان الماضي ، فوضعت العربية لعمل (إذا) قواعد ثابتة مفصلة ، وفرقت بين (إذا) التي يداخلها معنى الشرط ، و(إذا) المعبرة عن الحين المعين في الماضي ، كل التفريق ، ولا نجد نظير كل هذا في غير العربية من بين اللغات السامية .

ومما تشارك فيه اللغة العربية أخواتها : التمييز بين الشرط المعبر عنه بإن وما يقابلها ، وجنس ثان من الشرط ، أداته السامية (لو) . ويفترق معنياً الجنسيتين بشيئين ؛ أولهما : أنى إذا قلت : « إن أكرمتنى » ، شككت فى : هل يُكرمُ المخاطب أولاً ؟ وإذا قلت : « لو أكرمتنى » ، كنت عارفاً بأن المخاطب لم يكرمنى ؛ فالفرض المشار إليه بلو فرض ضد الواقع أو المتوقع ، والفرض المشار إليه بإن ، فرض ما يُتردّد فى وقوعه :

والفرق الثانى : أن (إن) دائماً للمستقبل ، أو على الأكثر للحاضر . و (لو) للماضى ، وقليلاً ما تكون للحاضر والمستقبل . وقواعد عمل (لو) أقل تحمّداً من قواعد عمل (إن) ، وخصوصاً بشأن الجواب عن (لو) . وكثيراً ما نجد فيه اللام المؤكدة ؛ نحو : « لو جئتنى لأكرمتك » ، غير أنه يجوز حذفها ، فنرى هنا عبارة معينة نافية للشك فى حالة الحدوث والانكشاف .

واللغات الغربية ، تميل إلى حذف الشرط المضاد للواقع أو المتوقع ، إذا كان معناه مطلقاً مبهماً ، وإلى الاكتفاء بجوابه ، وخصوصاً فى الحاضر والمستقبل ، نحو : I should say أو je dirais ويمكن هذا فيها ؛ لأن لها صيغاً من صيغ الفعل خاصة بهذا الجنس من الشرط وجوابه . والعربية على ما شاهدنا فيها ، من عدم وجود عبارة

معينة ، عن هذا المعنى ، لا تستطيع أن تستغنى عن ذكر (لو) والجملة التالية لها ، غير أنا نجد اللام في جواب (لو) كثر استعمالها ، مع تطور اللغة العربية ، وكثر تطبيق (لو) على الحاضر والمستقبل أيضا ، فمكنتنا الآن أن نترجم العبارتين ، الفرنسية والإنكليزية بـ : « لكنت أقول » .

و (لو)^(١) الشرطية ، ولا توجد إلا في العربية والعبرية والآرامية ، وهي في الأخيرتين : (lū) ، وأصل معناها التمني ، وتستعمل كذلك في اللغات المذكورة ، وفي الأكديّة وهي هناك (lū) أيضا . والجملة التالية لها فعلية دائما في العربية ، غير ما استؤنف بأنّ ، أى : (لو أنّ) . وفي غير العربية ، يجوز كون الجملة التالية لـ (لو) اسمية . مثاله من الأكديّة : lū šulmu ʿana šarri bēliya^(٢) أى : لو أنّ على مولاي الملك سلاما . ومعناها : سلام على مولاي الملك . فيختلف معناها في الأكديّة ، عنه في العربية ، فإنها في العربية إنما تفيد التمني الذي لا يتوقع أو لا يمكن توافقه ، وهي مطلقة المعنى في الأكديّة . وربما كان بين (lū) أى : لو ، وبين اللام الجازمة ، قرابة ، فإننا نرى في الأكديّة أنّ (lū) كثيرا ما تلحق بالمضارع المجزوم ، الذي يفيد الماضي في الأكديّة ، على طبق ما تلحق به اللام الجازمة في العربية ، مثال ذلك : asū istēn³ lillika līmurši أى : طبيب واحد ليحىء ولينظرها . وأما (lillika) فليست مجزومة ، بل الفتحة الانتهائية تقابل نون التأكيد العربية ، في مثل : « يجيئان » ، واتحدت (lū) بالفعل الذي هو : illika و im urši ، فسقطت ضميتها .

إلى هنا تم البحث في موضوع محاضراتنا الأصلي ، وهو التطور النحوي للغة العربية . ونلحق به ملحقا ، نتكلم فيه عن تطور اللغة العربية ، لامن جهة نحوها ، يعنى أصواتها وأبيتها وتركيبات جملها ، بل من جهة الكلمات التي تتكون هي منها . ونجعل هذا الملحق بابا رابعا خاصا بالمفردات .

(١) في الأصل : « وإن » وهو خطأ .

(٢) انظر : Grundriss II 27 .

الباب الرابع في المفردات

إذا نظرنا إلى ما وفق إليه علماء الشرق والمستشرقون ، من الكشف عن اللغة العربية ، وجدناه قليلا ناقصا ، بالنسبة إلى الواجب والكامل . والنجاح في باب النحو والصرف ، أكبر منه في باب المفردات .

فالعمل في الكشف عن اللغة قسمان ؛ أولهما : الجمع والوصف . والثاني : التحليل والتعليل والتأليف . أما عمل جمع مواد اللغة العربية ، ووصفها ، وتدوينها ، فنجح كثيره في باب الصرف والنحو ، وبعضه في باب مفردات اللغة ؛ فإننا نرى قدماء النحويين واللغويين ، دونوا في كتبهم أكثر ماجاء في النثر وفي الشعر ، [وأكثروا فيه] الحديث .

واجتهد المستشرقون في سدّ هذا الخلل ، وكان توفيقهم في باب الصرف والنحو ، أكثر منه في باب المفردات ؛ وذلك لسببين ، أولهما^(١) : أن باب المفردات أوسع بكثير من باب النحو ، وعدد كلمات ذلك ، أكثر مرارا من عدد أشكال البناء والتراكيب المعروفة في هذا .

والسبب الثاني : أن مفردات اللغة كثرت وتنوعت ، وتغيرت أضعاف ما نجد من ذلك في باب الصرف والنحو ؛ وذلك من جهات : فإنه وإن كانت اللهجات القديمة تتخالف في بعض أبنية الأسماء والأفعال وتركيبات الجملة ، فذلك نادر قليل ، ولم يكد يبقى منه أثر في اللغة الفصيحة ، المستعملة في القرون الأولى بعد الهجرة .

(١) في الأصل : « أهمها » وهو تحريف .

وعلى العكس من ذلك ، فيظهر أن اللهجات القديمة ، تخالفت تخالفا واسعا شديدا ، في بعض الكلمات والعبارات ، وبقي أكثر ذلك مستعملا عند كثير من أصحاب الشعر والنثر المتأخرين .

ومع ذلك اضطرروا إلى اختراع كلمات جديدة لالتحصى ، لتسمية الأشياء والمعاني الجديدة ، التي لم ترها العرب ، قبل فتوحات الإسلام ، ولم تفهمها . وهذا التطور لم يزل إلى أيامنا ، فإننا إذا نظرنا إلى جريدة ، عثرنا في كل سطر على الكلمات الجديدة ، أو الكلمات القديمة ولها معنى جديد ، وإن كانت أبنيتها وتركيباتها لا تختلف عما كان مألوفا في الزمان السابق إلا قليلا .

فإذا تخيلنا ديوانا للغة العربية ، بالغا أقصى غاية في الكمال ، وقد ترتأبه الحقيقة كانت النتيجة ما سيأتي : إن ذلك الديوان الكامل ، كان يذكر فيه كل عناصر اللغة ، من كل أبوابها ، وكل عصور تطورها ، وكل أنواع أساليبها ، وكان يؤتى لكل واحد منها بشواهد ، يظهر منها أكان نادرا أم كثيرا ، وعاما أم خاصا بالنثر أو بالشعر أو بفرع من فروعها ، أم كان خاصا بعصر من عصور تاريخ اللغة إلى غير ذلك .

والحقيقة أن الصرف والنحو ، وخصوصا أحوال الجملة ، قد دون على هذا النمط ، مع بقاء الخلال العريضة العميقة . وأما المفردات ، فليس لنا قاموس عربي يقضى حاجتنا ، بل يقرب من أن يقضيها ؛ فإن الكتب القديمة من (اللسان) وغيره ، وإن دهشنا منها ، وشكرنا مؤلفيها صميم الشكر ، فلا تأتي بالشواهد إلا للنادر الغريب ، وتهمل الآثار المنثورة وكلام المتأخرين . وما جمعه المستشرقون في هذا الباب ، فهو مع كثرتة ، بعيدا جدا عن الغاية .

والذى منع علماء الشرق ، مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية ، من جهة الصرف والنحو ، ومن جهة المفردات ، عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام ، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر ؛ أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات . وهذا وإن كان واجبا

نافعا ، فهو عمل المعلم لا العالم ، والمبالغة غير مضره^(١) ؛ فالعالم يفحص عما يكون في الحقيقة ، لاعما كان ينبغي أن يكون . والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ؛ فإن نسي هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع إذن الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية ، وبين ما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية .

والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق ، أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية ، وأتقنه وأحسنه ، ما يوجد في الشعر القديم . وهذا حكم غير علمي^(٢) ، وهو صحيح من جهة ، باطل من أخرى ؛ فإن القول المطلق ، بأن لغة البدو قبل الإسلام وفي أوائله ، كانت أكمل وأحسن من اللغة العربية ، المستعمله في المدن في الزمان المتأخر ، ليس مما يحتمل تبين صحته بالبراهين العلمية القاطعة ؛ لأنه يمازجه شيء من الذوق الشخصي ، كأني قلت : أنا أؤثر هذا على ذلك وأستحسنه . وإذا قيدت الإطلاق بذكر الأغراض المقصودة بالكلام ، على اختلافها ، وجدت أن لغة البدو القديمة ، كانت أدنى بكثير من لغة المتأخرين ، من جهة بعض تلك الأغراض ؛ فإن لغة البدو ، وإن كانت حسنة بارعة الحسن ، في وصف حياة البدو ، وكل ما يهمهم ، غنية غنى باهرا في جميع ذلك ، عجيبة الإيجاز والقوة ، في تمثيل المراد أمام السامعين ، كأنه حي حاضر ، فهي مع كل ذلك ، لاتكفي في تأدية أحوال الأقاليم المتمدينين وحاجاتهم ، وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وغير ذلك .

فإذا نظرنا إلى أحد فحول الشعراء المتقدمين ، فلاشك في أن استقصاء كل ماجاء في شعره من العبارات ، واجب وأساس من أساسات علم اللغة العربية . وإذا

(١) في الأصل : « مضره » تحريف .

(٢) السبب الحقيقي في هذا الحكم ، هو قرب لغة هذا الشعر من لغة القرآن الكريم ، التي دارت حولها معظم الدراسات العربية . انظر الفصل الذي عنوانه « لولا القرآن ما كانت عربية » في كتابنا : فصول في فقه

نظرنا إلى واحد من الشعراء المجهولين ، الذين يأتي اللغويون ببعض آياتهم ، شواهد على الكلمات النادرة الموجودة فيها ، فإنى لأشك في أن الاشتغال بمثل ذلك عبث ، بالنسبة إلى بعض ما أهمله علماء الشرق ، إهمالا تاما . وأذكر مثلا كتب الإمام الشافعى ، واضع علم الشريعة ، بمنزلة علم حقيقى ، متعدّد لجميع الآثار والأحكام ، ففتح بذلك للعربية أرضا واسعة ، من وسائل التأدية ، وأغناها غنى زائدا على خدمة كثير من الشعراء لها . وليس هو بالوحيد في درجته ومن دونه بقليل ، ومع ذلك [فهو] فوق كثير من الشعراء ، فعددهم كثير .

ولنرجع إلى موضوعنا ، فنقول : إن كل ما ذكرناه حتى الآن ، هو عمل الجمع والوصف والتدوين . وأما عمل التحليل والتعليل والتأليف فلا . وآمل أن تكونوا قد رأيتم من محاضراتى ، أننا وفقنا إلى فهم الكثير من مصادر الأصوات والأهنية والتركيبات وتغييراتها التاريخية . وأما باب المفردات ، فنحن أبعد بكثير عن^(١) بلوغ غاية عمل التحليل والتعليل ، منا عن بلوغ غاية عمل الجمع والوصف .

وسبب ذلك ، مع سعة اللغة العربية ، وكثرة ألفاظها المانعة من الإحاطة بها ، أن وظائف التحليل والتعليل لمجموع المفردات متعددة . وإليكم بأهمها : فإذا بدأنا بالكلمة الواحدة على حدتها ، لزمنا أن نفحص عن أصلها ، واشتقاقها ، ودرجة قدمها ، أتكون أصلية ، مما تشترك فيه اللغة مع أخواتها ؟ أم مخترعة حديثة ؟ أم دخيلة ؟ فإذا كان كذلك ، فمن أى لغة هى ؟ ونفحص عن زمان اختراعها ، أو استعارتها ، ثم عن تغيرات لفظها ومعناها . وإذا كانت قد زالت عن الاستعمال ، تتبعنا فى أى وقت كان ذلك ؛ فيكون لكل كلمة تاريخ وترجمة لحياتها ، ويتكون القاموس من مجموع هذه التواريخ .

ثم نؤلف بين الكلمات المفردة ، على عدد من الطرائق ، وأهمها اثنتان ؛ فنرتبها أولا على أصولها ، فنجمع بين كل ما يرتقى إلى أصول اللسان ، ثم نضم إليه طبقات

(١) فى الأصل : « من » . وصححناها قياسا على ما فى آخر هذه الجملة .

ما اخترع في الزمان المتأخر ، أو استعير من لغة أخرى ، ونتساءل عن موقف كل طبقة وطبقة في التاريخ ، وخصوصا تاريخ الحضارة والتمدن ، والتطور الفكري والأدبي ، فنستنتج الأسباب الداعية إلى اختراع الكلمات الجديدة ، أو استعارة الدخيلة .

وبعد هذا تتبع التاريخي ، نبحت عن موقف اللغة ومفرداتها ، من الوجهة الاجتماعية ، فنتساءل ماهو العام منها ؟ وما هو خاص بصنف من أصناف الشعب ، ومصطلح به بينهم ؟ ومن ذلك : التفريق بين النثرى والشعري ، والتفريق بين العادى والفنى أو العلمى ، والتفريق بين العالى والمنحط .

والطريقة الثانية : التأليف بين الكلمات من جهة معانيها . ومن هذا : ماسماه القدماء : « فقه اللغة » ، والاعتناء الكثير به ، مما نتعجب منهم لأجله ، غير أنهم لم يوفوه كل الاستيفاء ؛ فإنهم وإن كانوا قد جمعوا مثلا كل الكلمات التى ترجع إلى الخيل ، وبينوا معانيها ، وفرقوا بينها ، فقد اعتمدوا في ذلك على الكلمات أولا ، ثم شرحوا معانيها ، وكان ينبغى أن يسلكوا ضد هذه الطريقة في كثير من الحالات ، فيبدعوا بالأشياء ، ثم يتساءلوا^(١) : كيف تسمى ؟ فإذا أردنا مثلا أن نفهم معانى كل الكلمات المتعلقة بالبئر والفروق بينها ، لزمنا أولا أن نتعرف ماهو البئر ؟ وما أنواعه ؟ ومن أى الأشياء يتكون ؟ إلى آخر ذلك ، فإن الشئ أقدم من اسمه في كثير من الحالات .

فإذا عثر الناطقون على شئ جديد ، لم يكونوا يعرفونه قبل ، من الأشياء المادية ، وكذلك من المعانى ، اضطروا إلى تسميته ، فإما أن يستعينوا على ذلك بكلمة موجودة قديمة ، معناها قريب من المطلوب ، أو أن يبتدعوا كلمة جديدة ، أو أن يستعبروا كلمة أجنبية ، وأكثر ذلك إذا كان الشئ أجنبيا أيضا ، يأتيهم من خارج بلادهم ، واسمه معه .

(١) فى الأصل : « فيبدعون بالأشياء ثم يتساءلون » وهو عطف على منصوب ا

فيظهر من ذلك أن تغيرات المعاني جنسان : أوّلى وثانوى ، فالأولى : تغيير المعنى ، بغير تغير فى الأشياء الموسومة بالكلمات . والثانوى : مايدعو إليه تغير الأشياء ، وظهور أشياء جديدة . وتغيرات معانى الكلمات ، من أهم موضوعات هذا الباب ، كما أن تغيرات الأصوات والأبنية والتركيبات ، من أهم موضوعات البحث عن التطور النحوى ، والفحص عن قوانينه ، من أجل أغراض علم اللغة ؛ فإذا قابلنا ماكان يلزم أن تتناوله كتب اللغة ، بما تتناوله فى الحقيقة ، شاهدنا نقصا مدهشا ، لا حاجة إلى تفصيله .

ولقصر مابقى لنا من الوقت ، لايمكننا أن نتكلم عن كل ماوقفنا إلى استخراجه من تاريخ المفردات العربية ، بل نضطر إلى أن نكتفى بالقليل من ذلك . فلنتكلم بالاختصار :

أولا : عن النسبة بين مجموع مفردات اللغة العربية ، وبين ما نفترض للغة السامية الأم من المفردات .

وثانيا : عن الدخيل ، الذى دخل فى اللغة العربية فى الزمان القديم ، وعن أى اللغات استعير ؟ .

[المشترك السامى من المفردات]

أما الكلمات التى تشترك فيها كل اللغات السامية^(١) ، وبينها العربية ، والتى تستحق أن تعدّ بين أقدم عناصر اللغة العربية بناء على ذلك ، فهى^(٢) بعض أسماء الإنسان وأحواله : كأناس ، وذكر ، وأنثى ، وأب ، وأم ، وابن ، وبنات ، وبكر ، وأخ ، ويعل ، وأمة ، وضرة . ومن الأفعال المتعلقة معنى بهذه الأسماء : وُلد ، ووَدَّ ، ثم ملك ، ونُكِر .

(١) صنع المؤلف قائمة لهذه الكلمات ، مقارنة بنظائرها فى اللغات السامية المختلفة ، فى كتابه :

. Einführung in die semitischen Sprachen 182 - 192

(٢) فى الأصل : ه هى . والفاء تلزم بعد (أما) .

ثم من أسماء الحيوانات : نَمِر ، وذئب ، وكلب ، وخنزير ، وإيّل ، وثور ،
وحمار ، ونسر ، وعقرب ، وذباب . ومعها فعل : نبح .
ومن أسماء النباتات وأجزائها : عنب ، وثوم ، وقثاء ، وكمون ، وزرع ،
وسنبلة .

ومن أعضاء البدن : رأس ، وعين ، وأذن ، وأنف ، وفم ، ولسان ، وسين ،
وشعر ، ويد ، وحُفنة ، وظفر ، وركبة ، وكَنَف^(١) ، وذئب ، وقرن ، وعظم ، ولَبّ ،
وكَرِش ، وكبد ، وكُلّية ، ونَفْس ، ودم ، ومثانة . ومن الأفعال والأوصاف الراجعة إليها :
سَمِع ، وطَعَم ، وشيب ، ويمين ، وموت ، وخنق ، وقبر .

ثم من أجزاء العالم : سماء ، وكوكب ، وشمس ، وأرض ، وحقل ، وماء ، ومنبع ،
وبئر ، وعِضّة ، وقُتار ، وأثر . ومن الأفعال والحوادث التابعة لها : ظَلّ ، ويوم ، وليلة ،
ويَرَق ، ودَلّا ، ولهب .

ثم بعض أسماء البيت وأجزائه ، والآلات ؛ نحو : بيت ، وعمود ، وعرش ،
وقوس ، وحَظّ (أصل معناها : السهم) ، وحبل ، وإناء ؛ فيتبعها من الأفعال : رمى .
ثم من المأكولات والمشروبات : قمح ، ودبّس ، وحُمّة ، وسكّر ، تعود إليها
أفعال مثل : طحن ، وطبخ ، وبَسَل^(٢) ، وقَلّا .

ثم عدد كبير من الأفعال ، التي لا تخص واحدا من الأشياء المذكورة ، وبعض
الأسماء التابعة لها ، نحو : كان ، وشام ، ونشأ ، ووضع ، وعلا ، وقدم ، وقرب ،
وبكى ، و ضرخ ، ونفخ ، وأخذ ، وذكر ، وسأل ، وبشّر ، ورحم ، ومنى ، ولبس ،
ورَحَضَ ، وبَلّ ، وحَجَرَ ، وقتل^(٣) ، ونَقَبَ ، وحَفَرَ^(٤) و ذَرَى ، ورَعَى ، وسقى ،

(١) في الأصل : كنف . . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره بالألمانية .

(٢) أى : صار مرّ الطعم . انظر المعاجم (بسل) .

(٣) في الأصل : نقل . . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

(٤) في الأصل : صفر . . والتصحيح من كتاب المؤلف السابق ذكره .

وضَمَدَ ، وركب ، ونظر ، وفقد ، وكَلَأَ ، وفَطَرَ ، وسلم ، وطاب ، وبس ، وخبَل ،
وأَبَدَ ، وثَبَّرَ ، وذَقَّ ، وقَرَصَ ، وقَدَسَ ، وخطىء ، وذبح ، وبارك ، وملىء ، ومثَّل ،
وقَلَّ ، ووَقَّرَ ، وعَزَّزَ^(١) ، وحدث ، وسَفَّلَ ، وفتح ، ووَرَّقَ .

ومن الأسماء : اسم ، وكل . ثم أسماء العدد إلى العشرة ، وبعدها مائة ، ثم بعض
الأدوات ، وقد ذكرناها ، كما ذكرنا قبل بعض الأسماء المذكورة هنا أيضا .

وبين هذه الكلمات وقليل من الكلمات التي نشك في وجودها في كل
اللغات السامية المهمة ، وبين الألفاظ التي تنفرد بها العربية عن أخواتها ، عدد من
الكلمات التي تشترك فيها أربع أو ثلاث أو اثنتان من اللغات السامية فقط دون
غيرها ، والحكم في هذه الكلمات مشكل ، فإما أن كانت سامية أصلية ، ثم نسيت
في بعض اللغات السامية ، وزالت من الاستعمال ، أو تكون خاصة ببعض اللغات
السامية فقط ، كالسامية الغربية ، والسامية الجنوبية ، فاخترته هذه الفرقة من اللغات
السامية بعد تفرقها عن غيرها .

فإذا جمعنا كل الكلمات العربية ، التي توجد ولو في إحدى اللغات السامية
غير العربية ، وقابلناها بمجموع المفردات العربية ، بعد طرح كل الكلمات الدخيلة
منه ، وجدنا أن ماتشارك فيه اللغة العربية غيرها من اللغات السامية ، هو قسم قليل
جدا من مجموع ألفاظها ، مع أن منه عدداً كبيراً من الكلمات الأساسية الواجبة
المكونة كنه اللغة .

فأما أصل هذه الكلمات الكثيرة الخاصة بالعربية ، فقد مال بعض العلماء
إلى أنها أو أكثرها سامية أصلية أيضا ، وسقطت من كل اللغات السامية غير العربية ،
وهذا بعيد عن الاحتمال في الغاية ، ولا يجوز افتراضه إلا على فرض كون اللغة العربية ،
أقرب إلى اللغة السامية الأم من أخواتها ، وحتى كونها هي اللغة الأصلية بعينها . وقد

(١) في الأصل : « عل » . والتصحيح في كتاب المؤلف السابق ذكره .

بيننا في مواضع كثيرة أن هذا من الأوهام التي لاسبب لها ؛ فإن اللغة العربية ترقى ترقياً أكثر من أخواتها ، وارتفعت إلى درجة فوق درجتها ، فكيف يمكن أن تكون مع ذلك أقرب إلى أوائل اللغة منها ؟ .

فلا بد من أن نفترض أن اللغة العربية ، اخترعت ألوفاً من الكلمات الجديدة ، ولا عجب في ذلك بعدما شاهدناه مراراً متعددة ، من ميلها إلى التخصص ، وإلى اختراع العبارات الجديدة المحدودة ، فكما أنها مثلاً اخترعت أدوات جديدة للنفي خاصة ببعض معانيه ، كذلك اخترعت مثلاً كلمات جديدة خاصة بكل من أنواع الإبل على اختلافها ؛ فنعثر على آثار مزية العربية الخاصة بها ، في تاريخ مفرداتها ، كما وجدناها في تطور صرفها ونحوها .

[الدخيل في العربية]

والموضوع الثانى الذى كان مرادنا أن نتناوله هو : دخول الكلمات الأجنبية إلى اللغة العربية ، فلندكر من اللغات ، التى أثرت فى العربية فى الزمان القديم : الفارسية ، والحبشية ، والآرامية .

والسبب فى تأثير هذه اللغات بالأخص فى اللغة العربية ، هو أنها كانت لغات الأقاليم المتمدنة ، المجاورة للعرب فى القرون السابقة للهجرة ؛ فاللغة الآرامية على اختلاف لهجاتها ، كانت سائدة فى كل بلاد فلسطين وسوريا وبين النهرين وفى بعض العراق . واللغة الفارسية كانت مجاورة للآرامية والعربية فى العراق ، وكان نفوذها قويا فى شرق جزيرة العرب وجنوبها . واللغة الحبشية ، ومعها اللغة العربية الجنوبية ، والمقاربة جدا للحبشية ، كانت تجاور العربية الشمالية ، فى جزيرة العرب نفسها .

ومع ذلك ، فكانت هذه اللغات ، لغات العلاقات التجارية أيضا ؛ فإن تجار مكة مثلاً ، كانوا يتجرون مع الآراميين فى دمشق ، ومع الفرس فى الحيرة والمدائن ، ومع سبأ وحمير فى اليمن . وقوافل هذه الأقاليم كانت تجتاز جزيرة العرب من جهة إلى أخرى .

ومع ذلك كانت الآرامية من أهم لغات النصرانية ، التي كان يميل إليها كثير من العرب . وكانت الحبشة من لغات النصارى أيضا . ونعلم من سيرة النبي علاقات الصداقة بين أتباعه ، وبين نصارى بلاد الحبش . والآرامية كانت لغة الدين التابع للنصرانية قوة ونفوذا في جزيرة العرب ، وهو دين اليهود . والدين الثالث وهو المجوسية كانت لغته الفارسية ، وهي مع ذلك لغة إحدى المملكتين المتسلطتين في أطراف بلاد العرب ، واستمرت تلك المملكة ، مع تحالف سلالات ملوكها ، أكثر من ألف سنة ، فلا عجب أن أثرت لغتها تأثيرا قويا ، لافي اللغة العربية فقط ، بل في غيرها أيضا ، خصوصا الآرامية .

ولغة المملكة المخاصمة للفارسية ، وهي اللغة الرومية واليونانية ، وإن لم تباشر العربية ، فقد أثرت فيها بواسطة لغات أخرى ، وبالأخص الآرامية . وكان ذلك من الواجب ؛ لأن اليونانية ، مع كونها اللغة الإدارية في مملكة الروم ، كانت أيضا لغة الحضارة العليا الموجودة حينئذ ، ولغة الفلسفة والعلوم ، لانظير لها في زمانها . والحضارة اليونانية لما فتحت الشرق ، صادفت هناك حضارة أدنى منها ، ولكن أقدم بكثير ، وهي الحضارة الشرقية القديمة ، فلم تُفنها بل امتزجت بها ، فبقيت آثار لغتها وهي الأكديّة ، وقبلها السومرية ، كثيرة في اللغات الشرقية . ومن العجيب أن اللغة القبطية لا يكاد يوجد لها أثر في اللغة العربية ؛ ولذلك أسباب تاريخية ، لاجل هنا لتفصيلها .

[الدخيل من الفارسية]

وأما الفارسية ، فالألفاظ التي عرّبت منها في الزمان المتأخر كثيرة . ونحن نكتفي بذكر بعض مادخل العربية ، قبل الإسلام أو في طوره . منها : اصطلاحات الإدارة ، كالديوان ، والرزق ، والمرزبان ، والدهقان ، والفرسخ ، والتاج . ومنها : ألفاظ دينية ، كالدين ، والجناح ، والمجوس ، والنيروز . ومنها : أسماء الأشياء الخاصة بالعجم أو المجلوبة من عندهم ، كالصنّج ، والصوّلجان ، والفردوس ، والفيل ، والجاموس ، والمِسْك . وخصوصا أسماء أنواع النسائج ، كالديباج والإستبرق ، والإبريسم ،

والطُّيْلَسَان ، والنَّمَط^(١) . ومنها غير ذلك ، كالسراج ، والخندق .

فلننظر إلى أصل معناها وكيفية تعريبها ؛ فالديوان هو في الأصل : الكتاب ، يكتب فيه أهل الخراج والجزية ، وغير ذلك ، وأهل العطية أيضا . وهو مشتق من : « دبیر » أي : الكاتب .

والرُّزْق : أصل معناها : العطية اليومية ، مشتقا من : « رُوز »^(٢) بالضممة المجهولة^(٣) ، أي : (ō) و (īk) ومعناها قريب من ياء النسبة ؛ فـ rōzīk معناها : اليومية بعينها ، فالقاف العربية تقابلها الكاف الفارسية هنا ، وهذا كثير . والكاف في هذه الكلمة ، لا توجد إلا في اللهجة الفهلوية ، من اللغة الفارسية ، أي اللهجة المستعملة في وقت الأشكانيين^(٤) (Arsakiden) والساسانيين ، وحذفت فيما بعد . فهذا مما يدل على قدم تعريب الكلمة ، ويدل عليه أيضا وجودها في الآرامية مستعارة من الفارسية ؛ فهي هناك : rōzīkā .

ومَرزُبَان : مركبة من : « مَرز » أي : الإقليم والولاية ، و « بان » أي : صاحب الشيء والدافع عنه .

والدَّهْقَان^(٥) : مشتقة من : « ده » أي : الضيعة .

والفَرَسَنَخ : في الفارسية : « فرسنگ » ، فلأن صوت الـ (سك) لا يوجد في العربية ، استبدلوه بالخاء .

(١) في الأصل : « القمط » وهو تحريف بدليل ماسيأتى .

(٢) بمعنى اليوم في الفارسية .

(٣) أي الممالة . وقد تكررت من المؤلف بهذا المعنى كثيرا .

(٤) انظر : تاريخ الطبرى ٥٨٣/١ ٥٨٤

(٥) في القاموس المحيط ٢٢٤/٤ أن الدهقان بكسر الدال وضمها : « القوى على التصرف مع حدة ،

والتاجر ، وزعيم فلاحى العجم ، ورئيس الإقليم » .

وتاج : من الكلمات التي دخلت الآرامية أيضا ؛ فهي فيها : tāgā .

وكذلك دين : في معنى الديانة . وأما (دين) في معنى : الدينونة ، فهي معربة من الآرامية ، وأصلها : dēnu في الأكديّة . ولعل (دين) الفارسية ، في معنى : الديانة مأخوذة من : dēnu الأكديّة بعينها ، مع اختلاف معنيهما .

والجُنّاح : أصلها : « گناه » ؛ فيقابل الكاف الفارسية هنا ، وفي : تاج وغيرهما ، الجيم العربية . وهذا يدل على أن الجيم وقت ما عربت هذه الكلمات الفارسية ، كانت قريبة في لفظها من الكاف ، كما بينا ذلك في الباب الأول من محاضراتنا . والهاء الفارسية تقابلها هنا الهاء العربية ، وذلك نادر الوقوع .

ثم المجوس : مشتقة من : magu أي : عابد النار . ويقابلها في الفارسية الحديثة : « مَغ » .

والنَّيرُوز : قسمها الثاني : « روز » أي : النهار ، وقد ذكرناها آنفا . وقسمها الأول : كلمة معناها : جديد ، وهي في الفارسية الحديثة : « نَو » ، غير أن بعض الدلائل تدل على أنها كانت تلفظ : nēv في بعض اللهجات ، كما نجدتها في : (نيسابور) ، ثم (نيسابور) . فمعنى : « نَيْرُوز » هو : النهار الجديد ، أي أول السنة .

والصَّنَج : أي صفيحة مدوّرة من الصُّفْر ، يضرب بها على أخرى مثلها للطرب ، هي : « چنگ » ، فحافظوا فيها على الـ (ك) ، على خلاف : « الفرسخ » ، واستبدلوا الجيم بالصاد ، وهذا كثير .

ومنه الصَّوْلُجان^(١) : وهي في الفارسية الحديثة : « چوگان » بالضمّة المجهولة .

(١) في المغرب للجو اليقى ٢١٣ أن الصولجان هو : المحجن . وفي تهذيب اللغة ٥٦٣/١٠ : « الصولجان : عصا يعطف طرفها ، يضرب بها الكرة على الدواب . فأما العصا التي اعوجّ طرفها خلقة في شجرتها فهي : محجن » .

والفِرْدَوْس : لانعرف أصلها الفارسي ، غير أن اليونانية ، كانت استعارتها قبل الهجرة ، بما يقرب من ألف سنة . وهي هناك : paradeisos^(١) .

والفيل : هو : « بيل » ، و pīlā في الآرامية .

والجاموس : مشتق من : « گاو » أي : البقر . وهو في الفارسية : « گاو میش » بالكسرة المجهولة ، أي (ē)^(٢) وكذلك gāwmēšā في السريانية . والمقطع الثاني من (جاموس) العربية ، يقارب المقطع الثاني من (مجوس) .

والمسك : « مشك » في الفارسية ، وكذلك : muškā في الآرامية . فهذا من إبدال الشين بالسين ، الذي صار أخيراً في بعض الكلمات المعربة قديماً ، كما بينا ذلك في الباب الأول . ومثله كثير بين الكلمات الفارسية الداخلة في العربية^(٣) . و (مشك) أصلها هندي ، فدخلت الفارسية ، ثم الآرامية والعربية . وقد حدث مثل هذا مراراً .

والديباج : أصلها في الفهلوية : dēpāk ، فصارت الكاف هنا جيماً ، بخلاف (الرزق) ؛ فقد وجدنا فيها الكاف الفارسية صارت قافاً . وهذا يدل على أن كلمة : (رزق) أقدم بكثير من كلمة : (ديباج) ؛ فإن الكاف الفارسية السابقة لها حركة ، صارت كفاً في الأول ، ثم صارت هاء أو حذفت ؛ ف : dēpāk صارت في الفارسية الحديثة : « ديباه » و « ديبا » بالكسرة المجهولة .

والإستبرق : مشتقة من : « استبر » أي : الشديد والثخين ، بالحقاق : (ak) وهي كثيرة جداً في الأوصاف الفارسية ؛ فأصل المعنى : نسيجة ثخينة ، ثم أطلقت على غليظ الديباج .

(١) في الأصل : paradisos وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (ē) تحريف .

(٣) في الأصل : « في العبرية » وهو تحريف .

والإبريسم^(١) : أصلها : « أبريشم » بالكسرة المجهولة . وأبدلت الشين بالسين ، كما سبق .

والنمط : في الفهلوية : namat ، فأبدلت التاء بالطاء ، كإبدال الكاف بالقاف في بعض ما ذكرناه .

وكذلك طيلسان^(٢) : وهي في الفارسية : « تالشان » . وإبدال الفتحة الممدودة والكسرة ، يكون في بعض الكلمات الأخرى أيضا .

والسراج : أصلها : « چراغ » بالعين بدل الكاف العتيقة ، وهي في الآرامية : šrāgā ؛ فيدل ذلك على أن لفظ الجيم الفارسية ، كان قريبا من الشين في هذه الكلمة . وربما كان سبب ذلك ، تحركها بالكسرة ، فصارت سينا في العربية ، كسائر الشينات ، في الكلمات المعربة قديما .

والخندق : أصلها : « khandak » أى : محفور ، وهي : « كنده » في الفارسية الحديثة ، بالكاف بدل الكاف والهاء ، اللتين^(٣) تقابلهما في الفارسية الحديثة : الخاء ؛ فذلك من اختلاف اللهجات وهو كثير في الفارسية . ونجد الخاء في بعض الكلمات المتعلقة بـ (كنده) منها : « خان » أى : الفندق ، و « خانه » أى : البيت .

أما الكلمات الفارسية ، التي توجد في الآرامية أيضا ، فيمكننا أن نقول : إما أن الآرامية توسطت بين الفارسية والعربية ، فدخلت الكلمة اللغة الآرامية أولا ، ثم عبرت مع سائر الألفاظ الفارسية المعربة ، أو أن الكلمة دخلت كلتا اللغتين مباشرة ، مستقلة إحداهما عن الأخرى ، فلا بد من تحقيق ذلك في كل كلمة وكلمة . وهذا صعب بل محال في كثير من الحالات .

(١) هو : الحرير . انظر : الألفاظ الفارسية المعربة ٦

(٢) هو : كساء مدور أخضر لا أسفل له ، لحمته أوسدها من صوف ، يلبسه الخواص من العلماء

والمشايع . وهو من لباس العجم . انظر الألفاظ الفارسية المعربة ١١٣

(٣) في الأصل : « اللتان » وهو خطأ .

[الدخيل من الحبشية]

وأهم الكلمات الحبشية الموجودة في العربية ، هي العائدة إلى أشياء دينية ؛ كحواريون ، وناقق ، وناقون ، وفطر ، ومنبر ، ومحراب ، ومصحف ، وبرهان . وهي مع بعض الألفاظ النادرة ، التي جاءت في القرآن الكريم وفي الحديث ، تشهد بالمناسبات الصحيحة بين المسلمين وبلاد الحبش قبل الهجرة .

وبعض الكلمات الأخرى ، التي يمكن اشتقاقها من كلمات حبشية ، ربما كانت في الحقيقة يمانية ؛ فإنه للقرابة بين الحبشية واللهجات اليمنية ، يجوز أن نفترض كثيرا من المفردات الحبشية ، للغة العربية الجنوبية أيضا ؛ فمن ذلك : نُخوخة ، ومِشكاة ، وسبكة في معنى : الطريق الكبير ، ومائدة ، ويغل . وقد عُربت في بعض الأوقات كلمات عربية جنوبية ، لاتوجد في الحبشية ؛ منها : تاريخ^(١) .

فحواريون : جمع : hawwāreyā أي : الرسول ، من : hōra أي : سار ومشى .
وناقق : مأخوذة من : nāfaqa أي : شكّ وداهن . ومنها تشتق : manāfek أي : تابع لطائفة مخالفة للعامية .

وفطر : كذلك في الحبشية لفظا ومعنى .

ومنبر : أصلها : manbar أي : المقعد .

ومحراب : ربما كان أصلها : mehrām أي : المعبد ، فأبدلت الميم الثانية باء ، للتخالف^(٢) بينهما .

ومُصْحَف : وتروى الميم بالحركات الثلاث^(٣) ، أصلها : maṣḥaf أي :

(١) هذا يخالف ما سيذكره المؤلف بعد ذلك ، من أن هذه الكلمة معربة من الحبشية !

(٢) في الأصل : تخالف !

(٣) في القاموس المحيط (ص ١٦١/٣) : والمصحف مثلثة الميم .

الكتاب ، مشتقا من : saḥafa أى : كتب .

وبُرْهان : مشتقة من مادة : (بَرَهَ) ، وهى تنوب فى الحبشية عن : (بَهَرَ) فى معنى : النور والضوء . فأصل معنى : (برهان) هو النور والتنوير .

وَنُوحَاة : أى : الكُوَّةُ تُؤدى النور إلى البيت ، من : hōhat فى هذا المعنى

بعينه .

ومِشْكَاة : من : maskōt أصلها : maškōt ومعناها : الكُوَّةُ أيضا . ورسم المقطع الثانى بالواو فى القرآن الكريم ، يدل على أن حركته لم تكن فتحة ممدودة فى الأصل ، بل كانت : (ō) .

وسِكَّةٌ : معربة من : sakkwat .

ومائدة : من : mā³ed .

وبغل : من : bakl ، فأصبحت القاف رخوة ، تشبها لها باللام .

وتاريخ : مشتقة من : warh أى : القمر ؛ فأصلها : «تاريخ» ، وقد تجيء كذلك ومعناها : الحساب بالشهور .

وكل هذا يحتاج إلى ملاحظة ؛ فإننا إذا وجدنا كلمة عربية ، تساوى كلمة غير سامية ، فارسية مثلا ، فلا بد من كونها دخيلة فى إحدى اللغتين ، فأخذتها العربية عن الفارسية أو بالعكس ، أو تكون دخيلة فى كليهما فأخذتاها من لغة ثالثة . وإذا ساوت كلمة عربية كلمة سامية ، حبشية أو آرامية أو غير ذلك ، فالأقرب إلى الاحتمال أن الكلمة سامية أصلية ، أو خاصة بفرقة من اللغات السامية ، فورثتها كلتا اللغتين الأختين من أمهما ؛ فلأى سبب يجوز أن نقول إن الكلمات المذكورة ، التى تشارك العربية فيها الحبشية ، ليست بأصلية فى كلتا اللغتين ، بل هى حبشية الأصل ، واللغة العربية استعارتها ؟

فالجواب أنا نستنتج ذلك من تحقيق لفظ الكلمة ومعناها ، وكيفية استعمالها

في اللغتين ، ومن العلاقات بينها وبين سائر ألفاظها . وأهم الحجج : وجود اشتقاق ظاهرة بين للكلمة ، في إحدى اللغتين ، مع عدمه في الأخرى ؛ فـ : (حواريون) مع كون بنائها غير مألوف في العربية ، فلا يمكن اشتقاقها من : (حار) ؛ لأن ما هو أقرب إلى معنى : (الحواريون) من معاني هذه المادة ، وهو الرجوع ، أبعد عنه بكثير من معناها في الحبشية ، وهو : السير والمشى ، كما قلنا .

ولا علاقة في العربية بين النفاق ، وبين سائر معاني مادة : (نفق) . وهي في الحبشية تدل على التقسيم والتصنيف ؛ فالنفاق هو المقسّم القلب قبل الإيمان ، فظاهره يخالف باطنه .

وفَطَرَ : لم تؤدّ معنى الخلق في العربية ، قبل مجيئها في القرآن الكريم . وأصل معناها [في] العربية هو : شقّ . وهي في الحبشية مألوفة في معنى : الخلق .

و : nabara في الحبشية ، هي الكلمة المعتادة للتعبير عن القعود . ولا اشتقاق للمنبر في العربية ، ولا للمحراب .

وأما مصحف وصحيفة ، وغير ذلك مما اشتق من مادة : (صحف) ؛ فيدل معناه على كونه دخيلا ، فإن العرب لما أخذوا الكتابة من جيرانهم الذين سبقوهم إلى التمدن ، يحتمل أن يكونوا قد أخذوا منهم الأسماء الدالة على التمدن ، فكان ينتظر إذن أن تكون المصحف آرامية ، كما أن الخط العربي آرامي الأصل ، غير أننا نجد في الآرامية كلمة تقابل : (مصحف) ، فنُظِر إلى اليمن وبلاد الحبش ؛ لأن الكتابة كانت معروفة مستعملة هناك أيضا . وكان بعض العرب يكتب بالحروف اليمانية ، قبل أن يألفوا الحروف الآرامية .

وبرهان : منفردة في العربية ، ليس لها فيها قرابة ، إلا ما اشتق منها كبرهن . وكذلك : خوخة ، ومشكاة ، وسكة ، ومائدة ، وتاريخ . وأما مشكاة فذكر اللغويون القدماء أنفسهم أنها حبشية^(١) .

(١) انظر مثلا : المعرب للجواليقي ٣٠٣

[الدخيل من الآرامية]

والكلمات الآرامية المعربة كثيرة ، لاتكاد أن تحصى . وتختلف منابعها ، فبينها يهودية ينبغي أن تكون قد أخذت [من] لهجة من اللهجات اليهودية الآرامية . ومنها نصرانية ، يُحتمل أن يكون منبعها لهجة النصارى المستعملة في بلاد سوريا وفلسطين ، وهي غير اللغة السريانية المشهورة ، التي ما بين النهرين إلى شمال سوريا فقط . وبين الكلمات الآرامية المعربة ، ما يدل معناه على صدوره عن إحدى الطوائف الصغيرة ، المتفرقة في العراق ، خصوصا المندائية^(١) .

والتفريق بين هذه المصادر ، وتعيين الصحيح منها صعب . وقد يوفقنا إلى ذلك لفظ الكلمة نفسها ؛ مثال ذلك : « قسط » ، فهي في السريانية : kuštā بالتاء ، وفي المندائية : kuštā بالكاف ، فلا يُحتمل أن تكونا هما مصدرها ، فلا يبقى إلا الآرامية اليهودية ؛ فالكلمة فيها : kuštā وهي كذلك في الآرامية النصرانية المستعملة في سوريا وفلسطين قديما . غير أن هذه الملاحظة لا تفيدنا شيئا ؛ لأننا يتنا من قبل أن هاتين اللهجتين ، أكثر تأثيرا في العربية ولا يمكننا أن نميز بينهما بلفظ الكلمة .

فاللهجات الآرامية المذكورة غير السريانية ، هي التي اقتبست منها اللغة العربية ، في الدور الأول من تأثير الآرامية فيها ، وهو زمان الجاهلية وأوائل الإسلام ، وتختلف في أثنائه أزمان تعريب الكلمات الآرامية اختلافا عظيما ، وقد ذكرنا نبذة من ذلك فيما سبق . والدور الثاني هو أول زمان الدولة العباسية ؛ إذ كان السريان يولون معلمى المسلمين فى العلوم الفلسفية والطبيعية والطب وغير ذلك . وكانت اللهجة الآرامية المؤثرة فى العربية حينئذ ، اللغة السريانية المشهورة ، وكان تأثيرها بالكتب أكثر منه بالمشافهة ، ثم بعد ما ابتدأ الناقلون بالرجوع إلى الكتب اليونانية نفسها ونقلها إلى العربية ، بدل استخدام التراجم السريانية ، زال نفوذ اللغة السريانية تماما .

(١) وتسمى أيضا : « المنداعية » . انظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان ٢٦

وإليكم أمثلة قليلة من فيض وافر ، وسنقتصر في انتخابها على الدور الأول من الدورين المذكورين ؛ فمنها النباتات الكثيرة ، التي لا تنبت في جزيرة العرب ، كالرمان والزيت . ومنها : الخمر ، والكبريت ، والمرجان ، والبِلُّور ، والسم .

ومنها : كثير من أجزاء البيت والآلات ، كالباب ، والقفل ، والزجاج ، والكيس ، والسكين ، والسيف ، والخاتم .

ومنها : بعض مايتعلق بإدارة الممالك ، كالسلطان ، والأمة ، والعالم ، والمدينة ، والسوق ، والقِسْط . ومنها : السبيل ، والساعة .

ومنها : أكثر مايرجع إلى الكتابة والقراءة والتدريس ، بناء على كون العرب أخذوا الخط نفسه من الأقسام الآرامية . ومن ذلك : كَتَبَ ، وكتاب ، وقرأ ، والنقطة والصورة ، والتفسير ، والتلميذ .

ومنها : كثير من الألفاظ الدينية ، كرحمن ، وقِيوم ، وسَكِينة ، وفرقان ، وملاك ، وصلى ، وصام ، وتاب ، وزكا ، وزكاة ، وكفر ، وعبد ، وصلَّبَ ، وصليب ، وزنديق ، ورجز ، ودجال .

وقصر الوقت لا يسمح لنا بتفسير الأمثلة المذكورة ، كلمة بعد كلمة ، فنكتفى ببعض الملاحظات المهمة ؛ منها : أن الحاء الآرامية تنوب عنها الحاء في بعض هذه الكلمات ؛ كالخمر ، والخاتم ، وهما في السريانية : *hātmā* , *hamrā* . غير أن الحاء تلفظ حاء في بعض اللهجات السريانية والآرامية على العموم ؛ فيلزم الافتراض بأن العربية اقتبست هذه الكلمات من واحدة من تلك اللهجات^(١) .

والشين الآرامية كثيرا ماتنوب عنها السين العربية ؛ نحو : (سلطان) ، من :

(١) من المعروف أن الحاء السامية القديمة ، تحولت إلى حاء في كل من الآرامية والعبرية . وينطبق هذا المبدأ على هاتين الكلمتين أيضا ، مما يدل على أصلتهما في العربية . وانظر كتابنا : اللغة العبرية ١٣١ - ١٣٢

šulṭānā و (قسط) من kuštā و (سوق) من šūkā و (سبيل) من šbīlā و (ساعة) من ša' tā و (فَسَّرَ) من paššar , pšar و (سكينة) من škīntā . وقد ذكرنا سبب ذلك قبل ، غير أن فيه احتمالا ثانيا ، وهو أن العرب عند تعريب الكلمة ، لم يستعبروها حرفا بحرف ، بل استبدلوها بالكلمة المقابلة لها في العربية ، من جهة الاشتقاق وهذا ليس ببعيد .

ونشاهد مثله في أيامنا حادثا بين العربية الدارجة في الشام ، وبين اللهجة الآرامية المستعملة في بعض ضياع في جبل (قلمون) ، وخصوصا في : (معلولة) . مثال ذلك أن : « جَرَّب » أصبحت : garreb في هذه اللهجة ؛ وذلك أن ال (g) الآرامية العتيقة ، صارت غينا في لهجة (معلولة) ؛ فلذلك وقت ما استعاروا كلمة : « جَرَّب » ، استبدلوا الجيم بالعين . فكذلك يحتمل مثلا أن العرب ، وقت ما عربوا كلمة šulṭānā أو škīntā استبدلوا الشين بالسين ؛ لأن مادتي : (شلط) و (سكن) الآراميتين ، يقابلهما في العربية : (سلط) و (سكن) . ومثال ذلك من بين الكلمات الحبشية المعربة : « طاغوت » ، أصلها : tā' ot الحبشية ؛ ولذلك أصبح الحرف الثاني في العربية غينا ، وهو عين في الحبشية .

وأما التمييز بين الألفاظ المعربة من الآرامية ، وبين الألفاظ العربية الأصلية المقابلة لكلمات آرامية مقاربة لها في الأصل ؛ فقصته كقصه مثله في الكلمات المأخوذة من الحبشية ، فلا نعود إلى ما بيناه هناك ، ونكتفي ببعض الأمثلة المهمة ؛ منها تلميذ ، وتاب ، وزكا ، من حيث إن لفظها يدل على استحالة كونها عربية أصلية ؛ وذلك أن « تلميذ » مادتها السامية : (لمد) بالذال لا الذال ؛ فهي في الأكديّة : lamādu وفي العبرية : lāmad أي : تعلم . ولو كانت لام هذا الفعل ذالا في الأصل ، لكان من اللازم أن تكون زايا في الأكديّة والعبرية ؛ لأن الذال الأصلية انقلبت زايا في هاتين اللغتين . وأما الذال في lāmad العبرية ، وفي : talmīdā الآرامية أيضا ، فقد

أبدلت من الدال ، بحيث إن كل الحروف الشديدة إلا المطبقة^(١) منها ، أصبحت رخوة في العبرية والآرامية ، إذا سبقها حركة . وإذا سكن الحرف السابق لها ، بقيت على حالها شديدة ؛ فلذلك نجد في العبرية مثلا : limdī أي : تعلمي ، بالدال .

فنرى أن العبرية استعارت الكلمة محتفظة في ذلك بلفظها عند الآراميين ، غير راجعة إلى مادتها الأصلية ، كما رأينا ذلك في كثير من الكلمات التي أخذ حروفها الشين ؛ فيدل ذلك على انفراد كلمة : « التلميذ » عن غيرها في الآرامية وفي العبرية ، وعدم كلمات أخرى مشتقة من مادتها . والأمر كذلك في الحقيقة ؛ فمادة (لمد) وإن وجدت في العبرية ، إلا أنها نادرة جدا ، ولا علاقة بين معناها ومعنى « التلميذ » ؛ فإننا نجد : « لمده » تعنى : تواضع له بالذل . وليس في الآرامية : (lmd) في معنى التعلم ، إلا في بعض ما يحتمل أن تكون العبرية أثرت فيه ، ولا توجد في السريانية أصلا .

والذي يؤكد ما قلناه من كون انفراد « تلميذ » في اللغتين ، سبب احتفاظ العرب بالذال فيها ، أننا نراهم عند تعريفهم الكلمات الآرامية ، أرجعوا الحروف الرخوة إلى أصلها الشديد في أكثر الأوقات ؛ مثال ذلك من الكلمات المذكورة : (خاتم) من hātīmā ومادتها : (htm) فمضارعها : nehtum بالتاء ، أو (سكينة) من : škīntā مادتها : (škn) فمضارعها في الآرامية اليهودية : yiškan .

وأما « تاب » فمادتها الأصلية : (ثوب) ؛ فهي في العبرية : šūb ، لأن الثاء السامية صارت شينا في العبرية ، ومعناها الأصلي : الرجوع ، ونجد : « تاب » بالثاء ، في هذا المعنى نفسه ، في العبرية . وأصبحت الثاء تاء في الآرامية ، فنستدل على وجود الثاء في : « تاب » بدل الثاء ، على كونها أخذت من الآرامية .

(١) هي التي تسمى بحروف (بجد كيت) وهي كلها حروف شديدة . ولا يبقى من الشديد في هذه اللغات إلا الطاء والقاف ، وهي التي سماها المؤلف : الحروف المطبقة ، وهي لا تخضع للقاعدة المذكورة .

و « زكا » أصل فائها ذال ؛ فهي في الأكديّة : zakū وفي العبريّة : zākā ؛ لأنّ الذال السامية ، صارت زايا في هاتين اللغتين . وأما الآرامية فكان من المنتظر أن تكون فيها : dkī أو dkā ؛ لأنّ الذال السامية أصبحت فيها دالا . والكلمة في الحقيقة موجودة على هذا اللفظ في معنى : (نظف) ، غير أن اليهود لفظوا بها بالزاي في معنى برىء من الذنب وعدل ، واشتقوا منها : zākūtā في معنى : العدل ثم العمل الصالح ، فعربت الكلمتان في بعض هذه المعاني . وأما سبب لفظها بالزاي عند اليهود ، فرمما كان من تأثير اللغة الأكديّة في الآرامية ؛ فإننا نجد : zakū الأكديّة ، قد خصصت بالمعنى الحُكْمِي والقضائي ؛ فالتفعيل منها ، أي : zakkū أطلق على التبرئة والإطلاق في القضاء ؛ والشرع البابلي وما يتعلق به أثر تأثيرا نافذا في أقوام الشرق القديمة ، وخصوصا الآراميين ، فيدل لفظ الكلمات المشروحة ، على كونها آرامية الأصل .

ويوجد ما يدل بناؤه أو معناه هذه الدلالة . أما البناء ؛ ففي مثل : « الرحمن » و « القيوم » و « المدينة » . وأما المعنى ؛ ففي مثل : « السكينة » و « الفرقان » و « الزنديق » و « الرجز » و « الدجال » . فرحمن ، وإن أشبهت الصفات العربيّة ، في وزن : فعلان ، فهي تخالفها في أنه يداخل معناها شيء من الاسميّة والعلميّة ؛ كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ الرحمن على العرش استوى ^(١) ﴾ ، وهذا نفس معنى الألف والنون اللاحقين في الآرامية .

و « قيوم » آرامية البناء تماما ، فهي في الآرامية : kayyām غير أن الفتحة الممدودة تلفظ : (ō) في بعض اللهجات الآرامية . وتدل قراءة ابن مسعود : « القيّام ^(٢) » ، على اللفظ الأصلي بالفتحة .

و « المدينة » في العربيّة ، فعيلة من (مَدَن) ، فجمعها : « مُدُن » ، وهي في

(١) سورة طه ٥/٢٠

(٢) انظر : كتاب المصاحف للسجستاني ٥٩

الأصل : مُفْعِلَةٌ من : دان يدين ، أى : حَكَم . ومعناها : الإيالة التابعة لمحكمة واحدة ، ونجدها فى الآرامية على هذا المعنى .

و « سَكِينَةٌ » وهى : škīntā أصلها مصدر ، أى : السكون والنزول فى محل ؛ فخصت عند اليهود بسكون الحضرة الإلهية ، وتنزلها فى العالم وفى نفس الإنسان .
و « الفُرْقَان » وهى : purkānā مشتقة من prak أى : أنقذ وحرّر ، و : purkānā عند النصارى : التخليص والقداء عن الذنوب وجزائها ؛ فالطوائف الموسومة بـ : gnostiques (لأنهم كانوا يعتقدون أن وسيلة التخليص هى العلم الإلهى المنزل) أطلقوا : purkānā على الوحى .

و « الزنديق » (أصلها : zaddikā) : بالنون عوضاً عن التشديد ، وذكرنا هذا . والزاي المجهورة فى : zaddikā أبدلت من الصاد المهموسة فى : šaddikā تشبيها لها بالبدال المجهورة ، وكانت هذه الكلمة عند المانوية (Manichéens) لقب المختارين المدخلين فى معرفة أسرار دينهم ، وأطلقها العرب على المانوية كلهم ، وعلى أصحاب بعض الطوائف المقاربة للمانوية .

و « الرُّجَز » هى : rugzā أى : الغضب ، وإبدال الضمة بالكسرة من إبدال الحركتين المذكور آنفاً . وقرأها ابن محيىصن : « رُجَز »^(١) على الأصل الآرامى .
و « دَجَّال » هى : daggālā أى : الكذاب .

ففى كل هذه الحالات ، وفى كثير غيرها ، عربت كلمات آرامية ، لا علاقة بينها وبين كلمات عربية أصلية ؛ فإننا وإن وجدنا مثلاً مادة : (رَجَزَ) فى العربية ، فمعناها يخالف معنى : rugzā الآرامية ، ومعنى : (رَجَزَ) المعربة مخالفة تامة ؛ فإنه من المعروف أن (رَجَزَ) أى : أنشد الأرجوزة . وفى بعض الحالات الأخرى ، كانت كلمة

(١) انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ٤٥

عربية مرادفة للآرامية موجودة ، فاستعملوها لتأدية معنى جديد ، تفيده تلك الكلمة الآرامية ، مع المعنى الأصلي . مثال ذلك : أن (سلام) كلمة عربية أصلية قديمة ، ومعناها : الصِّحَّة والصُّلح ، ثم بعدما رأوا للكلمة الآرامية المرادفة : šlāmā معنى مجازيا دينيا ، أطلقوا (السلام) عليه أيضا . ومثله كثير وخصوصا في باب الديانة ؛ من ذلك : العلم ، والجهل ، والعبد ، والشهيد .

وهذا نوع مهم من أنواع استعارة الكلمات ، وهو استعارة المعنى دون اللفظ . وقد يكون لهذا نظير بين الحبشية والعربية أيضا . ومثاله : (الصومعة) ، فهي كلمة أصلية ، معناها : البرج والبناء العالى ، ثم اقتبسوا معنى ثانيا من šōmā^٤ الحبشية ، أى : مسكن الراهب .

وكذا (الشيطان) ، كان العرب جنساً^(١) من الجن ، ثم خصوا الكلمة بإبليس ، تابعين في ذلك اسمه الحبشى ، وهو : šaytān .

وبعض الكلمات الآرامية المعربة ، لم تدخل في اللغة العربية مباشرة ، بل بتوسط لغة أخرى ؛ من ذلك : « الزنديق » ، فإن العرب أخذوا هذه الكلمة من العجم الذين أخذوها من الآراميين ؛ وذلك لأن المانوية في أوائل الإسلام ، لم تكن شائعة إلا عند العجم .

ومنها ما دخل العربية بواسطة الحبشية ؛ من ذلك : « قُدُّوس » ، فأصلها الآرامى : kaddiš واستبدله الحبشيون بـ keddūs ، تبعا لكثرة بناء : فَعُول عندهم . ومن ذلك : « تابوت » أصلها الآرامى : tēbūtā وهى في الحبشية : tābōt . و « جهنم » من : gēhinnam الآرامية ، و gahannam الحبشية .

وكل هذا نادر ، وضده كثير ، وهو دخول كلمات أجنبية في اللغة العربية بتوسط الآرامية . وقد ذكرنا أنها توسطت بين الفارسية والعربية ، في بعض الحالات .

(١) لى الأصل : « جنسان » وهو خطأ .

وأهم من ذلك توسطها بين العبرية والآكدية واليونانية من الجهة الواحدة ، وبين العربية من الأخرى . أما العبرية فمثال الكلمات الآرامية ، التي أصلها عبري : mal'akā في mal'āk وهو : الملاك ، ونجد : « سَكِينَة » و « أُمَّة » في العبرية أيضا ، وهما هناك : ummā وškīnā ، غير أنه من المشكوك فيه ، هل دخلتا الآرامية وأصلهما عبري ، أو العكس . ومثل هذا كثير في الكلمات اليهودية .

وفي بعضها يظهر أن العبرية نفسها أثرت في العربية أيضا مع الآرامية . مثال ذلك : (توراة) ، فهي في الآرامية : ōraytā وفي العبرية : tōrā ، فيظهر أن أولها أخذ من العبرية ، وآخرها من الآرامية . ويوافق رسمها في القرآن بالياء لفظها الآرامي .

وفي بعض الكلمات المشتركة بين العبرية والآرامية ، يجوز كونها دخيلة في كليهما ؛ منها : الزيت ، فهو : zaytā في الآرامية : و zayit في العبرية . والكبريت ، وهو : kebrītā في الآرامية ، و goḥrīt في العبرية . غير أنه لاشك في أن العرب استعارت الكلمتين من الآرامية لا العبرية . وكثيرا ما يصعب استنتاج أصل الكلمات التي تحولت من لغة إلى لغة ، وطريق تحولاتها ، مثال ذلك : « البُلُور » ، فنجد هذه الكلمة في لغات متعددة ، حتى الهندية ، ولا يظهر أصلها وطريق شيوعها .

[الدخيل من الآكدية]

والكلمات الآكدية الموجودة في اللغة الآرامية ، ثم العربية ، مهمة جدا ، نجد بينها بعض ما يوجد عند العرب ، من أقدم عناصر الحضارة الشرقية . منها : الدين ، أي القضاء والحكم ، والسبب ، وسَطَرَ ، أي : كتب ، والتلميذ ، والترجمان ، والتاجر ، والمسكين ، والجسر ، والنجار ، والآجُر ، والفخار ، والجصّ ، والنَّفط ، والأثون ، والثنين^(١) ، والكانون ، والكور ، أي : مجرة الحداد ، والقفّة ، والأرجوان ، والتل .

(١) في الأصل : « والتون » وهو تحريف .

وبينها سومرية^(١) ؛ ومنها : الهيكل ، والكرسى ، والآسى ، أى : الطيب ، والكر ، أى مكيال مستعمل فى العراق .

[الدخيل من اليونانية واللاتينية]

والكلمات اليونانية تعددت فى العربية ، فى الزمان المتأخر . ومن أقدمها : إبليس ، والجنس ، والزَّوج ، والقِرطاس ، والإزميل ، والفندق ، واللص . وبينها لاتينية دخلت فى اللغة اليونانية ، ثم الآرامية ، ثم العربية . ومنها : الصراط ، والميل ، والقصر ، والقنطرة ، والقنطار ، والدينار . وبعض الكلمات اليونانية واللاتينية ، وصلت إلى العربية عن طريق اللغة الحبشية أو الفارسية . مثال ذلك : « الإنجيل » وقرأها الحسن البصرى وغيره : « أنجيل »^(٢) وهى فى الحبشية : angil وأصلها اليونانى : euangelion . و « القلم » وهو فى الحبشية : kalam وفى اليونانية : kalamos . و « الدرهم » مأخوذ من الفارسية ، وهو هناك كذلك . والأصل يونانى ، أى : drachmē .

هذا ما كان مرادى أن أبينه لكم تلخيصا . فقيسوا بالقليل المذكور ، الكثير الذى لم يمكنى ذكره .

(١) فى الأصل : « سومرية »

(٢) انظر : المختص لابن جنى ١٥٢/١

فهرس الموضوعات

ص	
٣	مقدمة المعلق
٧	مقدمة المؤلف
١١	الباب الأول : في أصوات اللغة
١١	١ - الصوامت :
١١	مخارج الأصوات وصفاتها
١٦	بين نطقنا ونطق القدماء
٢٠	الرموز اللاتينية لكتابة اللغات السامية
٢٣	بين العربية والساميات
٢٦	الإطباق
٢٦	القوانين الصوتية
٢٨	المماثلة الصوتية والإدغام
٣٣	المخالفة الصوتية
٣٥	القلب المكاني
٣٦	التغير الاتفاقى للأصوات
٣٨	أصوات كثيرة التغير
٣٩	أحوال الهمز
٤٦	الواو الياء
٤٩	نحاة العربية والأصوات الصامتة
٥٣	٢ - الحركات
٥٤	عدد الحركات
٥٦	الضمة والكسرة حركة واحدة في الأصل
٥٩	الإمالة
٦١	تغير الحركات

ص	
٦٥	تقصير الحركات
٦٨	الحركات والرسم الإملائي
٦٨	حذف الحركات
٦٩	زيادة الحركات
٧٠	الترخيم
٧١	الضغط والنغمة
٧٥	الباب الثاني : في الأبنية
٧٥	القسم الأول : الضمائر وماجانسها
٨٢	أسماء الإشارة
٨٦	اسم الموصول
٨٦	مجالات استعمال العناصر الإشارية
٨٦	أسماء الاستفهام
٨٧	القسم الثاني : الأفعال
٩٥	القسم الثالث : الأسماء
١٠٦	جموع التكسير
١١١	الجمع الصحيح
١١٢	المثنى
١١٢	المؤنث والمذكر
١١٦	الإعراب
١٢١	أسماء العدد
١٢٥	الباب الثالث : في التركيبات
١٢٥	١ - شبه الجملة
١٣٢	٢ - الجملة البسيطة
١٤٠	الجملة الفعلية
١٤٢	٣ - تركيب الكلمات في داخل الجملة

١٤٣	التعريف
١٤٧	البدل والتوكيد والوصف والتمييز
١٥٠	الإضافة
١٥٤	الأسماء المتعلقة بالأفعال
١٥٧	توابع الفعل
١٦٠	حروف الجر وأدواته
١٦٤	٤ - أنواع الجمل
١٦٥	الاستفهام
١٦٨	النفى
١٧٥	الاستثناء
١٧٦	٥ - تركيب الجمل
١٨١	الجمل الوصفية
١٨٤	قيام الجملة مقام الاسم الموصوف
١٨٦	قيام مضمون الجملة مقام الاسم الموصوف
١٩٣	الجملة الحالية
١٩٦	الجمل الظرفية
١٩٦	الجمل الشرطية
٢٠٣	الباب الرابع : في المفردات
٢٠٨	المشترك السامى من المفردات
٢١١	الدخيل فى العربية
٢١٢	الدخيل من الفارسية
٢١٧	الدخيل من الحبشية
٢٢٠	الدخيل من الآرامية
٢٢٧	الدخيل من الأكدية
٢٢٨	الدخيل من اليونانية واللاتينية
٢٢٩	فهرس الموضوعات

